جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعنوان

مدى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

من إعداد الطالبة: الضب حدة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:...............................

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ:..رئيسا

الدكتور: أحمد بن عيشاوي مقررا

الأستاذ:..مناقشا

السنة الجامعية2011/2012

الإهداء

أهدي هذا العمل :

-إلى روح أبي الغالي الذي مازال أمله وحلمه

يسكن قلبي وينير دربي .

-إلى قرة عيني أمي الحبيبة التي لازالت تجاهد

في سبيلي وفي سبيل إخوتي

أطال الله في عمرها.

-إلى أغلى ما أملك في الحياة ودافعي للوصول إلى هذا المستوى

إخوتي وأخواتي كل باسمه.

-إلى رفيقاتي دربي العزيزات: بختة ، بهيجة ، أسماء.

الشكر

أولا أتقدم بالشكر الجزيل لله سبحانه وتعالى على توفيقه لي وإنهاء هذه المذكرة.

كما أشكر أستاذي الكريم أحمد بن عيشاوي على تفضله للإشراف على هذا العمل

الذي أرجوا أن يكون وافيا لغرضه.

وكذا أساتذتي الكرام الذين أشرفوا على طول مشواري الدراسي

خاصة الأستاذ حجاج عبد الرؤوف الذي لم يبخلنا بإرشاداته ونصائحه.

إلى صديقتي التي خففت عني جهد هذا العمل: نقازي مهدية

إلى زملائي وزميلاتي في المديرية الجهوية للتجارة بورقلة

على دعمهم الدائم لي خاصة السيد: عجابي قادة.

إلى السيد بوديعة شوقي علي زهير من وزارة

الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

على مساعدتي في الحصول على المعلومات اللازمة.

إلى كل من ساعدني وشجعني ولو بكلمة طيبة.

الملخص:

في الفترة الأخيرة لقيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيرا، هذا لما حققته هذه المؤسسات من انجازات على مستويات عدة. لهذا وكغيرها من الدول، الجزائر اولت اهتماما واضحا بها ، وتجلى ذلك من خلال برامج تبنتها ، وهذا للوصول بمؤسساتها إلى العالمية في منتجاتها واستهداف زبائنها . ولتتمكن من ذلك قامت بالتكاثف مع مجموعات أجنبية . لتستفيد من خبراتها وتؤهل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة لتكون قادرة على المنافسة العالمية، التي أصبحت ضرورة حتمية لا مفر للهروب منها، خاصة والجزائرفي طريقها لتنضم إلى المنظمة العالمية للتجارة. هذه المنظمة التي لعبت دور كبير منذ نشأتها في تسيير التجارة عالميا ، وفي وضع حلول للمشاكل التي تعاني منها الدول، وتوحيد القوانين الخاصة بالتجارة العالمية لتكون هناك عدالة بين الدول والقضاء على الاستغلالية وتهميش الدول النامية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، التأهيل ، التنافسية ، المنظمة العالمية للتجارة.

Résumé

Dons cette dernière période les moyennes et les petites entreprise , ont fait l'objet d'un grand soutient de l'état après une réussite remarquer dans leurs œuvres ce soutien allergie sur plusieurs niveau, l'Algérie a pris en change de ces entreprises a traves des programmes de soutien dans un objectif mondiale surtout dans le cadre d'échange de produits et clientes.

Pour arriver a l'objet défini l'Algérie instore un programme de jumelage et s'introduit dans des groupes mondial d'industrie et du commerce pour l'octroi de l'expérience et par conséquence la mise a niveau des entreprises locale pour être plus compétentes et capable de mener une concurrence mondiale qui est devenu un critère obligatoire pour persister surtout en tenant compte des démarche avancés que l'Algérie a accomplis pour l'intégration a l'OMC l'organisation matrice et générateur des lois internationaux du commerce.

Mots clé : petites et moyennes entreprises, mis à niveau , compétitivité , organisation mondiale du commerce.

فهرس المحتويات

الإهـداء	III
الشكـر	IV
الملخـص	V
فهـرس المحتويات	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	XI
المقدمـة	أ
الفصل الأول:ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر	
مقدمة الفصل	02
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	03
المطلب الأول: أسباب اختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	03
المطلب الثاني: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	06
المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصفات صاحبها	10
الفرع الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
الفرع الثاني: أساب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
الفرع الثالث: خصائص صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	13
المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و منافستها العالمية	13
المطلب الأول: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	14

المطلب الثاني: أهمية و معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	16
الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	16
الفرع الثاني: الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	19
المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المنافسة العالمية	22
الفرع الأول: مفهوم المنافسة و مبادئها	22
الفرع الثاني: مفهوم الميزة التنافسية ومستوياتها	24
الفرع الثالث: محددات المقدرة التنافسية للصناعات الصغيرة	26
الفرع الرابع: بعض آراء رجال الدولة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والمنافسة العالمية	26
المبحث الثالث : تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	28
المطلب الأول : مفهوم عملية التأهيل و أهدافها	28
الفرع الأول : مفهوم عملية التأهيل .	28
الفرع الثاني : أهداف برنامج التأهيل	29
المطلب الثاني: متطلبات عملية التأهيل	31
المطلب الثالث: دوافع تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	34
خلاصة الفصل الأول	36
الفصل الثاني: المنظمة العالمية للتجارة وعلاقتها بالجزائر	
مقدمة الفصل	38
المبحث الأول: الإطار القانوني للمنظمة العالمية للتجارة	39
المطلب الأول: مقدمات إنشاء المنظمة	39

المطلب الثاني: تعريف المنظمة العالمية للتجارة والفرق بينها وبين الجات	41
الفرع الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة	41
الفرع الثاني: الفرق بين المنظمة العالمية للتجارة والجات	42
الفرع الثالث: عشرة مزايا لنظام التجارة ،وعشرة أفكار خاطئة تتعلق بمنظمة التجارة العالمية	43
المطلب الثالث: مهام المنظمة العالمية للتجارة	46
المبحث الثاني: الإطار التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة	46
المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة	46
المطلب الثاني: شروط وكيفية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة	49
الفرع الأول: شروط الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة	49
الفرع الثاني: كيفية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة	49
المطلب الثالث: المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة	51
المبحث الثالث: تأثير المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في حالة الانضمام	54
المطلب الأول: مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والعراقيل التي تواجهها	54
الفرع الأول: مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	54
الفرع الثاني: الصعوبات والعراقيل المواجهة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	57
المطلب الثاني: دوافع وأهداف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	57
المطلب الثالث: آثار المنظمة العالمية للتجارة على الجزائر في حالة الانضمام	59
خلاصة الفصل الثاني	61
الفصل الثالث: مدى تأهيل المؤسسات ص و م الجزائرية وجاهزيتها للمنافسة الدولية	
مقدمة الفصل	63

المبحث الأول: البرامج الذي تبنتها الجزائر لتأهيل مؤسساتها	64
المطلب الأول: برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية	64
المطلب الثاني: المطلب الثاني:برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر	65
المطلب الثالث: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات ص و م AND PME	68
المبحث الثاني: تحليل نتائج ملف التأهيل الذي تبنته الجزائر	71
المطلب الأول: نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية	71
المطلب الثاني: تأثير برنامج ED PME على مجموعة من المؤسسات ص و م	72
المطلب الثالث: واقع برنامج AND PME في الجزائر	79
المطلب الرابع: تحليل مقابلة مع المكلف بملف المنظمة العالمية للتجارة في وزارة التجارة	81
خلاصة الفصل الثالث	83
الخاتمة	85
المراجع	88
الملاحق	97

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07
02	تعريف اليابان للمؤسسات ص و م	07
03	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبلدان جنوب شرق آسيا	08
04	المعايير الكمية لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	09
05	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	15
06	عدد أجراء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الطبيعة القانونية	16
07	القيمة المضافة خلال سنة 2010 هذا حسب قطاع النشاط	17
08	تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	17
09	حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات الجزائرية (2011) خارج المحروقات	18
10	ملخص لجولات الجات	39
11	نسبة التغيير في رقم الأعمال لخمس مؤسسات خلال سنتين2003 و 2004	74
12	عدد المؤسسات التي قدمت ملفها للاستفادة من البرنامج حسب القطاعات	78
13	عدد المؤسسات التي قدمت ملفها للاستفادة من البرنامج حسب المديريات الجهوية	78

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الأهداف الرئيسية لبرنامج التأهيل الموضوع من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	29
02	الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة	46
03	درجة تقدم 685 مؤسسة ص و م في مراحل برنامج التأهيل	70
04	توزيع المؤسسات ص و م حسب قطاع النشاط	71
05	نسبة التغيير في رقم الأعمال لخمس مؤسسات خلال سنتين2003 و 2004	74

توطئة:

في ظل انتشار ظاهرة العولمة ،ومع تسارع تطور التقنيات واستخدام التكنولوجيا المتقدمة وجدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها أمام تصارعات كبيرة داخلها وكذلك في محيطها الذي انقسم إلى مجموعة من المتغيرات الأساسية التي يجب على المؤسسة أن تلم بإجراءات سليمة للتعامل معها، وهذا لتضمن أن لا تقع في اختلالات واضطرابات داخليةولكي تضمن عدم الوقوع في ذلك وجب عليها التحكم في مواردها التي تعتبر إستراتيجية مثلى للنمو والبقاء في السوق، ومع دراية المسئولين في الجزائر بالدور الفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد تنامت درجة الاهتمام بها فقامت بوضع مجموعة من البرامج التي كانت عبارة عن تعاون ثنائي مع أطراف أجنبية تمثلت في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وهذا عبر برنامج أورو_ تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا برامج جزائرية تكاثفت فيه مجموعة من الهيئات لتكون قادرة على وضع برنامج كفيل بتأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة وزيادة مؤشراتها والوصول إلى تحسين أدائها، ومن الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هو الانطلاق منذ سنوات مرت في إجراءات الانضمام إلى منظمة من المنظمات التي كانت لها الفضل في السير الحسن للتجارة العالمية وهي المنظمة العالمية للتجارة التي تأسست على أنقاض الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (الجات) التي جاءت من أجل تحرير الأسواق وجعل المنتجات والخدمات تنساب من دولة إلى أخرى دون قيود وعوائق تعرقلها .

1) الاشكالية الرئيسية:

وهذا ما سنتطرق إلية من خلال معالجة الإشكالية التالية:

ما مدى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وجاهزيتها للمنافسة الدولية ضمن الانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة؟

الإشكاليات الفرعية:

من أجل الإجابة على السؤال الجوهري السابق قمنا بتقسيمه إلى أسئلة فرعية:

- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ماهية المنظمة العالمية للتجارة شروطها وأهميتها؟
- ماهو واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وجاهزيتها للمنافسة الدولية؟

2) الفرضيات:

وللإجابة على الإشكاليات السابقة نضع الفرضيات التالية:

- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامل أساسي في تحقيق التنمية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

- انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة يسمح لها بالتمتع بعدة مزايا وهذا لا ينفي الآثار السلبية التي قد تقع عليها.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم يتم اكتمال تأهيلها بعد للدخول إلى المنافسة الدولية، وهذا من خلال واقع مساهمة هذه المؤسسات في السوق الجزائرية.

3) دوافع اختيار الموضوع:

الدوافع الموضوعية:

- كثرة البحوث التي تناولت المنظمة العالمية للتجارة وآثارها على الدول النامية لكن لم تتناول واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذه الدول خاصة الجزائر؛
- ضرورة توضيح الايجابيات والسلبيات التي ستحدث للاقتصاد الوطني من خلال الانضمام لهذه المنظمة وهذا من خلال إحصائيات ودراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التسابق الشديد للدول من أجل تأهيل مؤسساتها وجعلها قادرة على اختراق الأسواق العالمية سواء من حيث الجودة أو الأسعار وهذا من خلال اتخاذ عدة برامج؛

الدوافع الذاتية:

- بحكم دراستي في تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معرفة مدى تأهيل مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة للمنافسة الدولية وما هي النقائص التي يجب على مسيريها تداركها؛
- ميولي الشخصي لدراسة كل ما يتعلق بالتجارة وهذا بحكم عملي في المديرية الجهوية للتجارة بورقلة؛
- تطلعي بإنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة قادرة على البقاء في السوق في ظل الاضطرابات والتحديات التي تتميز بها بيئتنا اليوم؛

4) أهداف البحث وأهميته:

أهداف البحث:

تتلخّص الأهداف التي نلتمس الوصول إليها من خلال البحث فيما يلي:

- التعرف على بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- تحديد أهمية المنظمة العالمية للتجارة من خلال التعرف على مفهومها مبادئها شروطها؛
- نسعى من خلال الدراسة إلى التعرف عن مدى تأهيل المؤسسات وجاهزيتها للمنافسة الدولية؛
- إضافة إلى ذلك يهدف البحث إلى إبراز الآثار السلبية والايجابية الذي ستنتج من خلال انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ؛

أهمية البحث:

- تتمثّل الأهمية الكبرى لهذا البحث في توضيح واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على المنافسة الدولية وهذا من خلال الإطلاع على ملف الدولة لتأهيل هذه المؤسسات.

5) حدود الدراسة:

الحدود المكانية :

- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ؛
- وزارة التجارة ؛
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر العاصمة.

الحدود الزمانية:

- إحصائيات ومعلومات منذ انطلاق برنامج التأهيل 1996 إلى غاية 2012.

6) المنهج المتبع:

- اتبعنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي الذي هو مبني على جمع المعلومات ومحاولة تحليلها وإعطاء نتائج على أساسها .

7) تقسيمات البحث:

وللإلمام بالموضوع سنتبع الخطة التالية:

الفصل الأول تناولنا ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر من خلال ثلاث مباحث هي كالتالي:

المبحث الأول:ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومنافستها العالمية

المبحث الثالث: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

اما في الفصل الثاني تطرقنا إلى المنظمة العالمية للتجارة وعلاقتها بالجزائر من خلال مايلي:

المبحث الأول:الإطار القانوني للمنظمة التجارة العالمية للتجارة

المبحث الثاني:الإطار التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثالث:تأثير المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في حالة الانضمام

وأخيرا الفصل الثالث حيث خص مدى تأهيل المؤسسات ص و م الجزائرية وجاهزيتها للمنافسة الدولية من خلال:

المبحث الأول: البرامج الذي تبنتها الجزائر لتأهيل مؤسساتها

المبحث الثاني: تحليل نتائج ملف التأهيل الذي تبنته الجزائر

8) **الدراسات السابقة:**

1. ابتسام بوشويط،آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2010.

حيث تناولت الإشكالية التالية: فيما تتمثل آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

حيث توصلت إلى النتائج التالية، وسنذكر أهمها:

- كثرة وتعقد إجراءات القيام بمراحل التأهيل واستغراق وقت طويل للانتهاء منها وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات؛
- برامج التأهيل الثلاثة لم تتقدم بشكل قوي عموما مقارنة بعدد المؤسسات المبرمج تأهيلها.

2. غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر "دراسة تقييمية لبرامج ميدا" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات ص و م، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،ورقلة،2007.

عالجت الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة هذا البرنامج في الرفع من تنافسية المؤسسات ص و م الجزائرية؟

وكانت أهم نتائج الدراسة كالتالي:

- كانت المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات ص و م وكذا الانفتاح الاقتصادي الجديد الذي تعرفه الجزائر إثر الشراكة الأورو _ جزائرية، والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة الدافع وراء تبنيها لبرامج التأهيل، ساعية من وراء هذا إلى تطوير المؤسسات ص و م والرفع من تنافسيتها، ولا يتم هذا إلا بتوفير جميع متطلبات التأهيل أهمها: في مجال التسيير الاستراتيجي، والإنتاج، والنوعية، والتجديد التكنولوجي وغيرها، بالإضافة إلى تأهيله المحيط الذي تنشط فيه هذه المؤسسات .
- برنامج ميدا لا يراعي خصوصية المؤسسات ص و م الجزائرية، والدليل على ذلك جملة المشاكل والمعوقات التي تعرض لها، والتي أدت به إلى التأخر في التنفيذ لمدة سنتين، إذ أنه لو كان هنالك تشخيصا دقيقا للمؤسسات ص و م الجزائرية لما وقع البرنامج في تلك المشاكل، بالإضافة إلى ضعف درجة تجاوب

المؤسسات ص و م مع البرنامج (23 % من المؤسسات ص و م المستهدفة وهذا بغض النظر عن الذين انسحبوا).

حيث تناولت المذكرة الأولى برامج التأهيل وحاولت في الأخير أن تبين نتائج برامج التأهيل الثلاثة هل حققت الأهداف المرجوة منها أم لا، أما المذكرة الثانية فتناولت فقط برنامج ميدا الذي كان نتاج دخول الجزائر في شراكة أوروبية. أما في هذه الدراسة حاولنا أن نبين تأثير تأهيل المؤسسات ص و م على منافستها العالمية وبالتالي هل ستكون قادرة على مجاراة المؤسسات العالمية وهذا في حالة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة .

9) صعوبات البحث:

- نقص المراجع عن التأهيل وبالتالي اعتمدنا على المداخلات في الملتقيات بكثرة؛
- صعوبة في جمع المعلومات اللازمة والتنقل بين وزارة الصناعة والمؤسسات ص و م وترقية الاستثمار ، وزارة التجارة، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات ص و م بالجزائر العاصمة.
- اختلاف التصريحات الرسمية المقدمة مع واقع المؤسسات ص و م ، وتضارب في الآراء، وبالتالي وجدنا صعوبة في التحليل وإعطاء النتائج.

10)أهم المصطلحات الواردة في البحث:

EDPME : برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاء اثر الشراكة الأوروبية الجزائرية.

ANDPME: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت اشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

OMC:المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة عالمية جات خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (الجات) وتهتم بتسيير التجارة العالمية.

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مشروع مذكرة ماستر تخصص: تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة

من إعداد:

- الضب حدة

تحت إشراف الدكتور:

- بن عيشاوي أحمد

الموضـوع:

مدى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

لذلك سنطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وجاهزيتها للمنافسة الدولية ضمن الانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة؟

الخطة:

الفصل الأول:ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: صعوبة تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المطلب الثاني :التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث:خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصفات صاحبها.

الفرع الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الثالث:أساب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الفرع الثاني: خصائص صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني:واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و منافستها العالمية

المطلب الأول: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المطلب الثاني:أهمية و معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الفرع الثاني:الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المنافسة العالمية:

الفرع الأول: مفهوم المنافسة و مبادئها

الفرع الثاني: مفهوم الميزة التنافسية ومستوياتها

الفرع الثالث: محددات المقدرة التنافسية للصناعات الصغيرة

الفرع الرابع: بعض آراء رجال الدولة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والمنافسة العالمية

المبحث الثالث : تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول : مفهوم عملية التأهيل و أهدافها .

الفرع الأول : مفهوم عملية التأهيل .

الفرع الثاني : أهداف برنامج التأهيل

المطلب الثاني: متطلبات عملية التأهيل

المطلب الثالث: دوافع تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الفصل الثاني: المنظمة العالمية للتجارة وعلاقتها بالجزائر

المبحث الأول: الإطار القانوني للمنظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول: مقدمات إنشاء المنظمة

أولا: تعريف الجات

ثانيا: مبادئ الجات

ثالثا: خصائص الجات

رابعا: جولات الجات

المطلب الثاني: تعريف المنظمة العالمية للتجارة والفرق بينها وبين الجات

أولا:تعريف المنظمة العالمية للتجارة:

ثانيا: الفرق بين المنظمة العالمية للتجارة والجات

ثالثا: عشرة مزايا لنظام التجارة ،وعشرة أفكار خاطئة تتعلق بمنظمة التجارة العالمية

المطلب الثالث: مهام المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثاني: الإطار التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

المطلب الثاني: شروط وكيفية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

أولا: شروط الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

ثانيا: كيفية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة:

المطلب الثالث: المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثالث: تأثير المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في حالة الانضمام

المطلب الأول: مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الثاني: دوافع وأهداف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الثالث: آثار المنظمة العالمية للتجارة على الجزائر في حالة الانضمام

الفصل الثالث: مدى تأهيل المؤسسات ص و م الجزائرية وجاهزيتها للمنافسة الدولية

المبحث الأول: البرامج الذي تبنتها الجزائر لتأهيل مؤسساتها

المطلب الأول: برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية

المطلب الثالث: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات ص و م AND PME:

المبحث الثاني:تحليل نتائج ملف التأهيل الذي تبنته الجزائر

المطلب الأول: نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية

المطلب الثاني: تأثير برنامج ED PME على مجموعة من المؤسسات ص و م

المطلب الثالث: واقع برنامج AND PME في الجزائر

المطلب الرابع: تحليل مقابلة مع المكلف بملف المنظمة العالمية للتجارة في وزارة التجارة

مقدمة الفصل

إن انتشار ظاهرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول لم تأتي من عدم فلهذا الانتشار الواسع أسباب وعوامل عدة ساعدت على ظهور هذه المؤسسات لهذا اكتسبت أهمية بالغة في تحريك عجلة اقتصاديات الدول وبالأخص الدول السائرة في طريق النمو التي اكتشفت في الفترة الأخيرة الدور المهم الذي تلعبه وأخذت في إصدار قوانين وتشريعات تهتم بتعريف هذه المؤسسات وتحديد معاملاتها ومن بينها الجزائر الذي تمثل اهتمامها بها بعدة إجراءات ساعدت على تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بين هذه الإجراءات إنشاء وزارة خاصة بها واعتماد برامج التأهيل.

لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبحث الأول وواقعها في الجزائر ومنافستها الدولية في المبحث الثاني بالإضافة إلى تأهيل هذه المؤسسات في المبحث الثالث.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات ص و م تعتبر من العناصر الأساسية التي تحرك عجلة الاقتصاد الذي أصبحت الدول تولي أهمية كبيرة لنموه ودفعه إلى الأمام.

المطلب الأول: صعوبة تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أهم ركائز اقتصاديات الدول، ولهذا نشأت صعوبة كبيرة في تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا باختلاف العديد من الاعتبارات وكذلك الاختلاف الظاهر بين خصائص الدول وكذا التباين الموجود في النشاط الاقتصادي للمؤسسات والاختلاف الموجود كذلك بين درجة النمو الاقتصادي لكل دولة.

وتتجلى هذه الصعوبة في إيجاد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ثلاث أسباب رئيسية:

1 – اختلاف درجة النمو الاقتصادي؛

2 – اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي؛

3 – تعدد معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1) اختلاف درجة النمو الاقتصادي:

مع طبيعة العالم الآن المتمثلة في انقسامه من ناحية النمو الاقتصادي إلى دول متقدمة اقتصاديا صناعيا وتكنولوجيا تتمتع بنمو اقتصادي كبير ومستمر ودول متخلفة اقتصاديا أو سائرة في طريق النمو ذات نمو اقتصادي بطيء إن لم يكن سلبي جعل من المقارنة بين مؤسستين تنشط في نفس المجال لدولتين إحداهما من الصنف الأول السالف الذكر والأخرى من الصنف الثاني غير مطلقة، فالمؤسسة الصغيرة في بلد متقدم كالولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة أو متوسطة في أي بلد نامي كالجزائر مثلا، وهذا بالمقارنة مع حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها وعدد العمال الموظفين فيها، وعليه نصل إلى أن اختلاف اقتصاديات الدول في العالم لا يمكن من إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ أن كل دولة تعطي لها تعريفا خاصا بها من منطلق المحيط والمستوى الاقتصادي لكلا منها[1].

2) اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي:

تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه مثال ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى المؤسسات الصناعية الإستخراجية، ومؤسسات صناعية تحويلية وهذا الأخير يضم بدوره عدد من الفروع الصناعية من صناعات غذائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات المعدنية وصناعة الورق والخشب ومنتجاته ولذا تختلف كل مؤسسة من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطه2.

---

[1] أحمد رحوني،**المؤسسات ص و م ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري** ، الطبعة الأولى، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص ص18 ،19.

[2] سعدية السعيدي،**واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و أفاق تنميتها** ، مذكرة ماجيستر (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة ورقلة، 2003، ص 44.

3) معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعددت المعايير التي حددت التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا حسب وجهات نظر اختلفت باختلاف الكتاب والباحثين الذين اجتهدوا في تقديم تعاريف علها تكون ناجحة في تقديم تصور لطبيعة هذه المؤسسات وخصائصها فنجد المعايير انقسمت إلى نوعين:

-المعايير الكمية -المعايير النوعية

أ- المعايير الكمية:

إن تعريف المؤسسات ص و م يخضع لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية لقياس أحجامها ومحاولة تمييزها عن باقي المؤسسات ومن بين هذه المعايير نذكر[1]:

حجم العمالة، حجم المبيعات، قيمة الموجودات، التركيب العضوي لرأس المال، القيمة المضافة،الطاقة المستعملة، رقم الأعمال، رأس المال المستثمر.

ورغم كثرة هذه المعايير الكمية إلا أن أكثرهما استخداما عند وضع تعريف للمؤسسات ص و م هما معيارا حجم العمالة وحجم رأس المال نظرا لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بهذين العنصرين.

1. معيار عدد العاملين:

يعتبر معيار عدد العاملين بالمؤسسة أحد أهم المعايير المستخدمة في التفرقة بين المؤسسات ص و م والكبيرة، حيث يعتبر هذا المعيار الأكثر شيوعا في الاستخدام نظرا لسهولة قياس الحجم بواسطته، إلا أن هناك من يرى وجوب توخي الحذر خصوصا عند استعمال هذا المعيار، لأن الاستعمال المطلق له قد يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمؤسسات، حيث تعتبر على أساسه المؤسسات ذات الكثافة العمالية بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية وكذلك من بين العوامل التي قد تجعلنا توخي الحذر أكثر وأكثر بالنسبة لهذا المعيار هي ظاهرة عدم التصريح بعدد العمال وكذلك اشتغال أفراد العائلة الواحدة في المؤسسات العائلية مع كونهم عمال في مؤسسات أخرى. وعلى الرغم من كل الانتقادات التي وجهت لمعيار العمالة إلا أنه من أكثر المعايير استخداما[2].

2. معيار رأس المال:

رأس المال المستخدم بالمؤسسة يعتبر أحد المعايير الكمية للتمييز بين المؤسسات الكبيرة و المتوسطة والصغيرة، ونقصد بالمؤسسة ص و م هي التي ينخفض بها مستوى رأس المال المستثمر، ويختلف من دولة إلى أخرى، فتبرز إشكالية تحديد مفهوم رأس المال المستثمر هل هو رأس المال الثابت العامل أم رأس المال الثابت فقط(استبعاد قيمة الأراضي من رأس المال الثابت)؟ وهذا الأخير هو الأكثر استخداما لأنه يعكس حجم الطاقة الإنتاجية، لا نستطيع الاعتماد على رأس المال الثابت بمفرده كمعيار لتعريف المؤسسات ص و م، أو المقارنة بينها وبين المؤسسات الكبرى، فقد تختلف قيمة النقود من بلد لآخر وحتى في نفس البلد، لذا لابد من استعماله مع معيار آخر، حيث يمكن الجمع بين المعيارين السابقتين في معيار واحد[3].

ب- المعايير النوعية:

---

[1] رابح خوني،رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** ،الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 19.

[2] قاسم محمد عبده، **محاولة تقييم تنافسية المؤسسات ص و م في ظل الانفتاح الاقتصادي في الجزائر** – دراسة حالة مؤسسات إنتاج مواد البناء والآجر لولاية ورقلة- مذكرة ماستر في علوم التسيير (غير منشورة)، تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،ورقلة، 2011، ص 5.

[3] محسن عواطف، **إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات ص و م في الجزائر** ، دراسة ميدانية للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بورقلة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،ورقلة، 2008، ص 12.

إن المعايير الكمية وحدها لا تكفي لتحديد ووضع تعريف شامل للمؤسسات ص و م نظرا لاختلاف أهميتها النسبية، واختلاف درجات النمو واختلاف المستوى التكنولوجي مما أوجد تباينا واضحا بين التعاريف المختلفة ولأجل توضيح أكثر للحدود الفاصلة بين المؤسسات ص و م وباقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى وجب إدراج جملة من المعايير النوعية والتي من أهمها مايلي[1]: الاستقلالية، الملكية، الحصة السوقية، محلية النشاط.

1. **الاستقلالية**:ونعني بها استقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية وبذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى، ويمكن أن نطلق على هذا المعيار القانوني وأيضا استقلالية الإدارة والعمل، وأن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، بمعنى أنه يحمل الطابع الشخصي وتفرد المدير في اتخاذ القرارات، وأن يتحمل صاحب أو أصحاب المؤسسة المسؤولية كاملة فيما يخص التزامات المشروع تجاه الغير.

2. **الملكية**: يعد هذا المعيار من المعايير النوعية المهمة، إذ نجد أن غالبة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال معظمها فردية، أو عائلية يؤدي مالك هذه المؤسسة ودور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد[2].

3. **محدودية السوق**: الحصة السوقية للمؤسسات ص و م تكون محدودة وذلك للأسباب الآتية[3]:

- صغر حجم المؤسسة؛
- صغر حجم الإنتاج؛
- ضآلة حجم رأس المال؛
- محلية النشاط؛
- الإنتاج موجه للأسواق المحلية والتي تتميز بضيقها؛
- المنافسة الشديدة بين المؤسسات ص و م نظرا للتماثل في الإمكانيات والظروف فالمؤسسات ص و م لا يمكنها فرض هيمنتها على الأسواق والسيطرة عليها، ولا تستطيع أن تفرض أي نوع من الاحتكار في السوق، عكس المؤسسات الكبرى التي يمكن أن تفرض الاحتكار لضخامة رأس مالها وكبر حجم إنتاجها وحصتها السوقية، وامتداد اتصالاتها وتشابك صلاتها.

4. **محلية النشاط**: تعني محلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد، وتكون معروفة فيه وأن لا تمارس نشاطها من خلال فروع؛ وتشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة، وهذا طبعا لا يمنع امتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو في الخارج[4].

- وبالنسبة كذلك للمعايير النوعية هناك من يقسمها إلى معيارين هما: معيار الإدارة والتنظيم، المعيار التقني.

---

[1] رابح خوني، مرجع سابق، ص ص 22،21.

[2] بوسهمين أحمد، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد26، العدد الأول، 2010، ص208.

[3] عبيدات عبد الكريم، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات ص و م في عصر العولمة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص:نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب،البليدة،2006، ص 56.

[4] نفس المرجع، ص 56.

أ -**معيار الإدارة والتنظيم:** يستند هذا المعيار إلى أن المؤسسات ص و م لها ما يميزها عن المؤسسات كبيرة الحجم، من حيث مستوى تنظيم المؤسسة وإدارتها، فمن حيث التنظيم يتميز ببساطة التنظيم المستخدم. وغالبا ما ينقصه الأصول العلمية لتنظيم عملياته، أما من حيث الإدارة فان المؤسسات ص و م غالبا ما تدار من قبل صاحب المؤسسة، فالمالك هو المدير في أغلب الحالات، فهو يتولى إدارة فعاليات المؤسسة من حيث الإنتاج والتسويق والتمويل والنواحي الفنية، وبالتالي تتوقف قدرة هذه المؤسسات على النجاح والمساهمة في الاقتصاد الوطني على كفاءة القائمين بإدارتها[1].

ب -**المعيار التقني:** بناء على هذا المعيار توصف المؤسسات ص و م بأنها تلك التي تستخدم أساليب إنتاج بسيطة ذات كثافة رأس مالية منخفضة وكثافة عمالية عالية، والعكس تماما في المؤسسة الكبيرة حيث تستخدم أساليب إنتاج ذات تكنولوجيا عالية، ووفقا لهذا المعيار يتم تصنيف المؤسسات إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة بناء على درجة الميكنة المستخدمة من جهة والأيدي العاملة من جهة أخرى إذ يندر وجود مشروع[2].

المطلب الثاني :التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كما أسلفنا الذكر أن هناك صعوبة في تحديد تعريف مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بوجود عدد كبير من المعايير والمؤشرات لهذا أخذت كل دولة وكل هيئة تعريف خاص بها يتلاءم مع خصائصها وليضع الحدود الفاصلة بين أصناف المؤسسات على اختلاف أوجه نشاطاتها والقطاع التي ترجع إليه .

لهذا سنعرض مجموعة من التعاريف:

1 **تعريف البنك الدولي:** يميز البنك الدولي عن طريق فرعه المؤسسة الدولية لتمويل ما بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي[3]:

ا- **المؤسسة المصغرة:** وشروطها أن يكون عدد موظفيها أقل من 10 وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي ونفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية؛

ب- **المؤسسة الصغيرة:** وهي التي تضم أقل من 50موظفا وتبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي و كذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية ؛

ج- **المؤسسة المتوسطة:** ويبلغ عدد موظفيها أقل من 300 موظف أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

2 -**تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** حسب قانون المؤسسة الصغيرة لسنة 1953 Small business act

عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى، وتعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشتغل أقل من 500 عامل[1].

---

[1] هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي في الإسلام للمشروعات ص و م**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 29.

[2] نفس المرجع، ص 29.

[3] لخلف عثمان، **واقع المؤسسات ص و م وسبل دعمها وتنميتها** -دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر،2004، ص11.

3 **تعريف الاتحاد الأوروبي:** صدرت توصية المفوضية الأوروبية باستخدام التعريف الجديد داخل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء،بناء على قرار مجلس الأوروبي بتطبيق برنامج متكامل لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة والقطاع الحرفي عام 1994م. وقد ظهرت مشكلة تعدد التعريفات وعد اتساقها بوضوح عند بدأ تطبيق البرنامج، وأدى ذلك لعملية تحديد التعريف الجديد،وهي عملية شاقة وتتضمن العديد من الخطوات.وقام الاتحاد الأوروبي بإصدار التعريف عام 1996 ،ضمن توصيات المفوضية بتاريخ 03أفريل1996، وتفسر مقدمة التوصيات ،السبب الذي من أجله وضع التعريف،على سبيل المثال،البرامج الموجهة،والمعاملة التفضيلية،وبرامج الإعانة والدعم الموجه،ونقص التنسيق،تشوها لمنافسة، وناقشت المقدمة الكيفية التي تم بها التوصل إلى التعريف المقترح الذي يلخصه الجدول الموالي:

جدول رقم (01): تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسات	عدد الموظفين الأقصى	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى للموازنة
المصغرة	9	-	-
الصغيرة	49	7 مليون يورو	5 مليون يورو
المتوسطة	249	40 مليون يورو	27مليون يورو

المصدر:لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره،ص ص12،13.

إن الغرض من وجود تعريف موحد داخل إطار المجموعة الأوروبية هو تعدد التعاريف المستخدمة داخل المنظومة الأوروبية، هذا من شأنه أن يخلق نوع من عدم الاتساق بالإضافة إلى التأثير السلبي على التنافسية بين المؤسسات المختلفة[2].

4 **تعريف اليابان:** كانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد نص القانون المسمى القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر بمثابة دستور للمؤسسات الصغيرة ،حيث يشدد هذا القانون على ضرورة القضاء على كافة العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة ومحاولة تذليلها.

وعرف القانون والذي عدل في الثالث من ديسمبر من عام1999م المؤسسات الصغيرة على الشكل التالي:

جدول رقم (02): تعريف اليابان للمؤسسات ص و م

القطاع	عدد العاملين	رأس المال(مليون ين)
الصناعات والقطاعات الأخرى	300 عامل أو أقل	300 أو أقل
مبيعات الجملة	100 عامل أو أقل	100 أو أقل
مبيعات التجزئة	50 عامل أو أقل	50 أو أقل

[1] يوسف قريشي،**سياسات تمويل المؤسسات ص و م في الجزائر" دراسة ميدانية"** ، أطروحة دكتوراء دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،تخصص:علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،الجزائر، 2005، ص19.

[2] لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره،ص ص12،13.

الخدمات	100 عامل أو أقل	50 أو أقل

المصدر: أحمد الصديق جبريل،دور بنك فيصل الإسلامي السوداني في تمويل المؤسسات الصغيرة(تجربة تمويل قطاع الصناعات الصغيرة والمهنيين والأسر المنتجة)، ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية يومي 17-18 أفريل2006،الشلف،ص497.

وقد كانت السياسة التي اعتمد عليها القانون قبل التعديل تعتمد على محاولة ردم الفجوة في الإنتاجية بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة.

THE GAP BETWEEN LARGE ENTERPRISES AND SME'S IN TERM RECTIFY OF PRODUCTIVITY

بينما اعتمد القانون المعدل على سياسة تطوير وتنمية قاعدة عريضة من المؤسسات الصغيرة المستقلة لتحقيق التنمية للاقتصاد الياباني[1].

5 تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا (L'ANASE):

في دراسة حديثة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدان شرق آسيا قام بها كل من بروتشوهيمينيز (BRUCH ET HIMENZ) حيث خلص إلى أن التعريف يأخذ مؤشر العمالة كمعيار أساسي ،والجدول التالي يوضح ذلك[2]:

جدول رقم (03): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبلدان جنوب شرق آسيا

النوع	عدد العمال
مؤسسة عائلية	من01 إلى 9 عمال
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عاملا
مؤسسة متوسطة	من50 إلى 99 عاملا
مؤسسة كبيرة	أكثر من 99 عاملا

المصدر: لمجد بوزيدي،مرجع سبق ذكره،ص40.

6 –**تعريف بريطانيا:** وتتبنى بريطانيا اتجاها في تعريف المؤسسات الصغيرة يقوم على استخدام مجموعة من المعايير أهمها[3]:

1) لا يزيد حجم الأموال المستثمرة والتي ترد في المركز المالي لها عن 7 مليون ؛
2) لا يزيد حجم المبيعات السنوية للمؤسسة عن 1,4 جنيه استرليني؛
3) لا يقل عدد العاملون فيها عن خمسين عاملا أسبوعيا؛
4) أن يكون نصيب المؤسسة عن أية تكتلات اقتصادية؛
5) أن تتم إدارة المؤسسة من قبل أصحاب المؤسسة.

[1] أحمد الصديق جبريل، دور **بنك فيصل الاسلامي السوداني في تمويل المؤسسات الصغيرة(تجربة تمويل قطاع الصناعات الصغيرة والمهنيين والأسر المنتجة)** ، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006.،ص497.

[2] لمجد بوزيدي،**إدارة المخاطر في المؤسسات ص وم دراسة حالة ش.ذ.م.م للخدمات العامة والتجارة (DOUDAH**)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس،2008-2009،ص40.

[3] توفيق عبد الرحيم حسن،**إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**،دار الصفاء للنشر،عمان،2009،ص ص 19،18.

7 تعريف تونس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأحد المسارين التاليين[1]:

1 - عدد المستخدمين أقل من 50 شخص؛

2 - مبلغ استثمار أقل من 01 مليون دينار تونسي،وعليه فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس تمثل أكثر من 95% من العدد الإجمالي للمؤسسات وتساهم ب 88% من مناصب الشغل الجديدة.

8 -تعريف مصر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد حاول عدد من الباحثين المصريين تحديد وتعريف مناسب للمؤسسات الصغيرة يتلاءم وظروف المجتمع المصري من أهمها:

المؤسسات الصغيرة هي تلك التي يعمل بها أقل من 100 عامل وبدون استخدام قوى محركة هذا بالإضافة إلى ضرورة عدد من الشروط الأخرى منها[2]:

1) انخفاض عدد العاملين في المشروع؛

2) أن تكون المؤسسة فردية من حيث شكل الملكية ؛

3) أن تمارس النشاط بصورة محلية؛

4) اتحاد الملكية والإدارة والعمالة؛

5) أن تكون حصة المؤسسة السوقية محدودة ؛

6) استقلالية المؤسسة عن الهيئات والجهات الخارجية الأخرى.

9 -تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : حيث أقدمت السلطات الرسمية في الجزائر على وضع تعريف للمؤسسة ص و م وهذا في سنة 2001،وذلك من خلال القانون 18/01 الصادر في 12 ديسمبر 2001 والذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص و م ،حيث اعتمدت على المعيار المزدوج في تحديد تعريفها:

جدول رقم (04): المعايير الكمية لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة/المعيار	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة صغيرة	من01إلى 09 عامل	من01 إلى20 مليون دج	من01 إلى 10ملايين دج
مؤسسة صغيرة	من10 إلى 49 عامل	من20 إلى 200مليون دج	من10إلى 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من50 إلى 250 عامل	من200إلى2 مليار دج	من100إلى 500مليون دج

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص و م.الصادر عن وزارة الصناعة والمؤسسات ص و م وترقية الاستثمار ،2001، ص5.

[1] علي سام ارمبص، مدى تنافسية المؤسسات ص وم في الدول العربية،ملتقى سبق ذكره،الشلف،ص 100.

[2] توفيق عبد الرحيم حسن،مرجع سبق ذكره،ص19.

المطلب الثالث:خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصفات صاحبها.

تختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الكبيرة في عدة نقاط من أهمها الخصوصية التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهمها المرونة التي تساعد هذه المؤسسات على القابلية لتغيير بكل سهولة عكس المؤسسات الكبيرة التي تتطلب جهود هائلة سواء كانت مادية أو بشرية لإحداث التفسير ولإظهار خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنوضح خصائصها وصفات صاحبها وأسباب فشل هذه المؤسسات.

الفرع الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وتتجلى أهم خصائصها في النقاط التالية:

1 **سهولة التأسيس**: تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من احتياجاتها على رؤوس أموال صغيرة نسبيا حيث أنها تستند بالأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي[1].

ولتحقيق هذا يجب أن تكون هناك استقلالية.

–وهذه الأخيرة تتمثل في أن تكون أنت رئيس نفسك your own boss لا يوجد فوقك رئيس يأمرك بما يراه هو. وعلى هذا فإن المشروع الفردي يتيح لك تحقيق أفكارك وطموحاتك وعلى هذا فإن المشروع الصغير يتيح للفرد الاستقلالية في الإدارة والاستقلالية في تطبيق أفكاره[2]. و هذا ما سنوضحه في النقطة القادمة.

2 –**استقلالية الإدارة ومرونتها**: تتركز إدارة معظم مؤسسات الأعمال الصغيرة في شخص مالكها أو مالكيها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها ويترتب على ذلك[3]:

- بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزويد بالاستشارات والخبرات الجديدة؛
- انخفاض التكاليف الإدارية والتسويقية والتكلفة الثابتة(كالإيجار والاستهلاكات)، وكذلك انخفاض الأجور المدفوعة للعاملين، فهي تؤدي تلقائيا إلى ميزة البيع بالأسعار أقل نسبيا، وبالتالي إغراق السوق بكميات كبيرة من السلع والخدمات من خلال سهولة الاتصال بالعملاء؛
- نقص الروتين والأوراق المكتبية وارتفاع مستوى فعالية الاتصالات وسرعة الحصول على المعلومات اللازمة للعمل؛
- إتباع المؤسسة لخطط واضحة وسياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وتتميز هذه المؤسسات بارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواء داخل المؤسسة من خلال التقارب أم الاحتكاك المباشر بين أصحاب هذه المؤسسات والعاملين لديها، ويكون لهذا التقارب داخل مؤسسات الأعمال الصغيرة أثر مباشر في زيادة إنتاجية العامل. وأيضا تتحقق في هذه

---

[1] بوخاوي اسماعيل، عطوي عبد القادر، **التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية الدولية حول:تمويل المشروعات ص و م وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية ،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ،الكويت ، 25-28 ماي 2003.

[2] عبد الحميد مصطفى أبو ناعم،**إدارات المشروعات الصغيرة**،الطبعة الأولى،دار الفجر للنشر والتوزيع،2002،ص ص19،18.

[3] حسن عبد المطلب الأسرج،**المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية** ،ص ص 11،10،متوفرة على الموقع: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/22300/ تاريخ الاطلاع:2012/03/11 على الساعة : 11:44

المؤسسات علاقات شخصية في المحيط الخارجي من خلال العلاقات الشخصية التي تنشأ بين صاحب أو مدير المؤسسة الصغيرة والعملاء وكذلك مع البيئة المحيطة بالمؤسسة ، ويكون لذلك أثر مباشر في المحافظة على سوق هذه المؤسسة بل تنميتها أيضا.

3 **-الكفاءة الاقتصادية** : في السنوات الأخيرة هناك اتجاه دائم ومستمر في التحول من المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع التحول الاقتصادي نحو قطاع الخدمات وساعد في هذا الاتجاه استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج التي مكنت المؤسسات الصغيرة من العمل بكفاءة مثل المؤسسات الكبرى،وبالتالي تلاشت الفروقات الناتجة عن ميزة الحجم الاقتصادي التي تستفيد منها المؤسسات الكبيرة. ولهذا فان المؤسسات الصغيرة قادرة بفضل بساطة التكوين والهيكل التنظيمي على تقديم الخدمات المميزة وتوصيل منتجاتها للمستهلكين بشكل أفضل من منافسيها الكبار[1].

4 **-القدرة على الانتشار الواسع**: حيث لهذه المؤسسات القدرة على الانتشار الواسع بين المناطق والمحافظات والأقاليم، وهذا الانتشار الواسع ساعد على التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف المحافظات وقلص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المناطق، وساهم في إعادة التوزيع السكاني للدولة[2].

5 **-التدقيق في الإبداع والاختراع**: حيث تتوفر فيها القابلية للتجديد والابتكار ومساهمتها في التطور التكنولوجي والبحث العلمي،خاصة في مجالات التكنولوجيات الجديدة كالالكترونيات الدقيقة والتكنولوجيات الحيوية، من خلال تركيزها على الجودة والتفوق في مجالات العمل،وتشجيع العمال على الاقتراح وإبداء الرأي والاستفادة من مقترحات العملاء وتجارب الآخرين[3].

6 **-المناولة**: تمثل المؤسسات ص و م وسيلة من وسائل الدعم للمؤسسات الكبيرة وهذا من خلال قيام الأولى بمجموعة من المهام في إطار التعاون لخدمة الثانية،وتتمثل أشكال التعاون في[4]:

أ **-التعاون المباشر**: يتم عن طريق العلاقة التي تجمع المؤسسات المنتجة التي يكون إنتاج إحداها وسيطا لإنتاج آخر، حيث أن هذا الشكل من التعاون يساهم في خلق فرص عمل كما يعمل على تنمية الصناعة؛

ب **-التعاون غير المباشر**: يسمح هذا النوع من التعاون للمؤسسات ص و م بترسيخ مبدأ التخصص في عمل معين،في حدود إمكانياتها الإدارية والفنية.

7 **-طبيعة العلاقة مع المتعاملين**: حيث تكون هناك ميزات تخص طبيعة العلاقات القائمة بين المؤسسات ص و م ومتعامليها من أهمها[5]:

- الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل؛
- المعرفة المباشرة بالسوق وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغيير في هذه الاحتياجات والرغبات؛

---

[1] رايس حدة، نوي فطيمة الزهرة، **حوكمة المؤسسات ص و م،قراءة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في 2009**، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010 يومي 19.18 ماي 2011 ،بومرداس،ص224.

[2] مناور حداد،**دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات ص و م (اضاءات من تجربة الأردن والجزائر)** ،ملتقى سبق ذكره ،الشلف،ص22.

[3] بلوناس عبد الله،**المؤسسات ص و م والقدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية** ،ملتقى دولي سبق ذكره،الشلف،ص127.

[4] جهاد عبد الله عفافة،قاسم موسى أبو عبيد،**إدارة المشاريع الصغيرة**،داراليازوني العلمية للنشر والتوزيع،الأردن،الطبعة العربية، 2004، ص14.

[5] بلعزوز بن علي،اليفي محمد،**إشكالية تمويل المؤسسات ص و م في ظل مقررات لجنة بازل 2**،ملتقى دولي سبق ذكره،الشلف،ص 486.

–قوة العلاقات بالمجتمع المحلي المحيط بها، حيث تستفيد المؤسسة من تناقل أخبارها بواسطة أهل المنطقة المحيطة،الذين يشكلون فريق ترويج لمنتجات المؤسسة؛

–المنهج الشخصي في التعامل مع العاملين ما يسمح بالإشراف المباشر عليهم من صاحب المؤسسة وتوجيه الاتصالات مباشرة؛

–مرونة الإدارة حيث يسمح الطابع غير الرسمي في التعامل المباشر بالعملاء والعاملين؛

–مدير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عليه أن يتحلى بالقدرة الكافية على السيطرة على الموارد البشرية خاصة إذا كانت هذه العمالة أجنبية ويحاول تقريب الثقافات واللغات، ويحاول إقناع العاملين على أنهم لا يعملون له بل يعملون من أجل كسب رضى زبائن المؤسسة[1].

8 –**تعديل الميزان التجاري**: غالبا ما تقوم المؤسسات ص و م بمساهمة فعالة في عملية إحلال وتعويض للمنتجات المستوردة وذلك بتصنيعها محليا هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجدها تساهم في تصدير العديد من المنتجات المحلية إلى الأسواق الخارجية، فهي من خلال هاتين العملتين تساهم في إعداد تركيب الميزان التجاري في البلد الذي تمارس فيه نشاطها[2].

–تتميز المؤسسات ص و م بانخفاض الإنتاجية، دخل غير منتظم، ظروف العمل الصعبة[3].

الفرع الثاني: خصائص صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

ولكي تنجح المؤسسات ص و م وتقوم بأدائها على أحسن وجه يجب أن تتوافر في الشخص صاحب المؤسسة مجموعة من الخصائص[4]:

1) الرغبة بالمسؤولية ؛
2) الرغبة بالمخاطرة المعقولة ؛
3) ثقتهم بقابليتهم وقدرتهم على تحقيق النجاح ؛
4) الرغبة بالحصول على المعلومات المرتدة السريعة ؛
5) طاقات عالية ؛
6) التوجيه إلى المستقبل ؛
7) المهارة في التنظيم.

الفرع الثالث:أساب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ليس شرط أن تقترن بداية كل مؤسسة صغيرة بالنجاح في النهاية فمن المألوف لدينا خروج بعض المؤسسات من السوق في فترات زمنية قصيرة نتيجة لأخطاء ارتكبتها أصحاب تلك المؤسسات أو القائمين على إدارتها أو لكونها أسباب خارجية تابعة من البيئة التي تعمل بها المؤسسة. إلا أن هذه الأسباب تختلف فيما إذا كانت هذه المؤسسة الصغيرة قد تم تأسيسها من نقطة البداية أو أنها

---

[1] Jean ranscher,pmereussiral'international,Groupe Express, éditions, paris ,2008, P121.

[2] بوخاوي اسماعيل،عطوي عبد القادر،مرجع سبق ذكره، ص 5.

[3] CHAIB BOUNOUA, Développement des petites et micro-entreprises algériennes et gouvernance, Colloque international : Gouvernance et développement de la PME Alger, ,Organisé avec le soutien de la Fondation Konrad Adenauer Stiftung KAS Allemagne, Algérie,23-24-25 juin 2003, p202.

[4] ماجدة العطية،**إدارة المشروعات الصغيرة**،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان ، ص ص 17،18.

مؤسسة قائمة تم شراؤها بهدف إعادة استثمارها بطريقة أخرى،ولكن بشكل عام نستطيع القول بأن أهم الأسباب التابعة من البيئة الداخلية تحديدا والكامنة وراء فشل هذه المؤسسات تتمثل فيما يلي[1]:

1. عدم كفاءة الإدارة (سوء الإدارة)؛
2. نقص الخبرة الإدارية والتسويقية في مجال العمل؛
3. سوء الإدارة المالية؛
4. الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي؛
5. النمو غير المسيطر عليه؛
6. الموقع غير الملائم؛
7. نقص السيطرة على المخزون؛
8. عدم القدرة على التحول.

المبحث الثاني:واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و منافستها العالمية

تعد ظاهرة انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى ما قبل الاستقلال، حيث كانت هناك فروع للمؤسسات الفرنسية الكبيرة في الجزائر ، وكانت اغلب نشاطات هذه المؤسسات هي الصناعات الاستخراجية ، وكان لها دور كبير في تقديم المنفعة الاقتصادية للمستعمر الفرنسي، وبعد الاستقلال غادر ملاك هذه المؤسسات ، و بالتالي تراجع أدائها و بقيت مهملة ، إلا أن تفطنت الدولة بالدور الهام الذي تلعبه هذه المؤسسات ، و باشرت في عمليات التأميم و برامج التنمية .
وكان الهدف منها هو امتلاك المؤسسات الجزائرية القدرة على تغطية الاحتياجات المحلية و التطلع إلى مجاراة المنافسة الدولية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

ظهرت في الجزائر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مباشرة بعد الاستقلال بحيث كان تأسيس المؤسسة على أساس التجارة بالدرجة الأولى ثم على أساس الزراعة بالدرجة الثانية، وأصحاب المؤسسة هم مالكي الأموال و مر هذا النوع من المؤسسات بعد الاستقلال بمراحل هي[2]:

1 المرحلة الأولى(1962-1982)

حيث كان الاقتصاد الوطني في الفترة مابين1962-1982 اشتراكي ، حيث أعطت الحكومة الأهمية الكبرى إلى المشاريع الثقيلة و المؤسسات الوطنية كبيرة الحجم و خاصة في الصناعات على سبيل المثال: SONELFE ,SONACOM ,SNS
وفي إطار الاهتمام بالمحيط الاقتصادي الثقيل، همشت المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة الحجم و القطاع الخاص أو المؤسسات الخاصة التي تمثل مؤسسات عائلية ذو ملكية خاصة أو حرفية.
وتأسست في هذه الفترة في المتوسط 600 وحدة خلال سنة واحدة حيث أن هذه الأخيرة عرفت مجموعة من القيود و أهمها:

---

[1] جهاد عبد الله عفافة،قاسم موسى أبو عيد،مرجع سبق ذكره،ص ص 22،21.
[2] ضحاك نجية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم، آفاق تجربة الجزائر** ، ملتقى دولي سبق ذكره ، الشلف، ص ص 139،138.

- قيمة مشاريع الاستثمارات لا تتعدى 30مليون دج في حالة إنشاء شركة ذات مسؤولية محددة أو شركة ذات أسهم أو 10 ملايين دج في حالة إنشاء مؤسسة فردية أو ذات اسم جماعي.
- الصعوبة في تمويل المشاريع المعتمدة، بحيث لا يتعدى تمويل البنك 30%من مبلغ الاستثمار.

2- المرحلة الثانية (1982-2002):

إن ثورة الاقتصاد العالمي و عولمة الأعمال وانخراط الدولة في اقتصاد السوق و إعادة النظر في الإطار القانوني و الإداري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم،أدى إلى تطور هذه الأخيرة عبر مجموعة من المراحل و هي كالتالي:

1983-خلق إطار قانوني جديد بقانون رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص.

1983-إنشاء الديوان التوجيهي للمتابعة و التنسيق للاستثمار الخاص.

1987-فتح الغرفة الوطنية للتجارة خاصة بأصحاب المؤسسات الخاصة .

1988-الإصلاح الاقتصادي و الدخول إلى اقتصاد المؤسسة قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض.

1991-مرسوم تنفيذي رقم 91-37 فبراير 1991 المتعلق بتحرير التجارة الخارجية.

1993-مرسوم تنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 05اكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار و خلق مكتب وحيد على مستوى الوطن الذي سمي بوكالة الترقية و دعم الاستثمار في سنة 1994.

1994- اختيار الإطار القانوني لخوصصة المؤسسات العمومية.

1995-إصدار قانون الخوصصة .

كل هذه الخطوات عدلت بإصدار قانون جديد للاستثمار وهذا في جوان 2001 الذي نص على :

-عدم تمركز نشاط للوكالة الوطنية لدعم و ترقية و متابعة الاستثمار وهذا بخلق مكاتب جهوية؛

-إنشاء مجلس وطني للاستثمارات؛

-إمضاء الحكومة على عقود أجنبية بهدف المشاركة.

أخذت بعين الاعتبار هذه التعديلات الحرية في اختيار المشاريع الاستثمار و المساواة مابين المستثمرين الوطنيين و الأجانب وكذا تحديد أجال لدراسة ملف القرض ب 60 يوم.

ففي 12 ديسمبر 2001، اصدر القانون رقم 01-18 و المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهدفه كان:

- تشجيع ظهور مؤسسات جديدة؛
- رفع من مستوى النسيج المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات النشاط الإنتاجي؛
- تشجيع الإبداع و الابتكار؛
- تشجيع عملية التصدير للمنتوجات و الخدمات؛
- تسهيل توزيع المعلومات على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

– أنشأت الحكومة الجزائرية صندوق لضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك و التي خصصت للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لعملية تجديد التجهيزات و التوسيع في المشاريع بحيث استفاد هذا الصندوق من غلاف مالي :

– 860 مليون د ج لقانون المالية المتمم لسنة 2001 .

– 150 مليون د ج لقانون المالية المتمم لسنة 2002 .

وكذلك تسهيل تمويل المشاريع الأجنبية .

ومن جهة أخرى خصص هذا القانون إطار للمعلومات الاقتصادية و الإحصائية حيز التنفيذ لمركز الدراسات و الأبحاث لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي برمج افتتاحه منذ1998 .

–حيث أقدمت الجزائر منذ سنوات التسعينات على إصلاحات هيكلية عميقة أعطت القطاع الخاص دورا كبير ومتزايد لإحداث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في ظل الانفتاح الاقتصادي و العولمة و رغبة الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و كذا في ظل اتفاقيات الشراكة الاوروجزائرية[1] .

المرحلة الثالثة بعد 2002:

–وفي سنة 2003 تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003 الذي يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهامها و تنظيمها.

نتج عنه عدة مراسيم تنفيذية خاصة بإنشاء مراكز التسهيل لعدة ولايات (الأغواط، بجاية، بليدة، الجزائر، جيجل، سطيف، سيدي بلعباس، قسنطينة، وهران، بومرداس،الوادي، تيبازة، غرداية)، وذلك وفقا للترتيب بدءا من المرسوم التنفيذي رقم 03-390إلى غاية المرسوم التنفيذي رقم03-402 الصادرة كلها في نفس التاريخ المتمثل في 30أكتوبر 2003.حيث ظهر المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25 فبراير 2003 والمتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات ص و م وتنظيمه وعمله وفي نفس السياق المرسوم التنفيذي رقم 03-188 الصادر في 22 أفريل 2003 حيث تضمن تشكيلة المجلس وتنظيمه وسيره. من ثم ظهر المرسوم التنفيذي الذي يحدد صلاحيات وزير المؤسسات ص و م والصناعات التقليدية رقم 03-81 المؤرخ في 26 فبراير 2003، وأيضا هناك مرسوم تنفيذي تضمن المفتشية العامة في وزارة هذه المؤسسات وسيرها وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-298 الصادر في 10 سبتمبر 2003.

أما فيما يخص المرسوم التنفيذي رقم 03-442 المؤرخ في 29 نوفمبر 2003 يتضمن إنشاء مصالح خارجية في وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية ويحدد مهامها.

وأخيرا المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات ،إذ أن لنا مجموعة من المراسيم التنفيذية والتي هي على التوالي من رقم 03-375 إلى رقم 03-388 المؤرخين في 30 أكتوبر 2003،التي تضمن إنشاء مشاتل المؤسسات[2].

جدول رقم (05): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

السنوات	1995	1999	2001	2005	2009	2010	2011
عدد	177.365	159.507	179.893	342.788	587.494	619.072	659.309

[1] بلال أحمية، **دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات ص و م الجزائري في ظل الشراكة الأوروعربية** ،ملتقى دولي سبق ذكره،الشلف،ص 450.

[2] حطاب زينب، كروش نعيمة، **تطور المنظومة القانونية الخاصة بتنظيم المؤسسات ص و م في الجزائر، وتقييم آليات الإنشاء والتمويل خلال الفترة 200،2010**، ملتقى سبق ذكره، بومرداس، ص ص 294،295.

المؤسسات							

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م،الصادرة عن وزارة الصناعة والمؤسسات ص و م وترقية الاستثمار.

المطلب الثاني:أهمية و معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

من خلال الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الدور الكبير الذي تلعبه في التنمية المستدامة للدول خاصة الجزائر هذا ما أكسب هذه المؤسسات أهمية بالغة تمثلت هذه الأهمية في :

1 - **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل :**

لقد ساهمت عمليات تسريح العمال ، الناتجة عن تدابير إعادة الهيكلة و تصفية المؤسسات ، في تفاقم ظاهرة البطالة التي تزايدت نسبتها حيث انتقلت من 24% عام 1993 إلى أكثر من 30% في أواخر عام 1997 و التي كانت منتشرة بين فئات الشباب التي تقل أعمارهم عن 30 سنة ، حيث لم يسلم منها حتى المتخرجين من الجامعات و المعاهد.

جدول رقم (06): عدد أجراء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الطبيعة القانونية

	2003	2004	2005	2006	2009	2010	2011
القطاع العام	74763	71826	76283	70241	51635	48656	48086
القطاع الخاص	550386	592758	642987	665464	1494949	1577030	1676111
المجموع	625149	664584	719270	735705	1546584	1625686	1724197

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م.

- نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الأجراء بالنسبة للقطاع العام في انخفاض مستمر حيث كان الانخفاض في سنة 2004 بنسبة 3.93%، وهذا بسبب تسريح العمال نتيجة خوصصة ، لكن في سنة 2005 ارتفع بنسبة 6.21%، بينما شهدت هذه الفترة المدروسة ارتفاع متزايد في القطاع الخاص.

2 - **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة :**

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور في خلق القيمة المضافة من أجل تحقيق السير الحسن لنشاطها ، فهي بذلك تشكل مجموعة من العلاقات مع هيئات مختلفة وهذا من خلال العديد من المبادلات.

- حيث حققت قيمة مضافة لا يستهان بها في سنة2010 ، و يمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي[1]:

جدول رقم (07): القيمة المضافة خلال سنة 2010 هذا حسب قطاع النشاط:

الوحدة مليون دينار جزائري

القطاعات	القطاع العام		القطاع الخاص	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الزراعة	3,08	0,30	1012,11	99,70
البناء و الأشغال العمومية	13,59	1,27	1058,16	98,73
النقل والمواصلات	182,02	18,42	806,01	81,58
خدمات المؤسسات	25,51	20,85	96,86	79.15
الفندقة والإطعام	13,03	11,39	101,36	88,61
الصناعة الغذائية	27,58	1,96	169,95	86,03
صناعة الجلد	0,3	11,58	2,29	88,42
التجارة والتوزيع	75,45	5,90	1204,02	94,10

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م،الصادرة عن وزارة الصناعة والمؤسسات ص و م وترقية الاستثمار،العدد2012،20، ص54.

3 –مساهمة المؤسسات في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات :

جدول رقم (08): تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات :

الطابع القانوني	2008		2009		2010	
	القيمة المضافة	النسبة %	القيمة المضافة	النسبة %	القيمة المضافة	النسبة %
القطاع العام	760,92	17,55	816,80	16,41	827,53	15,02
القطاع الخاص	3574,07	82,45	4162,02	83,59	4681,68	84,98
المجموع	4334,99	100	4978,82	100	5509,21	100

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م،الصادرة عن وزارة الصناعة والمؤسسات ص و م وترقية الاستثمار ،العدد 2012،20،ص54.

نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بلغ 3574,07 يعني نسبة 82,45% لسنة 2008 ، ثم تزايد في 2009 وبقي كذلك في سنة 2010 حتى وصل 4681,68 مليون دينار جزائري و هو ما يعادل 84,98% ، وقابله انخفاض مستمر في نسبة مساهمة القطاع العام وهذا خلال الثلاث السنوات حتى وصل في سنة 2010 المساهمة ب 827,53 أي ما يعادل 15,02% و هذا الانخفاض راجع إلى خوصصة المؤسسات العمومية .

[1] لخضر مداح ، ماجي عبد المجيد ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية** ، نفس الملتقى السابق ، بومرداس ،ص 27 .

4- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات :

تمثل المحروقات أهم الصادرات الأساسية خلال سنة 2011 بنسبة تقدر ب 97% من القيمة الإجمالية للصادرات، وبزيادة بأكثر من 28% مقارنة مع سنة 2010.

أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة، نسبة 2,93% من القيمة الإجمالية للصادرات، 2,15 مليار دولار أمريكي. وقد عرفت هذه الصادرات زيادة ملحوظة بحوالي 41% مقارنة مع سنة 2010. والجدول التالي يوضح حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات[1]:

جدول رقم (09): حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات الجزائرية (2011) خارج المحروقات.

القطاعات	النسبة %
مواد نصف مصنعة	2,15
المواد الخام	0,12
تجهيزات صناعية	0,15
منتوجات غذائية	0,49
مواد استهلاكية	0,02

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م،العدد20، ص53.

5- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق رقم الأعمال :

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في تحقيق رقم الأعمال ايجابي حيث قدر سنة 2000 ب 87.5 مليار دج مسجلات بذلك نموا بنسبة 20% مقارنة بسنة 1999 التي سجل بها رقم الأعمال قدره 72.9 مليار دح و قد أرجع ذلك إلى تحسين طرق الإنتاج و ظهور مؤسسات جديدة ، لكن مع ذلك يبقى رقم الأعمال القطاع المحقق في الخاص و لا يمثل إلا 21 % من إجمالي رقم الأعمال المحقق في القطاع العام و المقدر ب 422 مليار دج ، و الملاحظ أنه خلال سنتي 1999، 2000 قد ساهم فرع الصناعات الغذائية بتحقيق أكبر النسب من رقم الأعمال مقارنة بالفروع الأخرى ، وذلك 38.22 % ، 47.11% على التوالي ، يليه فرع الكيمياء و الصيدلية[2] .

بالإضافة إلى ذلك يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال[3]:

- إمكانية تأثير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على بعض المتغيرات الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات ، وزيادة حجم الاستثمارات المحلية؛
- تلبية الاحتياجات المباشر للمجتمع ، وذلك من خلال توفيرها لبعض المنتوجات الاستهلاكية النهائية دون استيرادها من الخارج؛

[1] نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، العدد20، ص53.

[2] ساري أحلام ، بوعلاق نوال ، **أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاد الجزائري** ، ملتقى سبق ذكره، بومرداس، ص16.

[3] يوسفات علي ، عبد الرحمان عبد القادر ، **نظرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتمويل الإسلامي ، دراسة حالة مؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من البنك البركة الجزائري** ، نفس الملتقى السابق ، بومرداس، ص 188 .

- تقوية المؤسسات الكبيرة نظرا لدور و أهمية المؤسسات الصغيرة فمن شانها أن تكون طرفا فعالا يعمل على تقوية المؤسسات الكبيرة عن طريق توفير الاستهلاكات الوسيطية (Sos traitante) وذلك في إطار العقود الباطنية هذا الآن قطاع المؤسسات المصغرة ينتظر منه الكثير؛
- استغلال الموارد و الطاقات سواء البشرية أو الطبيعية المخزنة خاصة على مستوى المناطق التي لم تستغل بعد و تحرير القدرات الخفية و المتجددة للإنسان .

- إذن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم مساهمة كبيرة في الاقتصاد الوطني ، وذلك بتحقيق معدلات تشغيل مرتفعة ، وتخفيض معدلات البطالة و المساهمة في الناتج الداخلي الخام ، و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية و بالرغم من المكانة التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلا أنها تبقى دائما رهينة المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه منذ البداية تطبيق سياسة الإصلاحات الهيكلية و هي تحاكي المشاكل العويصة أدت في بعض الأحيان إلى زوالها[1].

الفرع الثاني:الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

نظرا لحداثة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ، فهو يعاني من عدة مشاكل و عراقيل تعيق تنميتها و تهدد بقائها ، لهذا وجب الأخذ بعين الاعتبار هذه المشاكل و محاولة تخفيفها أو القضاء عليها و تمثلت هذه المشاكل و الصعوبات في :

1/ **عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة :** إذا كانت القاعدة المتعارف عليها تقضي بفرض قواعد و ميكانيزمات الاقتصاد الحر نفسها على الجميع وأمام ظاهرة الاستيراد الفوضوي والتي شملت كل شيء فان ذلك خلق مناخا يقف كواحد من محددات النمو أمام المؤسسة الجزائرية الصغيرة الناشئة و بصدد الاستيراد غير المنظم نذكر[2]:

أ –الإغراق المتمثل في استيراد سلع وبيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلتها المحلية .

ب –التذرع بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة في إطار التهيؤ لاستفاء شروط (الجات) مع أن هذه الأخيرة تكرس و تقبل مبدأ حماية المنتوج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية وحدها تشجيعا و تأهيلا للصناعات الناشئة أو التي يهدها الاستيراد.

ث –غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية الشيء الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات و المنتجات و من ثم وضع ما يلزم من السياسات الحماية .

إن الحديث عن حماية المنتوج المحلي يجب ألا يكون كذلك مبرر لحماية الرداءة فإذا كان لابد من[3]:

- إجراءات حماية للصناعات الناشئة أو فروع النشاطات التي يتهددها الاستيراد ؛
- إجراءات حماية ترمي إلى الحفاظ التوازن ميزان المدفوعات ؛
- إجراءات لمنع بيع المنتوجات المستوردة بأسعار أقل من الأسعار المطبقة في البلاد فانه لابد كذلك من توفير فضاء توفير أو بيئة توفر الشروط التقنية التسييرية للأنشطة الإنتاجية و التي من شانها دعم المنتوج الوطني و مواجهة التحديات المفروضة سيما ما يخص التبادل الدولي الحر .

---

[1] الأخضر عزي ، هواري حيثر ، **محاولة لدراسة خيارات تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر – خلال الفترة المرجعية (1992–2008)** ،نفس الملتقى السابق ، بومرداس ،ص 283 .

[2] لدرع خديجة ، ماضي بلقاسم ، **تعزيز دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، مع الإشارة إلى تجربة الجزائر و المغرب ، نفس الملتقى السابق ، بومرداس ،ص 291 .

[3] نفس المرجع،

2/ **الائتمان (صعوبة التمويل)** :أغلب هذه المؤسسات تتم بتمويل حكومي عن طريق الاقتراض البنكي ، غير أن البنوك تشترط الضمانات مقابل ذلك وأصحاب هذه المؤسسات هم في طور الأولى لا يملكون ذلك كما أن انعدام أغلبهم للخبرة و التجربة في هذا الميدان تجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المشاريع أم قائم[1] .

3/ **معوقات إدارية و تنظيمية و قلة الكفاءات** : إن نقص خبرة المدير المالك للمؤسسة الصغير ة أو المتوسطة إلى جانب محدودية مستواه التعليمي تجعل عمله لا يستند إلى خطة واضحة ، ويزداد الأمر تعقدا عندما يميل المالك إلى التدخل في الأعمال التنفيذية ، عدم التحديد الجيد للمسؤوليات داخل المؤسسة ، عدم اعتماد التخصص ... و هي عوامل تؤثر سلبا على إنتاجية المؤسسة و على تنوع إنتاجها و قدرتها على مواجهة المنافسة[2].
و بالنسبة للمعوقات التنظيمية و القانونية : تتمثل في التعقيد ، الثقل و التأخر في الإجراءات الإدارية و الجبائية ، مع عدم كفاية المعلومات و البيانات و كذا النقص في الربط بين مختلف المتخلين قوانين العمل غير متكيفة مع واقع هذه المؤسسات[3].

4/**مشكلة العقار الصناعي** : من المشاكل التي يعاني منها المستثمر في الجزائر الحصول على قطعة أرض لإقامة مشروعي و لهذا غالب ما يلجا المستثمر إلى تحميل مسكنه إلى ورشة عمل أو مصنع صغيرة ، كما أن عدم استطاعته الحصول على عقد ملكية العقار يحول دون حصوله على القروض الأزمة من البنوك[4] .

5/ **مشاكل العمالة و التسويق** : من أكبر المشاكل خطورة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو نقص اليد العاملة المؤهلة و هو ما يطلق عليه بالكوادر، حيث تلجا هذه الفئة للعمل في المؤسسات الكبيرة لارتفاع أجورها و المزايا و الفرص الكبرى للترقية ، كما تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عوائق تسويقية في السوق الداخلي و الخارجي لزيادة حدة المنافسة من طرق المؤسسات الكبرى ، و لميل الحكومات و بعض فئات المجتمع للتعامل مع المؤسسات الكبرى لأنها ذات شهرة أكبر و تكون في الغالب ذات جودة أحسن و سعر أقل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[5].

6/ **تكلفة التكوين**: يتميز العمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتعدد الاختصاصات عكس المؤسسات الكبيرة و مبرر ذلك حجمها الصغير و كذلك لكي تتكيف مع تغيرات المحيط التنافسي و نادرا ما نجد مؤسسات صغيرة تتبع مخططات تكوين تنمي معارف عمالها و هذا نظرا للتكلفة المرتفعة لعمليات التكوين و هروبها ما يفسر أن الكثير منها يعمل نطاق منعدم أو شبه منعدم عن الخارج[6].

---

[1] شبايكي سعدان ، **معوقات تنمية و ترقية المؤسسات ص و م في الجزائر** ، الملتقى الوطني الأول حول : المؤسسات ص و م و دورها في التنمية ، 8-9 افريل 2002 ، الاغواط ، ص ص 2.1 .
[2] ايت عيسى عيسى ، **المؤسسات ص و م في الجزائر آفاق و قيود ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** ، العدد السادس ،الشلف، ص 276 .
[3] مغاري عبد الرحمان ، بوكساني رشيد ، **مساهمة المؤسسات ص و م في توفير الشغل دراسة حالة الجزائر** ، ملتقى سبق ذكره ، بومرداس ، ص 781 .
[4] ربيعة بركات ، سعيدة دوباخ ، **مساهمة المؤسسات ص و م في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، ملتقى سبق ذكره ،بومرداس ، ص 564 .
[5] شوقي جباري ، **الابتكار أداة فعالة لنجاح المؤسسات ص و م الجزائرية** ، ملتقى بومرداس ، ص ص 389- 399 .
[6] كورتل فريدة ، بوغليطة الهام ، بوغاري فريدة ، **تقييم أداء الموارد البشرية في المؤسسات ص و م** ، ملتقى بومرداس ، ص ص 375-376 ،.

7/ **مشاكل نقص المعلومات** : يتمثل هذا المشكل في نقص المعلومات عن الأسواق الموارد و السلع و مستلزمات الإنتاج وكذلك نقص في المعلومات لدى أصحاب المشروعات أو مديرها حيال الكثير من القوانين و القرارات الحكومية ، كقوانين تسجيل المشروعات ، التحفيزات الجبائية ، التأمينات الاجتماعية ، قوانين العمل و غيرها[1].

8/ **العامل التكنولوجي** : انخفاض مستوى التكنولوجيا الذي تتعامل معه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصوصا في مجال تكنولوجيا المعلومات[2] و لهذا المحدودية قدرات هذه المؤسسات .

9/ **مشاكل التموين (التموين جهاز الإنتاج)**: أنه لمن العلوم عند كل واحد منا أن التموين يعتبر الوقود المحرك لتحريك عجلة مردودية المؤسسة و أن أي اضطراب أو عجز في التموين سواء بالمواد الأولية أو بقطع الغيار أو التموين بالتجهيزات سيؤدي حتما إلى عدم قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها .

وان لمتتبع لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجدها تعاني من هذا المشكل خاصة فيما يخص التموين بالمواد المستوردة و هذا رغم انفتاح الجزائر على السوق العالمية و التموين نوعان[3] :

أ)– التموين بالمواد الأولية وقطع الغيار: نظرا لما يعانيه السوق المحلي من النقص في المواد الأولية و قطع الغيار شهدت الصناعات بمختلف أنواعها تعطلات و توقفات عديدة بسبب التقطعات في المخزونات هذا ما أدى بها إلى الاستيراد رغم تكاليف المرتفعة أو البحث عن شريك و لو كان ذلك مكلفا .

ب)– التموين بالتجهيزات: من المعروف أن الجزائر تعرف تبعية مطلقة في السوق الأوروبية في مجال التجهيزات الصناعية بصفة عامة و إلى فرنسا ، ايطاليا ، اسبانيا بصفة خاصة و نظرا لغلاء التجهيزات الجديدة فانه يلجئ المستثمر إلى شراء الآلات القديمة و المستعملة الأقل تكلفة مما يؤدي إلى التأثير سلبا على المنتوج الصناعي كما و نوعا .

في استقصاء أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية في الجزائر عبر 12 ولاية كبرى خلص إلى أن مدة إنشاء مؤسسة صغيرة و متوسطة يستغرق حسب طبيعة نشاط المؤسسة مابين 6 أشهر إلى 3 سنوات أو يرجع السبب في ذلك إلى عدة قيود :

* **قيود إدارية** : و تتمثل في تنوع الوثائق و بطئ الإجراءات الإدارية و صعوبة الحصول على قرض بنكي.
* **قيود بنكية** : تتمثل في طول فترة دراسة ملفات القروض و صعوبة الحصول على قرض بنكي .
* **العقار الصناعي** :و تتمثل قيوده في صعوبة الحصول على عقار و على عقود الملكية .
* **قيود أخرى** كارتفاع مستوى الرسوم و اشتراكات الضمان الاجتماعي وارتفاع أسعار الكهرباء .... الخ[4].

– وفي الأخير يمكن أن نقول أن أهم المعوقات التي تصادف المؤسسات ص و م تتمثل في[5]:

---

[1] بابا عبد القادر ، **مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معوقاتها في الجزائر** ، ملتقى دولي سبق ذكره ، الشلف ، ص153 .

[2] خالد الخطيب ، خليل الرفاعي ، **المنشآت الصغيرة في الأردن ، أهميتها و المعوقات التي تواجهها و أساليب تمويلها** ، ملتقى الشلف ، 2006 ، ص 156 .

[3] أحمد رحموني ، مرجع سبق ذكره ، ص 80.

[4] كورتل فريدة ، بوغليطة الهام ، بوغاري فريدة ، **تقييم أداء الموارد البشرية في المؤسسات ص و م ، ملتقى بومرداس** ، ص376 .

[5] Mustapha ACHIBANE, Mohammed Elhadj EZZAHID, Les petites et moyennes entreprises au Maroc:réalité et problèmes،opicit, Chlef,p221.

* عدم القدرة على خلق واختراق أسواق جديدة والتكيف مع ظروف تغيير البيئة .

* الإجراءات الإدارية المعقدة والتعقيد التنظيمي.

المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المنافسة العالمية:

تقاس درجات نمو المؤسسات (سواء كانت كبيرة أم صغيرة أو متوسطة) و نجاحها بمدى تنافسيها سوى على المستوى المحلي أو العالمي فلهذا وجب على المؤسسات اكتساب ميزات تنافسية تميزها غن غيرها من مؤسسات و تحوزيها على فرص تمنحها البقاء و الاستمرار في السوق و لا تستطيع المؤسسات خاصة منها الصغيرة والمتوسطة اختراق الأسواق العالمية إلا إدا توافرت فيها شروط عديدة من بينها الجودة في منتجاتها و التحكم في التكاليف و هدا من خلال اهتمام المسيرين بالتسيير الإستراتيجي بدلا من التسيير العلمي.

الفرع الأول: مفهوم المنافسة و مبادئها:

أولا: ماهية المنافسة:

لقد لقي مصطلح المنافسة في المرحلة الأخيرة انتشارا واسعا واهتماما من قبل أصحاب المؤسسات خاصة عن المسئولون عن التسويق لأن دراسة منافسة المؤسسة تحدد علاقة هذه الأخيرة بالمحيط الخارجي لها

(السوق المستهدفة،الوسطاء،الموردين،المزيج التسويقي،مزيج المنتج).

- *تعرف المنافسة على أنها التنافس بين عدة متعاملين اقتصاديين، في نفس السوق بغية الوصول إلى الزبائن قصد إشباع حاجاتهم من المنتجات والخدمات*[1].

ويرى كل من C.W.Hill and G.A.Jones أن المنافسة (عملية موجهة بواسطة عنصر الابتكار والتجديد وذلك بغرض تحقيق الأرباح و منح المؤسسات حافزا قويا للسعي وراء منتجات أو عمليات و إستراتيجيات مبتكرة و جديدة)[2].

- المنافسة غايتها التفوق في مجالات الأعمال والأنشطة أيا كانت طبيعتها، وقد لازمت المنافسة النشاط الاقتصادي خاصة حتى اتصفت بكونها احد الشروط اللازمة لاحترافه[3].

ثانيا: مبادئ المنافسة:

للمنافسة مبادئ حددتها النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بقانون المنافسة هي كما يلي[4]:

1. **حرية الأسعار**:حسب المادة 4 تحدد بصفة حرة أسعار السلع والخدمات اعتمادا على قواعد المنافسة، غير أنه يمكن أن تقيد الدولة المبدأ العام لحرية الأسعار وفق الشروط المحددة في المادة 5.

---

[1] محمد الشريف كتو، **قانون المنافسة والممارسات التجارية وفقا للأمر 03-03 والقانون 04-02**،دار بغدادي للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2010،ص 10

[2] نعيمة محمد يحياوي، **دور نظام ABC بالتكامل مع نظام Jit في تهيئة المنظمات لاكتساب المزايا التنافسية** ، ملتقى علمي وطني حول استراتيجيات التدريب في ظل ادارة الجودة الشاملة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية، 10-11 نوفمبر 2009،سعيدة، ص13.

[3] إسراء خضر العبيدي، **المنافسة والممارسات المقيدة لها في ضوء أحكام قانون المنافسة ومنع الاحتكارالعراقي رقم(14)لسنة 2010**، ص4.

[4] Recueil de textes legislatifs et reglementeaires relatifs au droit de la concurrence, Journal officiel de la republiquealgerienne n^0 43,2003.p26,28.

2. **الممارسات المقيدة للمنافسة** :حسب المادة 6، تحظر الممارسات والأعمال المدبرة والاتفاقات الصريحة أو الضمنية عندما تهدف أو يمكن أن تهدف إلى عرقلة حرية المنافسة أو الحد منها أو الإخلال بها في نفس السوق أو في جزء جوهري منه، لاسيما عندما ترمي إلى :

- الحد من الدخول في السوق أو في ممارسة النشاطات التجارية فيها؛
- تقليص أو مراقبة الإنتاج أو منافذ التسويق أو الاستثمارات أو التطور التقني؛
- اقتسام الأسواق أو مصادر التموين؛
- عرقلة تحديد الأسعار حسب قواعد السوق بالتشجيع المصطنع لارتفاع الأسعار أو انخفاضها؛
- تطبيق شروط غير متكافئة لنفس الخدمات تجاه الشركاء التجاريين، مما يحرمهم من منافع المنافسة؛
- إخضاع إبرام العقود مع الشركاء لقبولهم خدمات إضافية ليس لها صلة بموضوع هذه العقود سواء بحكم طبيعتها أو حسب الأعراف التجارية.

3. **التجميعات الاقتصادية**: يتم التجميع في مفهوم هذا الأمر إذا[1]:

- اندمجت مؤسستان أو أكثر كانت مستقلة من قبل؛
- حصل شخص أو عدة أشخاص طبيعيين لهم نفوذ على مؤسسة على الأقل، أو حصلت مؤسسة أو عدة مؤسسات على مراقبة مؤسسة أو عدة مؤسسات أو جزء منها، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، عن طريق أخذ أسهم في رأس المال أو عن طريق شراء عناصر من أصول المؤسسة أو بموجب عقد أو بأي وسيلة أخرى؛
- أنشئت مؤسسة مشتركة تؤدي بصفة دائمة جميع وظائف مؤسسة اقتصادية مستقلة.

الفرع الثاني: مفهوم الميزة التنافسية ومستوياتها

أولا:مفهوم الميزة التنافسية

ظهر هذا المصطلح في الثمانينيات وكان Michel Porter من الأوائل الذي تطرق إلى تقديم تعريف ودراسة الميزة التنافسية.

– حيث يعرف Michel Porter الميزة التنافسية على أنها قدرة المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين،حيث يكون بإمكانها تجسيد هدا الاكتشاف ميدانيا،وبمعنى آخر هي القدرة على إحداث عملية إبداع بمفهوم الواسع نلاحظ أن Michel Porter في تعريفه هذا يؤكد على جوهرة الميزة التنافسية المتمثل في الإبداع[2].

– الميزة التنافسية " هي قدرة المنظمة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمنظمات الأخرى العاملة في نفس النشاط". يشير هذا التعريف إلى أن الميزة التنافسية تنحصر في قدرة المنظمة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تمكنها من الحصول على مركز تنافسي أفضل مقارنة بمنافسيها الذين يعلمون في نفس النشاط[3].

– و هناك تعريف آخر يرتكز على السوق و مفاده أن التنافسية تقاس من خلال أداء المؤسسة في السوق مقارنة بنظيراتها، و ذلك استناداً إلى تقويم حصة السوق النسبية[1].

---

[1]Mouloud didane ,code de la concurrence, belkeise édition,alger,2009,p9.

2الداوي الشيخ، **دور التسيير الفعال لموارد وكفاءات المؤسسة في تحقيق الميزة التنافسية**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية 09 – 10 مارس 2004، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة ورقلة،ص 3 .

[3]عبد الله بلوناس، قدايفة أمينة ، **دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال**،ملتقى سبق ذكره،بومرداس، ص5.

- ويرى kotler Philip الميزة التنافسية هي: تلك القدرة على أداء الأعمال بأسلوب معين أو مجموعة من الأساليب التي تجعل المنظمات الأخرى عاجزة عن مجاراتها في الأمد القريب أو في المستقبل[2].

ويمكن تحسين القدرة التنافسية من خلال[3]:

1 – تحسين القدرة التنافسية بتحسين الموارد كما ونوعا مع تعظيم العائد منها، ويكون ذلك بإتباع آليات التركيز، التراكم، الصيانة......الخ؛

2 – تحسين القدرة التنافسية بتطوير وتفعيل العمليات باستخدام تقنيات إعادة الهندسة ، إعادة الهيكلة، إدارة الجودة الشاملة، والتطوير المستمر؛

3 – تحسين القدرة التنافسية من خلال مواجهة شاملة تستخدم فيها المنظمة كل أدواتها وقدراتها لتحقيق تفوق ساحق على كل جبهات التنافس ؛

4 – العمل المترابط لكافة الوظائف وليس فقط القطاعات المهتمة بالتسويق إذ أن الوصول إلى المركز التنافسي المتميز يتطلب تكامل كافة الأنشطة والفعاليات التي تقوم بها أجزاء المنظمة جميعا؛

5 – يعتبر الوقت هو العامل المهم والحاسم في كسب معركة التنافسية، وبالتالي تتركز جهود بناء القدرات التنافسية في ضغط الوقت واستثماره لإبداع قدرات جديدة والوصول بها إلى السوق قبل المنافسين.

ثانيا: مستويات التنافسية: التنافسية تحدد على ثلاث مستويات:

1. التنافسية على مستوى الدولة:

- حسب منظمة التعاون الاقتصادي (OCDE): تنافسية الدولة في الدرجة التي يمكن وفقها – في شروط سوق حرة وعادلة– إنتاج السلع والخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية، في الوقت الذي تحافظ فيه على المداخيل الحقيقية لشعبها، وتوسع فيها على المدى الطويل4.

- حسب مجلس السياسة التنافسية ل USA : القدرة التنافسية للدولة تعني قدرة الأداء الاقتصادي في هذه الدولة على إنتاج السلع و الخدمات التي تمكنها من مواجهة الأسواق الدولية وتحقيق مستوى معيشي للمواطن قادر على الاستمرار والتطور على المدى البعيد[5].

وبالتالي يمكن أن نقول أن التنافسية على مستوى الدولة هي قدرة هذه الأخيرة على توفير سلع وخدمات ترضي أذواق المستهلكين في السوق العالمية تحت ظروف العرض والطلب وتستطيع الدولة زيادة مداخيل أفرادها الحقيقية.

2. التنافسية على مستوى القطاع:

1الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصادية، ملحقة الخروبة، الجزائر،ص 3.

[2] بن علي أمينة، العجال بوزيان، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[3] بن عزة محمد أمين، زوهيري جليلة، **إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية:** مفهوم جديد لمواكبة متطلبات التنافسية المعاصرة، ملتقى سبق ذكره، سعيدة، 2009،ص 3.

[4] علالي مليكة، **أهمية الجودة الشاملة ومواصفات الإيزو في تنافسية المؤسسة دراسة حالة: مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة ENICAB–**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير(غير منشورة)،تخصص:تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيثر،بسكرة، 2003-2004، ص 92.

[5] نعيمة محمد يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

- تنافسية فرع النشاط (القطاع) هي: قدرة مؤسسات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون الاعتماد على التحكم والحماية الحكومية، وبالتالي تميز تلك الدولة في هذه الصناعة[1].
- ومنه فان التنافسية على هذا المستوى هي أن تكون الإنتاجية الكلية للعوامل في قطاع معين مساوية أو أكثر من نفس القطاع في دولة أخرى.

3. التنافسية على مستوى المؤسسة:

تنافسية المؤسسة هي قدرتها على تزويد المستهلك بسلع وخدمات بشكل أفضل مقارنة بالمنافسين الآخرين في السوق العالمية، في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، وذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج المستعملة في العملية الإنتاجية[2].

- هذا ويرى البعض أن القدرة التنافسية للمؤسسة تتوقف على شقين أساسين[3]:

الأول: قدرة التميز على المنافسين في الجودة، السعر، الوقت، وكذا الابتكار والقدرة على التغيير السريع، وهذا التميز قد يكون في كل هذه العناصر كما قد يكون في أحدها.

الثاني: القدرة على خدمة الزبائن من خلال تحقيق رضاهم وزيادة ولائهم، ولاشك أن النجاح في الشق الثاني يتوقف على النجاح في الشق الأول.

ومن خلال ما سبق فان التنافسية على مستوى المؤسسة هي عبارة عن التحسين المستمر في أداء المؤسسة وهذا من خلال توفير السلع والخدمات للمستهلك في الوقت والمكان المناسبين وبالجودة المطلوبة وهذا ما يدفع المؤسسة إلى استخدام التكنولوجيا واتخاذ طرق جديدة في الإنتاج واختيار السبل التي تكفل لها ولاء زبائنها.

الفرع الثالث: محددات المقدرة التنافسية للصناعات الصغيرة:

هناك عوامل يمكن لها أن تحدد المقدرة التنافسية للصناعات الصغيرة منها[4]:

أولا: حجم النشاط والكفاءة الإنتاجية:

إن كبر حجم المؤسسة الصناعية يكسبها بعض المزايا المتعلقة بالتكاليف بسبب الوفرات التي يمكن تحقيقها في مجالات الإنتاج وخصوصا عند وجود عناصر إنتاجية ثابتة في المدى الطويل، وتكسب مثل هذه الوفرات المنشآت الصناعية الكبيرة تنافسية في السعر لا تتحقق لمنافسيها من المؤسسات الصغيرة.

- ومن حيث الكفاءة الفنية فالمؤسسات الصغيرة لا يمكن لها اجتذاب والاحتفاظ بذوي الكفاءات العالية في المجالين الإداري والفني وهذا لقلة مواردها.
- بالإضافة إلى ذلك ، فإن كبر حجم المنشأة يتيح لها الاستفادة من تقسيم أوضح للعمل، فيزيد من إنتاجية العاملين فيها.

ثانيا: التكنولوجيا:

---

[1] علالي مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[2] نعيمة محمد يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص14.

[3] علالي مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[4] عدنان فضل أبو الهجاء ، **المقدرة التنافسية للصناعات الغيرة الأردنية**، مجلة المنارة، المجلد13، العدد2، الأردن،2007، ص 49،47.

تتطلب المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية بذل جهود لتحسين وتطوير التقنيات الإنتاجية لإبقاء إنتاجية عناصر إنتاجها في مستوى مرتفع لكن ضعف ميزانية المؤسسات الصغيرة لا يسمح لها بالإنفاق المطلوب على أنشطة البحث والتطوير وهذا ما يؤثر سلبا على منتجاتها وجعلها محدودة بمواصفات تفرضها عليها ظروفها.

ثالثا:المقدرة التجارية:

إن المؤسسات التجارية التي تسعى دوما للمحافظة على حصصها في الأسواق المحلية والخارجية تخصص ميزانيات خاصة للإعلان ولإقامة شبكات توزيع لمنتجاتها ولإيجاد روابط تجارية مع شركاء محليين وأجانب.
إن ضعف ميزانيات المؤسسات الصناعية الصغيرة ومحدودية التسهيلات الائتمانية تضعف قدرتها في المحافظة على حصصها في الأسواق المحلية أمام منافسيها من الشركات الكبيرة المحلية والأجنبية، وتجعل من الصعب عليها الوصول إلى الأسواق الخارجية.

الفرع الرابع: بعض آراء رجال الدولة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والمنافسة العالمية:

1 –الهاشمي جعبوب وزير التجارة السابق:

حيث أشرف جعبوب على أعمال الملتقى الوطني الأول حول الجودة كعامل للتنافسية وضبط السوق الوطنية، و طالب المؤسسات الجزائرية العمومية والخاصة وعلى رأسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالانخراط الجماعي في مسعى سياسة الجودة الشاملة التي تدعمها الحكومة من أجل الحفاظ على مكانة المؤسسة الجزائرية في السوق المحلية وتمكينها من آليات المنافسة محليا وعلى الصعيد الدولي، وأكد جعبوب أن تلبية الطلب الداخلي لم يعد كافيا لوحده للحفاظ على مستقبل المؤسسات الجزائرية بسبب المنافسة الشرسة التي تهدد هذه الشركات من طرف مؤسسات أوروبية وآسوية قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية وقادرة على منافسة المؤسسة الجزائرية في عقر دارها على اعتبار أن أساليب الحماية التقليدية أصبحت غير متاحة مع زوال الحدود الجمركية بالمفهوم التقليدي[1].

2 –عبد الحميد تمار وزير الصناعة والمؤسسات ص و م وترقية الاستثمار السابق:

أكد عبد الحميد تمار وزير الصناعة وترقية الاستثمار أن الذكاء الاقتصادي يشكل الركيزة الأساسية للإستراتجية الصناعية الوطنية التي تبنتها الحكومة مؤخرا، فيما اعتبر أن المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة غير قادرة في الوقت الراهن على خوض غمار المنافسة الدولية بسبب نقص إمكانيتها، الأمر الذي يستدعي في رأيه متابعة الدولة لهذه المؤسسات بهدف جعلها أكثر تنافسية[2].

- حيث اتفق العديد من الباحثين على حقيقة أن التحالفات الإستراتيجية هي من الأدوات الهامة لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات[3].

3 –عبد القادر جفلاط خبير اقتصادي:

[1]http://lahona.moheet.com/show_news.aspx?nid=338085&pg=38 تاريخ الاطلاع:2012/02/28 على الساعة:12:51

[2]http://www.sawt-alahrar.net/online/modules.php?name=News&file=article&sid=1619
تاريخ الاطلاع:2012/02/28 على الساعة: 11:57.

[3] Abdellatif TAGHZOUTI, Alliances Stratégiques et Compétitivité des P.M.E :Cas du Maroc ,op .cit , Chlef,p202.

أكد الخبير الاقتصادي، عبد القادر جفلاط، أنه على المؤسسات الجزائرية أن تجعل من الابتكار محركا تنمويا لضمان قدرة منتجاتها على المنافسة في السوق الوطنية والدولية. ولدى مشاركته في ورشة حول المؤسسة الجزائرية والنظام الوطني للابتكار، أوضح الخبير أن مسألة الابتكار على مستوى المؤسسات الجزائرية لا يشكّل خيارا يمكن تأجيله ليوم الغد ولكن رهانا ضروريا يجب تطويره حاليا وأشار جفلاط أنه من خلال تحليل النظام الوطني للابتكار تم اكتشاف أنه لا يستجيب لا للحاجيات الاقتصادية ولا الاجتماعية للمؤسسة الجزائرية ولا إلى معايير التنافسية على مستوى الأسواق الخارجية، كما أنه لا يشرك فاعلي الابتكار كالبنوك والمؤسسات والجمعيات المهنية. وأوضح أنه على المؤسسات الجزائرية الانتقال من الابتكار الظرفي إلى التجديد المستديم للنجاح في تصدير وتحسين تنافسيتها على مستوى الأسواق الدولية، كما أوصى جفلاط بإشراك ثلاثة قطاعات من أجل "إعادة بعث النظام الجزائري للابتكار" الذي يعد غير مهيكل تماما ويتعلق الأمر بالصناعة والجامعة والمؤسسة[1].

المبحث الثالث : تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

– الجزائر أولت اهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا مع توجه سياستها الاقتصادية إلى التنوع الاقتصادي ، و سبب هذا الاهتمام بهذه المؤسسات هو إدراك الدولة بالدور الفعال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يمكن أن تحققه إذا اهتمت بها الدولة و دعمتها لهذا قامت الدولة بعدة مبادات تهدف إلى تشجيع تزايد هذا النوع من المؤسسات و العناية بها و من بين هذه المبادات برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المطلب الأول : مفهوم عملية التأهيل و أهدافها .

الفرع الأول : مفهوم عملية التأهيل .

إن مصطلح التأهيل ظهر أولا من خلال التجربة البرتغالية سنة 1988 في إطار إجراءات المرافقة لتكامل البرتغال مع أوروبا ، و كان يسمى بالبرنامج الاستراتيجي لتنشيط و تحديث الاقتصاد البرتغالي.

Progrmmestratègique de dynamisation et modernisation de économieportngaise

ثم أصبح مصطلح التأهيل هو la mise à niveau

مصطلح خاص بالدول العالم الثالث خاصة الدول التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي و قد غيرت وجهتها نحو اقتصاد السوق ، فهي بحاجة إلى تطوير و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات الخبرة القليلة للرفع من أداءها التنافسي في الأسواق ، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية (شدة المنافسة ، الإبداع ، التكنولوجيا ، نظم المعلومات ....) ، وهنا يكون البقاء للمؤسسات الأكثر تنافسية ، لذا أصبح موضوع تأهيل المؤسسات صغيرة و المتوسطة يحظى بكل الاهتمام و الرعاية من قبل

---

[1] http://www.veecos.net/portal/index.php?option=com_content&view=article&id=6513:2011-07-26-08-31-14&catid=232:economy-dev&Itemid=315 تاريخ الاطلاع:2012/02/28 على الساعة: 12:00.

الدولة النامية ، نتيجة لوعيها بأهمية و دور هذا النوع من المؤسسات في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة ، و بضرورة تحسين تنافسيتها من جهة أخرى ، ووضعتها في مستوى مماثل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العالمية[1] .

– اختلفت التعاريف المقدمة لهذا المصطلح و هذا حسب رأي كل كاتب و الزاوية التي ينظر إليه منها و من بينها :

1/ عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONVDI) سنة 1995 بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي و التكيف مع مختلف التغيرات[2] ثم طورته خلال السنوات الأخيرة ليصبح يعني الإجراءات المتواصلة و التي تهدف لتحضير المؤسسة و كذا محيطها للتكيف مع متطلبات التبادل الحر[3].

2/إن برنامج تأهيل المؤسسات لا يعني الدخول في مسار تصنيع دولة ما ولكن تدعيم تنافسية المؤسسات الموجودة في هذه الدولة لتصبح قادرة على المنافسة الخارجية ، هذه المنافسة الخارجية التي أصبح لا مفر منها في ظل العولمة الاقتصادية ولهذا فان برامج تأهيل المؤسسات يجب أن تنطلق قبل وخلال تفكيك الحقوق الجمركية[4] .

و بالتالي يمكن أن نستخلص أن التأهيل هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات و التدابير مقدمة في شكل برامج تتبناه الدول النامية و هذا لتحسين أداء مؤسسات و جعلها قادرة على المنافسة و من خلال هذه البرامج تكسب المؤسسات ميزات تنافسية تمكنها من الدخول إلى الأسواق سواء كانت هذه الأسواق داخلية أم خارجية.

و لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية أسباب مباشرة هي:

و لتطبيق برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هناك أسباب يمكن أن نذكر[5] :

* توقيع اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في 22 أفريل 2002 و دخولها حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 ، وما يترتب عنها من نزع و تخفيض للتعريفات الجمركية خلال 12 سنة ، و إنشاء منطقة التبادل الحر ، وأن المرحلة الأولى من الاتفاقية ستشهد إعفاء ضريبي لكل السلع نصف المصنعة و للمواد الأولية حتى يتم الوصول إلى مرحلة الإعفاء الضريبي الكامل لجميع السلع التي تدخل للجزائر أو تخرج منه؛

* الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة ؛

* التطور السريع في التكنولوجيات و التقنيات .

الفرع الثاني : أهداف برنامج التأهيل :

يمكن للشكل أن يوضح أهداف تأهيل المؤسسات الجزائرية .

---

[1]غدير أحمد سليمة ، **تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر ، دراسة تقييمية لبرنامج ميدا** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، (منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة ، 2007 ، ص 53 .

[2]موستيري مريم ، **برنامج إعادة التأهيل كنموذج للتغيير التنظيمي بالمؤسسات ص و م** ، دراسة حالة مؤسسة ريبو للكهرباء بحاسي مسعود – ورقلة – مذكرة ماستر في العلوم التسيير ، (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،ورقلة 2011 ، ص 42 .

[3]يوسف قريشي ، سليمة غدير أحمد ، **تأهيل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر برنامج EDPME** ، مداخلة ضمن الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولاتية و التنمية المستدامة ، 18/17 أفريل 2007 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،ورقلة ، ص 02 .

[4]عبد الحق بوعتروس ، محمد دهان ، **تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، ملتقى دولي حول السياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات – دراسة حالة الجزائر و الدول النامية ، يومي 22/21 نوفمبر 2006 ، بسكرة . ص5.

[5]نفسه، ص7.

الشكل رقم (01): الأهداف الرئيسية لبرنامج التأهيل الموضوع من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

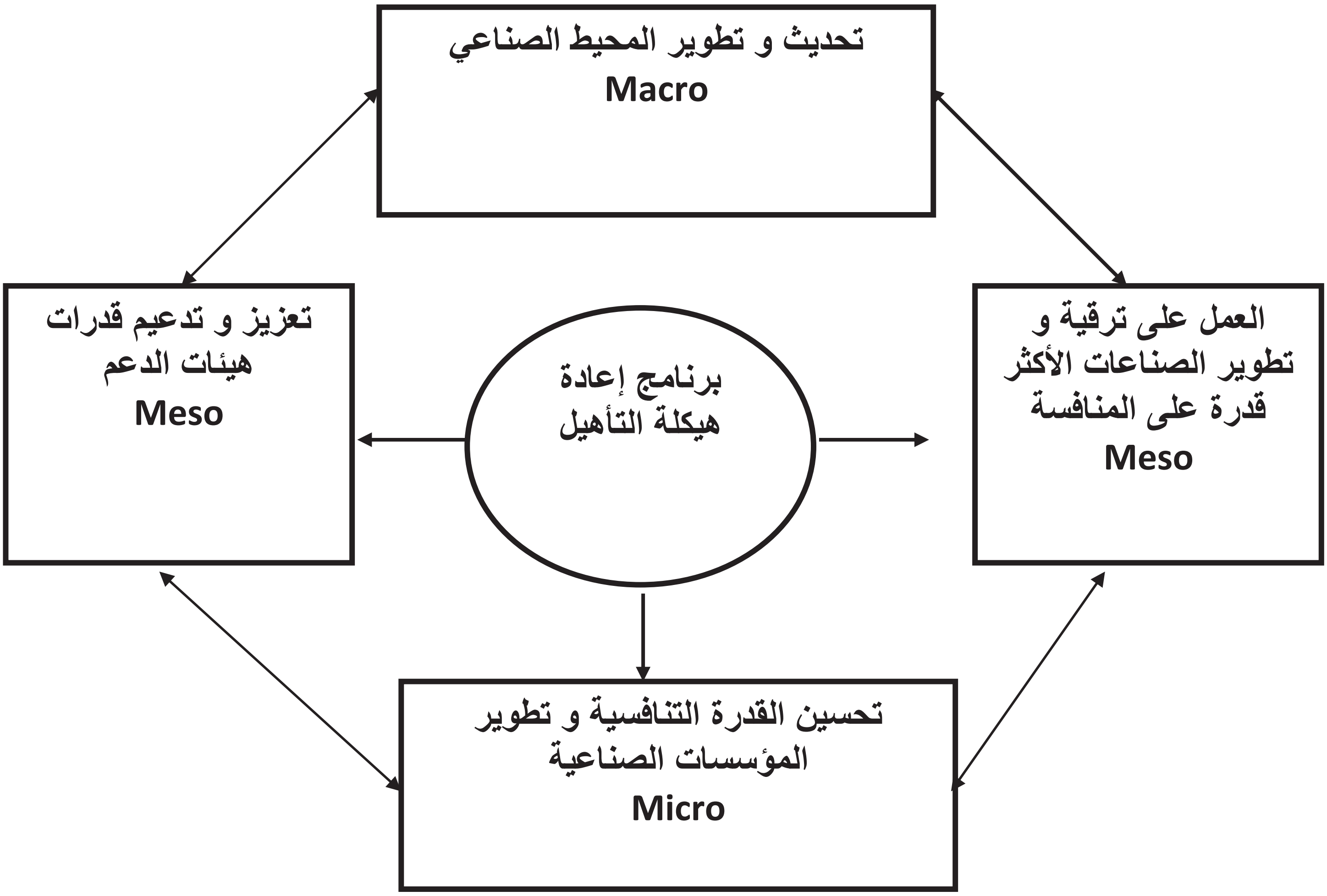

المصدر:زويتة محمد الصالح ، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر** ،مذكرة ماجستير في العلوم التسيير ، (غير منشورة)، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 45.

إذن فأهداف برنامج التأهيل تكون على 3 مستويات : كلي ، وسطي ، وحدوي

1/ **على المستوى الكلي** : تقوم الحكومة و الوزارات المعنية كوزارة الصناعة و إعادة الهيكلة بتسطير توجهات السياسة العامة و فق النقاط التالية[1]:

* وضع آلية عمل تسمح للمؤسسات و الهيئات الحكومية من مباشرة الإجراءات المتخذة على المستويين الوسطي و الوحدوي ؛

* وضع برنامج تأهيل للمؤسسات و المحيط ؛

* اعتماد برنامج تحسيسي و إعلامي لسياسة التأهيل يستهدف المتعاملين الاقتصاديين .

2/ **على المستوى الاقتصاد الوسطي** : يتطلب برنامج المركز وجود عدة شركاء متموضعون بشكل جيد و يهدف برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية بجرد مختلف المؤسسات المرافقة له و التأكد و مواكبة تلك المنشآت في عملية إعادة هيكلتها و ترقيتها و ذلك عبر النقاط التالية [2]:

* جمعيات أرباب العمل و الجمعيات الحرفية للقطاع الصناعي ؛

*منظمات شبه عمومية ؛

* معاهد و مراكز الموارد التكنولوجية و التجارية؛

* هيئات التكوين المتخصص ؛

* البنوك و المؤسسات المالية ؛

* هيئات تسيير المناطق الصناعية؛

منهجية تأهيل المؤسسات و بالأخص محيطها تهدف أساسا إلى تقوية قدرات منظمات الاسناد و المساهمة في تحسين التنافسية الصناعية للمؤسسات .

3/ **على المستوى الوحدوي** :التأهيل برنامج محفز على تحسيين النوعية ، و ليس برنامج ترقية الاستثمارات، أو المحافظة على المؤسسات التي تعيش وضعيات صعبة ، بل هو برنامج يساعد المؤسسة على وضع آليات تطوير و توقع و تحليل نقاط الضعف . أما الإجراءات التي يجب على المؤسسة اتخاذها لتأهيلها فهي [3]:

* دراسة التشريع و خطط العمل ؛

[1]زويتة محمد الصالح ، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير ، (غير منشورة)، الجزائر ، 2007 ، ص 45 .

[2]تشام فاروق ، تشام كمال ، **دور و أهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات** ، دراسة مقارنة الجزائر – تونس – المغرب ، ملتقى دولي سبق ذكره ، الشلف ، ص ص 65، 66 .

[3]زويتة محمد الصالح ، مرجع سبق ذكره ، ص 46 .

* الاستثمارات غير المادية مثل : دراسات البحوث و التطوير؛

* المرافقة التقنية (الملكية الصناعية) ،البرمجيات، التكوين، وضع حيز التطبيق نظام النوعية، المعايير، نظم المعلومات، ونظم تسيير المعلومات، كل استثمار غير مادي يساهم في تحسين التنافسية؛

* الاستثمارات المادية: تجهيزات الإنتاج، تجهيزات الشحن والتخزين، تجهيزات مواد المخابر والقياس، تجهيزات الإعلام الآلي، تجهيزات ذات منعة صناعية(ماء، كهرباء.....).

المطلب الثاني: متطلبات عملية التأهيل

إن عملية التأهيل تتطلب عناصر لا بد أن تحاول الدولة أن توفرها لكي تنجح برامجها التي خصصتها لعملية التأهيل ومن بين هذه المتطلبات:

1) تأهيل العنصر البشري: باعتبار العنصر البشري المحور الأساسي في عملية التغيير خصصت الوزارة الوطنية 3 ملايين مارك ألماني قصد تحسين أعوان المستشارين ل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتعلق هذه العملية التي انطلقت منذ 1992 بتكوين 90 مكونا بألمانيا والذين يتولون بدورهم تأطير ما يقارب 2500 عونا مستشمرا في الجزائر كما تم رصد 10ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيرين في قطاع المؤسسات ص و م وذلك بالاستفادة من الخبرة الكندية حيث تجسيد 72 عملية خصت مسيري المؤسسات العمومية[1].

2) تأهيل المؤسسات المالية والمصرفية: تستفيد المؤسسات ص و م في هذا الإطار من تكييف النظام المالي والمصرفي وتفعيله عن طريق لا مركزية القرار في منح القروض وتشجيع فتح بنوك خاصة التي جاء بها قانون النقد والقرض، كما أن آخر الإجراءات المتخذة لصالح تنمية المؤسسات ص و م في الجزائر وذلك في جانفي 2004 إنشاء صندوقين جديدين هما[2]:

- صندوق ضمان القروض لصالح المؤسسات ص و م برأسمال قدره 30 مليار دينار جزائري؛
- صندوق ضمان أخطار الاستثمار في المؤسسات ص و م برأس مال قدره 3.5 مليار دج.

من شأن إنشاء هذين الصندوقين أن يجعل البنوك في وضعية تسمح لها بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستجابة لمتطلباتها.

3) تدعيم البنية التحتية: إن تدعيم البنية التحتية يساعد على الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات ص و م ويؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة ،وفي هذا الإطار تبرز ضرورة الإسراع في استكمال المشاريع الكبرى، كالطريق السريع (شرق،غرب) واعتماد مخطط وطني للصيانة المستمرة للطرق والموانئ والمطارات وتجديد الحظيرة الوطنية للسكك الحديدية بالإضافة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص لفتح ورشات لقطع الغيار ومؤسسات الإشهار وزيادة كفاءة الموجودة منها[3].

4) زيادة الإنفاق على البحث والتطوير: تعتبر وظيفة البحث والتطوير وظيفة محورية في نشاط أي مؤسسة اقتصادية باعتبارها الضامن لاستمراريتها وقدرتها على المنافسة في السوق.فالاختراع والابتكار والتجديد يمكن المؤسسة من تلبية رغبات مستهلكيها والاستجابة لأذواقهم لأن أي منتوج ومهما كانت تقنية إنتاجه فانه بعد فترة قصيرة سيصبح قديما.

[1] معطى الله خير الدين،كواحلة يمينة، **إشكالية تمويل المؤسسات ص و م في الجزائر** ،ملتقى دولي سبق ذكره،الشلف،ص764

[2] نفس المرجع،ص ص 764،765.

[3] جمال بلخباط جميلة، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة** ،ملتقى دولي سبق ذكره،الشلف،ص638.

إن تعطل ملكة البحث والتطوير والمبادرة في أغلب المؤسسات الجزائرية وضعف (إن لم نقل انعدام) الإنفاق على البحث والتطوير،يجعل هذه المؤسسات تلجأ دائما إلى الأجانب للحصول على التقنيات الحديثة وبتكاليف باهظة ، كان بإمكانها الحصول عليها محليا لو عرفت كيف تستغل الطاقات التكنولوجية المحلية، "فعدد طلبات البراءة المودعة لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية قد بلغ 12 ألف طلب دون أن تتاح الفرصة لأصحابها لتجسيدها ميدانيا".

إذن فاحترام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقاعدة (سعر، جودة، مدة) لن يتأتى إلا بتحكمها في عامل التكنولوجيا، هنا تبرز ضرورة تدخل الدولة لتشجيع مراكز البحث العلمي وتوفير التمويل والإطار الملائم لنشاطها وتجسيد أعمالها ميدانيا[1].

5) **التسيير الاستراتيجي:** والذي يعتبر مورد تستطيع أن تملكه المؤسسة وتحقق به ميزة تنافسية بحكم أنه نظام مرن، فهو يسمح لها بتدعيم المركز التنافسي من خلال وضوح الرؤية المستقبلية والقدرة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية، كما يهدف أيضا إلى تحسين المردودية التنظيمية ويستخدم كأساس لإعداد أدوات التسيير وتكييف خدماتها ونشاطاتها طبقا لاحتياجات أسواقها وزبائنها[2].

6) **ترقية محيط المؤسسات ص و م:** تتطور المؤسسات ص و م في بيئة أو وسط دقيق، ولا يمكنها أن تتطور في حيز مغلق، والملاحظ أن المحيط الذي يفترض أن تنشأ به الاستثمار وتنمو فيه المؤسسات ص و م، وتفتح فيه سوق الشغل أمام الراغبين في العمل مازال يعاني من اختلافات صعبة على جميع المستويات،لاسيما على المستوى التنظيم والتسيير والتجهيز والتهيئة[3].

إن الدول التي راهنت على هذا القطاع حققت ثلاث مستويات[4]:

- إنتاج السلع والخدمات لتحقيق اكتفاء ذاتي؛
- توفير مناصب لا سيما في القطاع الخاص؛
- تحسين المنتوجات والتحكم الأفضل في التكنولوجيا.

وعليه تتطلب عملية ترقية الاستثمار بالضرورة ثقافة تتقبل فكرة تطور الاستثمار، ووضع هذا القطاع في إطار قانوني يعمل على تشجيع وتطوير الاستثمار وذلك من خلال تبسيط الإجراءات،خاصة على مستوى البنوك والجهاز المكلف بتسوية العقارات، وكذا من خلال[5]:

- خلق بنوك ومؤسسات مالية تتكفل بإنشاء وتدعيم المؤسسات ص و م؛
- تعميق إعادة الهيكلة الصناعية؛
- وضع أنظمة للتسيير حسب الأهداف بالنسبة للإدارات وهياكل الدعم.

7) **تكنولوجيا المعلومات والاتصال:** تعد الدعائم المعلوماتية من أهم المتطلبات التكنولوجية لتأهيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء،فالثروة الصناعية الثالثة فتحت آفاقا واسعة وحلول تكنولوجية متعددة أمام هذا النوع من المنشآت لتطبيق عدة أساليب جديدة في العمل وممارسة أنشطة حديثة كالتجارة الالكترونية التي تقوم بالدرجة الأولى على

---

[1] نفس المرجع،ص638.

[2] سليمة غدير أحمد،**تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر"دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"**،مجلة الباحث،العدد9،ورقلة،2011،ص 135.

[3] بوزيان عثمان،**قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر**: متطلبات التكيف وآليات التأهيل،ملتقى سبق ذكره،الشلف،ص775.

[4] نفس المرجع،ص775.

[5] نفس المرجع،ص775.

استخدام هذه التكنولوجيات،بالإضافة إلى المكاسب التنظيمية،الإنتاجية، والمعرفية التي يوفرها إدماج هذه الوسائل التكنولوجية في وظائف هذه المؤسسات[1].

8) **ترقية المناولة والشراكة نتيجة لكونها أداة مفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات ص و م** : تم تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية وتطوير المناولة قصد تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ويتولى رئاسة هذا المجلس الوزير المكلف بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة،ويتشكل من ممثلي الإدارات والمؤسسات والجمعيات المعنية بترقية المناولة،وتتلخص مهام هذا المجلس فيما يلي[2]:

- وضع كل الآليات التي تحقق اندماج أفضل للاقتصاد الوطني؛
- تحفيز المؤسسات ص و م للالتحاق بالتيار العالمي للمناولة؛
- تطوير عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء الوطنيين أو الأجانب؛
- تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها؛
- تدعيم قدرات المؤسسات ص و م في ميدان المناولة.

9) **ترقية التشاور:**

عن طريق خلق هيئات مختصة تعمل على ترقية التشاور لتفعيل نشاط المؤسسات ص و م، كإنشاء مجلس وطني استشاري لترقية المؤسسات ص و م بهدف ضمان حوار دائم ومستمر بين السلطات العمومية والشركاء الاقتصاديين[3].

المطلب الثالث: دوافع تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

لقد أصبحت الجزائر على يقين أن مؤسساتها الصغيرة و المتوسطة في حاجة إلى تأهيل و هذا بسبب عدة دوافع منها الخارجية و الداخلية و هي متمثلة في :

1 عوامل خارجية:

و تتمثل في تحديات المنافسة الخارجية التي تزايدت درجتها نتيجة للتغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني كموجة التحرر الاقتصادي و الاقتصادي ضمن فضاءات التبادل الحر خاصة بعد الاتفاق المبرم في إطار الشركة مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى الانضمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية.[4]

2 عوامل داخلية:

- قصور الخبرات الإدارية و القدرات التنظيمية، وذلك بسبب سيادة الفردية التي تقوم على الاجتهادات الشخصية لا على أسس علمية، مما أدى بهم إلى عدم الاستفادة من مزايا التخصص و التفويض و تقسيم العمل في زيادة الإنتاجية بالإضافة إلى

---

[1] سعيد عيمر، **تكنولوجيا المعلومات والاتصال: حافز أم عائق أمام تأهيل المؤسسات العربية الصغيرة والمتوسطة**،ملتقى دولي سبق ذكره،الشلف،ص701.

[2] بوشناقة أحمد،بوسهمين أحمد، **متطلبات تأهيل وتفعيل إدارات المؤسسات ص و م في الجزائر**،ملتقى دولي سبق ذكره؛الشلف،ص804.

[3] نفس المرجع،ص804.

[4] سهام عبد الكريم،**دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة مجمع صيدال)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)،تخصص: إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سعد حلب، البليدة، 2007، ص101.

غياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة، و عدم تناسق القرارات بسبب نقص القدرة و المهارة الإدارية لدى المدير/المالك، وغياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة لديه، و نقص الروح المقاولاتية لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1] ؛

- عدم تلاؤم نمط التسيير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع مثيلاتها في الخارج بحيث بقي نظام تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قديم لا يتماشى مع متطلبات الاقتصاد التنافسي[2].

- المشاكل المتعلقة بالمحيط كمشكل العقار، و صعوبة الحصول على التمويل، ضعف التكوين-وجود الجزائر في المرتبة 118 على المستوى العالمي من حيث الكفاءة التعليمية-، صعوبة الحصول على المعلومة، بطء الإجراءات الإدارية، الصعوبات الجبائية[3].

[1] سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"**، مجلة الباحث،العدد 09،ورقلة،2011،ص135.

[2] نفسه.

[3] يوسف قريشي،سليمة غدير أحمد، مرجع سبق ذكره،ص 3.

خلاصة الفصل

من خلال ما لحظناه في هذا الفصل اتضح أن الدول السائرة في طريق النمو قطعت أشواطا لا بأس بها في اهتمامنا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الجزائر التي خصصت ميزانيات لا يستهان بها من أجل تأهيل هذا النوع من المؤسسات وجعلها قادرة على المنافسة العالمية حتى وان لم تصل إلى الأهداف المرجوة كلها لكن على الأقل حاولت أن تأهل مؤسساتها خاصة مع اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة الذي سيخلف آثار كبيرة على المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها.

وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

مقدمة الفصل

في ظل التطورات المختلفة خاصة منها الاقتصادية، سواء داخليا أو خارجيا. وبالأخص العولمة التي انتشرت في العالم. ومست جميع جوانب اقتصاديات الدول، بالتالي أصبحت هذه الأخيرة مضطرة لاتخاذ إجراءات تسمح لها بمواكبة عجلة نمو الاقتصاد العالمي. الذي أصبح مبنيا كليا على المنافسة التامة، والتي تحكمها وتسيرها منظمات وصناديق دولية . ومن بينها المنظمة العالمية للتجارة .التي ولدت اثر التحرير الاقتصادي السريع، وكان الهدف من هذه المنظمة تسيير التجارة الدولية وهذا وفق مبادئ تميزها عن باقي المنظمات وهذا ما سنتعرف عليه خلال هذا الفصل الذي سنتناول فيه المنظمة العالمية وعلاقاتها بالجزائر.

وهذا من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار القانوني للمنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثاني: الإطار التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثالث: تأثير المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في حالة الانضمام

المبحث الأول: الإطار القانوني للمنظمة العالمية للتجارة

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة هي أول إطار مؤسساتي للتبادل الحر في العالم حيث ولدت هذه المنظمة الدولية اثر مفاوضات دامت مدتها سبع سنوات.

المطلب الأول: مقدمات إنشاء المنظمة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حاولت الدول المتقدمة في إيجاد اتفاقات تسير تجارتها وتقوم بالتحكيم في آليات تحرير تجارتها وهذا وفقا لاعتبارات تمكنها من السير الحسن بتجارتها سواء الداخلية أو الخارجية و بهذا نشأت اتفاقيةGATT .

تعريف الجات :

أبرمت هذه الاتفاقية في 30 أكتوبر 1947 ،ودخلت حيز التنفيذ بداء من يناير 1948 ، واعتمدت الجات والتي تعتبر جزءا من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية[1].

مبادئ الجات:

للجات مبادئ عدة نصت عليها الاتفاقية من بينها:

1 –مبدأ الدول الأولى بالرعاية:

مضمونة أن الامتيازات الممنوحة لدولة ما يجب أن تمنح لباقي الدول الأخرى تحقيقا للعدالة والإنصاف، وتسري على هذا المبدأ استثناءات عدة هي[2]:

- استثناءات لا حاجة لموافقة أعضاء المنظمة عليها، وتتمثل في إقامة منطقة تجارية حرة أو اتحادات جمركية بين الدول دون السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي كما أن التفضيلات التي تتمتع بها الدول النامية تكون مستثناة من شرط الدولة الأكثر رعاية بعد جولة طوكيو في أفريل 1979؛
- استثناءات تحتاج إلى موافقة أعضاء المنظمة عليها: تخص التكتلات الاقتصادية والتي تمت الموافقة عليها في المادة25 من الاتفاقية رقم 05 والتي تخص وجوب إخطار المنظمة قبل نية الدخول في مفاوضات التكتلات الاقتصادية.

---

[1] أحمد الكواز، **النظام الجديد للتجارة العالمية**، مجلة جسر التنمية، العدد36، الكويت، 2010،ص2.

[2] عياش قويدر، إبراهيم عبد الله، **آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2، الشلف، ص52.

2 –مبدأ المساواة في المعاملة أو المعاملة الوطنية:

يرتبط هذا المبدأ بالتزام عدم التمييز والتفرقة بين السلع الوطنية والسلع الأجنبية ، إذ يجب أن تعامل السلع المستوردة والتي تخطت الحدود نفس معاملة السلع الوطنية فلا يجوز أن تخضع لضرائب داخلية أو إجراءات تنظيمية أو رقابية[1].

3 –مبدأ التخفيض المتقابل للقيود التجارية:

يعني هذا المبدأ أن كل تخفيف في القيود التجارية يقوم به أحد الأطراف المتعاقدة يتم مقابل تخفيف معادل في أهميته لما يجريه غيره من الأطراف، وهذا من شأنه أن يحقق تبادل المنافع[2].

4 –مبدأ الشفافية:

ويعني الالتزام بأن التعريفة الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية أي تقييد الواردات من الدول كقاعدة عامة ، و عدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية مثل نظام الحصص الكمية إلا في حالات خاصة ، و طبقا للإجراءات محددة في الاتفاقية ، و من أمثلة هذه الحالات الخاصة ما تضمنه المادة 12 من اتفاقية الجات التي تخول الدول المتعاقدة تقييد تجارتها لأغراض تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، و قد نصت الاتفاقية العامة في الفقرة الأولى من هذه المادة نجد أن هذه الاتفاقية ، تمنع فرض القيود الكمية بعامة . حيث اشترطت انه ليس من حق أي طرف في الاتفاقية آن يفرض على المنتجات الأطراف المتعاقدة الأخرى أية قيود سوء في التصدير أو الاستيراد لمنتج معين موجه لطرف متعاقد أخر أو فرض قيود أخرى غير الرسوم الجمركية و الضرائب الأخرى[3] .

خصائص الجات:

ولاتفاقية الجات خصائص تميزها عن باقي الاتفاقيات العالمية الأخرى من بينها[4]:

1) الجات منظمة دولية ، بل مجرد اتفاق بين الدول الموقعة و التي يطلق عليها الأطراف المتعاقدة.

2) تقوم الجات على مراعاة عدد من القواعد و الضوابط بين الأطراف و ذلك وفق آلية للتفاوض و المساومة بين الأعضاء ، و قيامها على وضع عدد من القواعد العامة و منها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

3) اقتصار الجات على تجارة السلع الزراعية لتمتد لاحقا إلى الصناعات.

4) الهدف المعلن من الجات زيادة حجم التجارة عن طريق تخفيض و إزالة مختلف العقبات أمام التجارة العالمية .

5) أن تحرير التجارة في الجات هو أمر اختياري تقوم به الدولة تحقيقا لمصالحها مقابل ما تحصل عليه من مزايا من الأطراف الأخرى .

---

[1] عبيدلي عبد القادر، **التحرير التجاري وقضايا مكافحة الإغراق مع الإشارة إلى تجربة بعض الدول**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2009، ص 17.

[2] نفسه، ص17.

[3] بن مسعود عطا الله، **أثر المنظمة العالمية للتجارة على تحرير القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية** ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،2009، ص38.

[4] سمير اللقماني، **منظمة التجارة العالمية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 28.

جولات الجات:

شهدت الجات عدة جولات خلال تواجدها و هي ثمانية .

جدول(10) : ملخص لجولات الجات .

الجولة	التاريخ	عدد المشاركات	قيمة التجارة المحررة بالمليار دولار أمريكي	الموضوعات الأساسية للجولة	خفض التعريفات	متوسط خفض التعريفة
جنيف	1947	23	10	تخفيض التعريفات الجمركية	%63	%32
آنسي	1949	23	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
توركواي	1951	38	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
جنيف	1956	26	2.5	تخفيض التعريفات الجمركية		
ديلز	1961-60	26	4.9	تخفيض التعريفات الجمركية وتنسيق اتفاق التعريفة مع الاتحاد الأوروبي		
كيندي	1967-64	62	10	التعريفات الجمركية المضادة للإغراق	%50	%35
طوكيو	1979-73	102	155	تعريفات وإجراءات غير جمركية في إطار العلاقات التجارية	%33	%34
الأورجواي	1993-86	125و عدد الدول الموقعة117	755	تعريفات: إجراءات غير جمركية، الزراعية، المنسوجات والملابس والخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية، والاستثمار وقيام منظمة التجارة العالمية.	%40	%24إلى %36

المصدر:بن مسعود عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص40.

المطلب الثاني: تعريف المنظمة العالمية للتجارة والفرق بينها وبين الجات

وبعد جولات الجات التي انتهت بجولة الأورجواي التي كانت الأطوال مدة والأكثر صعوبة في موضوعاتها حيث وقعت111 دولة اتفاقية منضمة التجارة العالمية وكان هذا في مراكش 15افريل 1994.

الفرع الأول:تعريف المنظمة العالمية للتجارة:

–تعتبر المنظمة العالمية للتجارة من أصغر المنظمات العالمية عمرا حيث أن منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)[1].

–تعد المنظمة العالمية للتجارة منظمة دولية يقع مقرها في جنيف عاصمة سويسرا وقد تأسست في1995/01/01 نتيجة مفاوضات دورة الأورجواي الممتدة من 1986 إلى 1994، وكان في ذلك في مدينة مراكش المغربية، انخرطت في هذه المنظمة حتى 23 أفريل 2004 ما يقارب 147 بلدا، وهي اليوم توظف 600عاملا بميزانية تقدر بنحو 162 مليون فرنك سويسري عام 2004[2].

–تهدف المنظمة العالمية للتجارة إلى ضمان حرية التجارة العالمية ومحاربة أية سياسات حمائية، لتصبح المنافسة هي القانون الحاكم في كافة الأسواق العالمية سواء كانت داخلية أم خارجية، مما يضع إنتاج الدول النامية في مأزق عدم التكافؤ بعدم قدرتها على المنافسة مع الدول المتقدمة[3].

–والغرض الرئيسي لهذه الاتفاقيات يتمثل في تهيئة فرص المنافسة الكاملة للتجارة بين البلدان الأعضاء[4].

–وبمجرد الإعلان عن نشأة منظمة التجارة العالمية وقعت اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(**NAFTA**) **NORTH AMERICA FREE TRADE AGREEMENT**، مع كل من كندا والمكسيك، وهي اتفاقية لإنشاء سوق للتجارة الحرة بين الدول الثلاث المتجاورة جغرافيا[5].

الفرع الثاني: الفرق بين المنظمة العالمية للتجارة والجات

هناك العديد من الفروق بين الجات والمنظمة العالمية للتجارة ويمكن حصرها فيما يلي[6]:

- كانت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) تمثل اتفاقية قانونية مرحلية متعددة الأطراف. ولم يكن مقصودا منها أن تعمل كمنظمة، أما منظمة التجارة العالمية فهي أوسع من ذلك بكثير. فهي مجموعة من الاتفاقيات الدائمة، وهي منظمة عالمية، وجهاز داعم لفض المنازعات؛
- أن قواعد الجات كانت تطبق على أساس مؤقت في حين أن قواعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية شاملة ودائمة؛
- أن الاتفاقيات التي كانت تتم في إطار الجات لم تكن تستلزم أي إجراءات تشريعية لإقرارها، في حين أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية تم إقرارها في المجالس التشريعية للدول الأعضاء مما يعطيها أساسا قانونيا راسخا؛

---

[1] www.wtoarab.org
تاريخ الاطلاع: 18 /2012/03 على الساعة: 10:50.

[2] عياش قويدر، إبراهيم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[3] أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح، **الجات تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002/2003، ص 26.

[4] بهاجيرات لال داس، تعريب: أحمد يوسف الشحات، **مقدمة لاتفاقات منظمة التجارة العالمية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص33.

[5] محمد عمر أبو دوح، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية، 2003، ص21.

[6] عادل محمد خليل، **منظمة التجارة العالمية إنشاؤها وآلية عملها**، مجلة جسر التنمية، مجلد4، الاصدار37، الكويت، 2005، ص15.

- أن الدول المتفاوضة في إطار اتفاقية الجات كانت تسمى بالأطراف المتعاقدة على أساس أنها كانت تسمى بالأطراف المتعاقدة على أساس أنها كانت مجرد نص قانوني، في حين أن الدول المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية يلقبون بالأعضاء على اعتبار أنها منظمة متكاملة؛
- أن الجات كانت تقتصر على التعامل مع التجارة في السلع، في حين أن منظمة التجارة العالمية تغطي السلع، في حين أن منظمة التجارة العالمية تغطي السلع والخدمات والملكية الفكرية؛
- أن نظام تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية هو جهاز يعمل بشكل تلقائي وبصورة أسرع بالمقارنة بالنظام المطبق في إطار اتفاقية الجات، كما أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية توفر سبل التنفيذ الفوري لقرارات جهاز تسوية المنازعات بشكل أكثر فعالية.

الفرع الثالث:عشرة مزايا لنظام التجارة ،وعشرة أفكار خاطئة تتعلق بمنظمة التجارة العالمية

1) عشرة مزايا لنظام التجارة الخاص بمنظمة التجارة العالمية:

هناك العديد من المزايا التي تجعلنا أفضل حالا بوجود هذا النظام فيما لو لم يكن موجودا، وهذه المزايا عددها عشرة وهي[1]:

1. يساعد النظام على المحافظة على السلم : يعتبر السلام جزئيا نتيجة لأكثر مبدئيين أهمية من مبادئ نظام التجارة: مساعدة التجارة على الانسياب بسهولة وتقديم مخرج بناء وعادل للبلدان للتعامل مع النزاعات. وينشأ النظام ويتقوى نتيجة لتبادل الثقة والتعاون الدوليين. وساعد حدوث تطورين مهمين مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية على تفادي التوتر الذي حصل قبل الحرب. ففي أوروبا نشأ تعاون دولي في مجال الفحم والحديد والفولاذ، وعالميا تم توقيع الاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة (الجات)، وقد نجح كلاهما بدرجة كبيرة بحيث اتسع نطاقهما- الأول أصبح الاتحاد الأوروبي، والآخر أدى إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية.

2. يسمح النظام بمعالجة النزاعات بطريقة بناءة: بما أن حجم التجارة قد اتسع وازداد عدد المنتجات التي يتم المتاجرة بها وعدد الدول والشركات التي تقوم بالتجارة، تزداد فرصة حدوث النزاعات، ويساعد نظام التجارة الخاص بمنظمة التجارة العالمية على حل النزاعات بطريقة سليمة وبناءة.

3. يجعل النظام الذي يستند على القواعد بدلا من السلطة الحياة أسهل للجميع:حيث للدول الغنية والفقيرة حقوق متساوية في تحدي بعضها البعض لتسوية النزاعات في ظل إجراءات منظمة التجارة العالمية، ويجعل ذلك الحياة أكثر سهولة للجميع بطرق مختلفة، حيث تستطيع الدول الصغيرة التمتع بسلطة أكبر للمساومة، وبدون نظام متعدد الأطراف كنظام منظمة التجارة العالمية ، يصبح للدول الأكثر قوة حرية أكبر لفرض رغبتها الأحادية على شركائها الأصغر في التجارة، وسيتوجب على الدول الصغرى التعامل مع كل من القوى الاقتصادية العظمى بشكل منفرد وستكون أقل قدرة على مقاومة الضغوطات المفروضة عليها.

[1] عشر مزايا لنظام التجارة الخاص بمنظمة التجارة العالمية،متوفرة على الموقع:
http://www.wtoarab.org/page.aspx?page_key=the_merits_tens&lang=ar
تاريخ الاطلاع:2012/04/29، على الساعة:15:05.

4. يعمل على تحرير التجارة على تخفيض تكاليف المعيشة: نعتبر جميعنا مستهلكين، وتتأثر الأسعار التي ندفعها ثمنا لأي شيء نقتنيه بالسياسات التجارية، حيث يعمل النظام التجاري العالمي الخاص بمنظمة التجارة العالمية على التقليل من العوائق التجارية من خلال المفاوضات ويطبق مبادئ عدم التمييز، وتكون النتيجة انخفاض أسعار السلع والخدمات النهائية وبالنهاية تكلفة معيشة أقل.

5. يتيح للمستهلك خيارات أكثر، ونطاق أكثر اتساعا من النوعية ليختار من بينها:يتيح لنا الاستيراد خيارات أكثر، سلعا وخدمات أكثر لنختار من بينها، ونطاقا أوسع من النوعيات، وحتى أن نوعية السلع المنتجة محليا يمكن أن تتحسن بسبب المنافسة من الاستيراد.

6. التجارة ترفع من مستوى الدخل: يعمل تقليل العوائق أمام التجارة على الزيادة مستوى التجارة والذي يضيف بدوره إلى الدخل (الدخل القومي والدخل الفردي)، غير أنه من الضروري إجراء بعض التعديلات.

7. تعمل التجارة على تحفيز النمو الاقتصادي، ويعتبر ذلك جيدا من أجل التوظيف: من الواضح أن للتجارة إمكانية خلق الوظائف، وفي الواقع هناك على الأغلب دليلا فعليا على أن العوائق التجارية الأقل كانت أفضل للتوظيف، غير أن الصورة معقدة بسبب عدة عوامل، ومع ذلك لا يعتبر البديل (الحماية الاقتصادية) هو الطريقة للتغلب على مشاكل التوظيف.

8. تعمل المبادئ الأساسية على زيادة كفاءة النظام من ناحية اقتصادية وعلى تخفيض التكاليف: تتيح التجارة تقسيم العمل بين البلدان، كما تسمح باستغلال الموارد على نحو أكثر ملائمة وفاعلية للإنتاج، غير أن نظام التجارة الخاص بمنظمة التجارة العالمية يقدم أكثر من ذلك، فهو يساعد على زيادة الكفاءة وتخفيض التكاليف بشكل أكبر بسبب المبادئ المهمة التي يتضمنها.

9. يعمل النظام على حماية الحكومات من تجمعات المصالح الضيقة: يساعد نظام كل من الاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة ومنظمة التجارة العالمية الذي نشأ في النصف الثاني من القرن العشرين الحكومات على تبني وجهة نظر متوازنة لسياسات التجارة، وتستطيع الحكومات الدفاع عن ذاتها بشكل أفضل ضد التجمعات الضاغطة ذات المصالح الضيقة من خلال التركيز على مبدأ الاستبدال وذلك من أجل المصلحة الاقتصادية العامة.

10. يشجع النظام وجود حكومات جيدة: بموجب قوانين منظمة التجارة العالمية، فانه حالما يتم الالتزام بالقيام بتحرير قطاع تجاري قطاع تجاري فمن الصعب التراجع عن ذلك، كما تعمل القوانين علىٰ إحباط نطاق لا بأس به من السياسات غير الحكيمة، ويعني ذلك بالنسبة للأعمال استقرارا كبيرا ووضوحا في ظرف التجارة ويعني ذلك على الأغلب بالنسبة للحكومات وجود انضباط جيد.

2) عشرة أفكار خاطئة تتعلق بمنظمة التجارة العالمية:

وهناك عشر أفكار خاطئة عن المنظمة العالمية للتجارة وهناك جدال حول الفهم الصحيح لكيفية عمل النظام ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط العشر التالية[1]:

[1] عشر أفكار خاطئة تتعلق بمنظمة التجارة العالمية، متوفرة على الموقع:
http://www.wtoarab.org/uploadfiles/2011/ten_missing.pdf
تاريخ الاطلاع:2012/04/29، على الساعة: 15:15.

1. لا تملي منظمة التجارة العالمية على الحكومات كيفية قيادة سياساتها التجارية، بل على العكس من ذلك فهي منظمة يتولى فيها الأعضاء القيادة؛

2. لا تعمل منظمة التجارة العالمية على تحرير التجارة أيا كان المقابل: في الواقع انها مسألة تدور حول ما ترغب الدول أن تساوم بشأنه فيما بينها وما تنوي أن تعطيه وتأخذه، وأن تطلبه وتعرضه؛

3. لا يقتصر اهتمام منظمة التجارة العالمية على المصالح التجارية فقط ولا تأخذ المصالح التجارية الأولوية على التنمية: هناك العديد من أحكام اتفاقات منظمة التجارة العالمية التي تأخذ في الاعتبار مصالح التنمية، ويتضمن مفهوم نظام التجارة الخاص بمنظمة التجارة العالمية الحقيقة التي تفيد بأن تحرير التجارة يحسن النمو الاقتصادي ويدعم التنمية، وبهذا المعنى، ينظر إلى التجارة والتنمية على أن كل منها جيد للآخر؛

4. لا تأخذ المصالح التجارية الأولية على حماية البيئة في منظمة التجارة العالمية:هناك العديد من الأحكام التي تأخذ في الحسبان الاهتمامات البيئية، وتتضمن الأهداف الواردة في مقدمة اتفاقية مراكش التي تؤسس منظمة التجارة العالمية، الاستخدام الأمثل للموارد العالمية والتنمية المستدامة وحماية البيئة، ويدعم ذلك بنود ملموسة بنطاق عريض من أحكام قوانين منظمة التجارة العالمية؛

5. لا تفرض منظمة التجارة العالمية على الحكومات ما تريد فيما يتعلق بقضايا سلامة الغذاء، وصحة وسلامة الإنسان، ولا تطغى المصالح التجارية على تلك القضايا: بما أن الحكومات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، فقد قاموا بالتفاوض بشأن الاتفاقات، لذا تعكس تلك الاتفاقات اهتمامات الأعضاء؛

6. لا تعمل منظمة التجارة العالمية على تدمير الوظائف أو توسيع الهوة بين الغني والفقير: حيث باستطاعة التجارة أن تكون قوة نافذة لخلق الوظائف وتقليل الفقر، وغالبا ما تفعل ذلك، وتكون التعديلات ضرورية أحيانا للتعامل مع فقدان الوظائف علما بأن الصورة هنا معقدة، وعلى أية حال لا يكون بديل الحماية الاقتصادية هو الحل، للنظر عن قرب إلى التفاصيل؛

7. لا ينظر إلى الدول الصغيرة على أنها ليس لديها قوة ونفوذ في منظمة التجارة العالمية: ستكون الدول الصغيرة أكثر ضعفا دون وجود منظمة التجارة العالمية، حيث تزيد الأخيرة من قوة تلك الدول أثناء المفاوضة؛

8. لا تعتبر منظمة التجارة العالمية أداء في يد الجماعات الضاغطة: يوفر نظام التجارة الخاص بمنظمة التجارة العالمية وسيلة للحكومات لتقليل نفوذ ذوي المصالح الضيقة، وهذه نتيجة طبيعة للمفاوضات التي من نوع "الجولات" (على سبيل المثال المفاوضات التي تتضمن نطاق عريض من القطاعات) لذا يجب أن تكون نتيجة جولة مفاوضات التجارة ذات مصالح متوازنة؛

9. يوجد لدى الدول الأضعف خيارا ولاسيما يفرض عليها الانضمام لمنظمة التجارة العالمية: تشعر معظم الدول أنها من الأفضل أن تكون ضمن نظام التجارة الخاص بمنظمة التجارة العالمية على أن تكون خارجة، ولهذا السبب تضم قائمة البلدان المفاوضة لعضوية منظمة التجارة العالمية البلدان التي تعمل بالتجارة، الكبيرة منها والصغيرة؛

10. منظمة التجارة العالمية ليست منظمة غير ديمقراطية: يتم اتخاذ القرارات عموما في منظمة التجارة العالمية بالإجماع، ومن حيث المبدأ يعتبر ذلك أكثر ديمقراطية من قانون الأغلبية لأنه لا يتم اتخاذ أي قرار إلا بموافقة الجميع.

المطلب الثالث: مهام المنظمة العالمية للتجارة

لقت المنظمة العالمية للتجارة أهمية كبيرة ولعبت دورا مهما في تسيير التجارة بالعالم حيث نصت على مبادئ وقوانين لهذا الغرض ويمكن تحديد دورها الفعال من خلال إبراز مهامها الذي تمثلت في[1]:

1) الإشراف على تنفيذ وإدارة الاتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بما في ذلك الاتفاقات الجمعية المتعددة الأطراف؛

2) تنظيم المفاوضات الدولية بين الأعضاء حول المسائل العالقة ومن أجل تحقيق المزيد من تحرير التجارة بصفة عامة؛

3) العمل على فض وتسوية المنازعات الدولية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تطبيق نصوص الاتفاقات التجارية وفقا للأسس والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقات الخاصة بذلك؛

4) إدارة ومراقبة السياسات التجارية وفق الأسس التي تمت الموافقة عليها في مؤتمر مراكش؛

5) التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والوكالات الملحقة به من أجل تحقيق قدر أكبر من التناسق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية.

المبحث الثاني: الإطار التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

للمنظمة العالمية إطار تنظيمي خاص بها يميزها عن باقي المنظمات وهذا حسب طبيعة عملها والأهداف المرجوة لتحقيقها من خلال هذه المنظمة.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

يتكون الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة من مستويات عدة كما مبين في الشكل أدناه وهذه المستويات هي:

1. المجلس الوزاري: يجتمع مرة كل سنتين عل الأقل ويمثل الجهة الرئاسية للمنظمة، ويضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء يقوم هذا المجلس بتنفيذ وظائف المنظمة واتخاذ القرارات اللازمة لذلك فضلا عن اتخاذ القرارات والإجراءات المتعلقة بأي موضوع يدخل في نطاق الاتفاقيات المتعددة الأطراف وهذا بناءا على طلب الدول الأعضاء[2].

2. **المجلس العام:** يضم ممثلي جميع الأعضاء، يجتمع حسب الحاجة، ويشرف على سير عمل المنظمة واتخاذ القرارات اللازمة خلال فترات ما بين انعقاد دورات المؤتمر الوزاري، ويتولى مسؤولية جهاز مراجعة السياسات التجارية، هذا الأخير له حق تعيين رئيسا لنفسه،

---

[1] بوطمين سامية، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص: نظرية التحليل الاقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2001، ص227.

[2] بن مسعود عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص47.

كما يشرف على مجلس التجارة في السلع ومجلس التجارة في الخدمات ومجلس الجوانب التجارية في السلع ومجلس التجارة في الخدمات ومجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية[1].

–وتعتبر عضوية هذه المجالس مفتوحة أمام كل الدول الأعضاء[2].

3. **اللجان الفرعية:** تتكون من أربعة لجان هي[3]:

- لجنة التجارة والبيئة: تعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة؛
- لجنة التجارة والتنمية: التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نموا؛
- لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات: وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات؛
- لجنة الميزانية والمالية والإدارة: وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة.

4. **أمانة المنظمة:** ويرأسها مدير عام يعينه المؤتمر الوزاري للمنظمة ويحدد صلاحياته وشروط خدمته، وذلك لمدة4 سنوات. ويعين المدير العام نوابه الأربعة للمساعدة في الإشراف على العمل وموظفي الأمانة ويحدد واجباتهم وصلاحياتهم وشروط خدمتهم طبقا للقواعد التي يحددها المؤتمر الوزاري[4].

[1] عبيدلي عبد القادر،مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] أحمد الكواز، مرجع سبق ذكره، ص4

[3] عدنان فرحان الجوارين، **منظمة التجارة العالمية وآثارها على الدول النامية** ، متوفرة على الموقع: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=269827 تاريخ الاطلاع:2012/03/28 على الساعة:09:51.

[4] أحمد الكواز، مرجع سبق ذكره، ص6.

شكل(2): الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

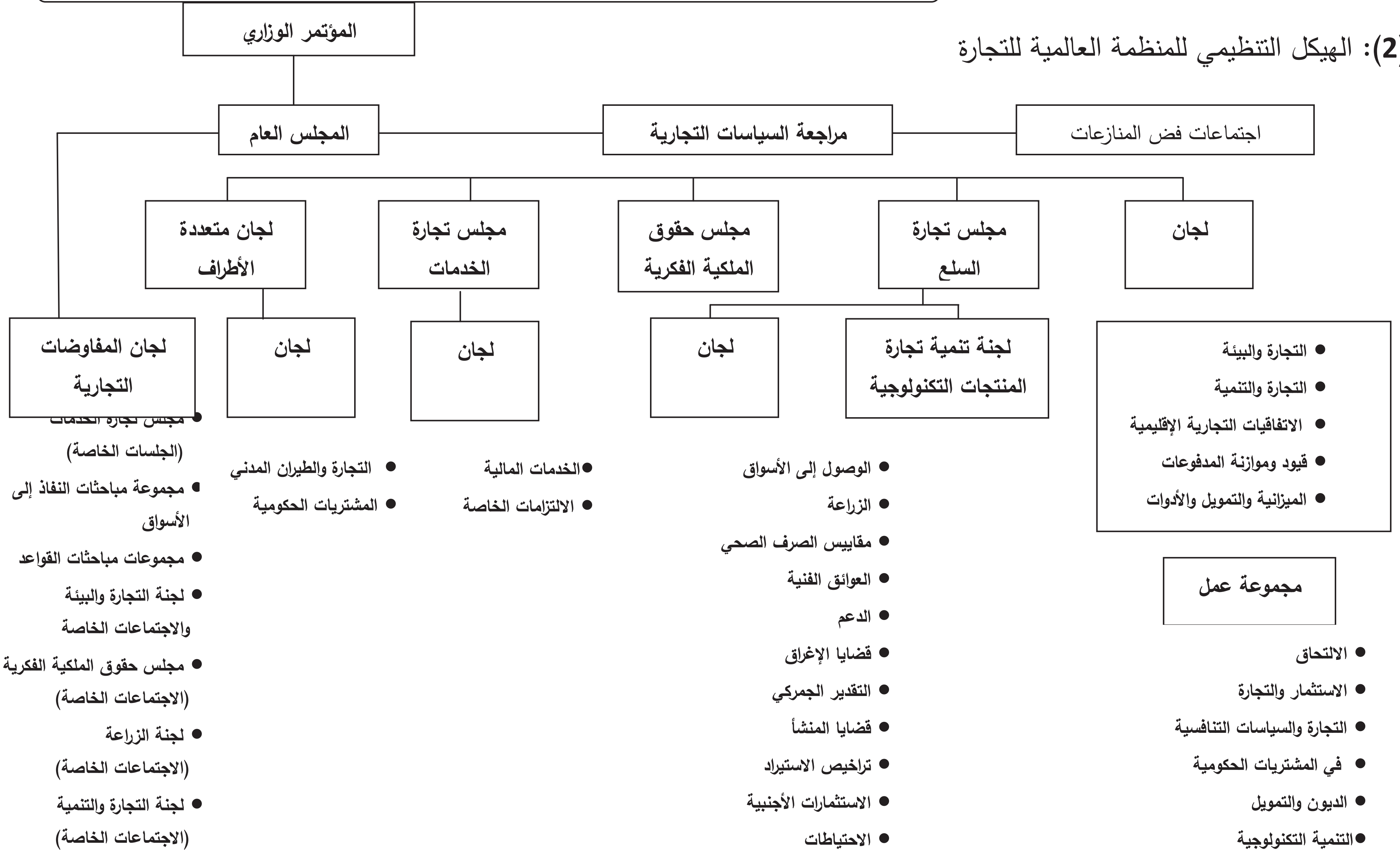

المصدر :محفوظ لعشب،**المنظمة العالمية للتجارة**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،206،ص36

المطلب الثاني: شروط وكيفية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة شروط لابد منها ولكي تحقق هذه الشروط ينبغي عليها القيام بمجموعة من الإجراءات وهذا وفق مراحل متتالية.

الفرع الأول: شروط الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

هناك مجموعة من الشروط يجب على الدول الراغبة في الانضمام الالتزام بها ومتمثلة في[1]:

1) تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية:

تشترط منظمة التجارة العالمية على الدول الراغبة في الانضمام إليها تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.

2) تقديم التزامات في الخدمات :

تقدم الدولة جدولا بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات يشتمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية ووضع جدول زمني لإزالتها.

3) الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية :

تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق والتزام جميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (ماعدا اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية فإنهما من الاتفاقيات الاختيارية)، أي أن عليها أن توافق على اتفاقيات جولة الأورجواي وذلك يعني أنه لا سبيل أمام الدولة للاختيار بين الاتفاقيات يعكس ما كان سائدا أيام (الجات) وخاصة بعد جولة طوكيو حيث لم توقع معظم الدول النامية على نتائجها التي تمثلت باتفاقيات خاصة.

الفرع الثاني: كيفية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة:

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتطلب مجموعة من الإجراءات تلعب فيها الدول الأعضاء دورا هاما ويتم ذلك في مراحل تفاوضية متمثلة في[2]:

1 –طلب الانضمام :

[1] سمير اللقماني، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[2] محفوظ لعشب، **المنظمة العالمية للتجارة**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2006، ص 42-51.

تقوم الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بتقديم طلبها لتتحصل على صفة عضو مراقب، بعدها تشكل المنظمة فريق عمل تحت رئاسة دولة عضو في المنظمة ليقوم بدراسة الطلب ويقدم ذلك الفريق توصياته للمجلس العام أو المؤتمر الوزاري وهذا تطبيقا للمادة 12 من اتفاقية تأسيس المنظمة.

2 –تحضير المذكرة الخاصة بنظام التجارة الخارجية:

وفي هذا الإطار فإن الدولة الراغبة في الانضمام عليها أن تقدم مذكرة تشرح فيها الأهداف التي تسعى إليها الدولة في مجال التجارة الخارجية وعلاقتها بأهداف المنظمة.

3 –الاجتماعات الخاصة بفريق العمل:

يركز فريق العمل عند استغلاله لنظام التجارة الخارجية للدولة على حدا مطابقة قوانين الدولة طالبة الانضمام مع متطلبات المنظمة العالمية للتجارة عند الانضمام أو بعد انتهاء فترات السماح. وفي إطار تلك المعالجة يقدم الفريق أسئلة مكتوبة للدولة المعنية كما يتلقى الإجابات عنها بنفس الشكل.

4 –المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف:

وتشمل هذه المرحلة عدة جولات من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف حول جداول التعريفة الجمركية والقيود غير الجمركية وحرية وصول البضائع والخدمات إلى السوق[1].

5 –تقديم جداول التنازلات في السلع:

يحتوي هذا الجدول على كل المعطيات المتعلقة بالبنود الجمركية وفقا للنظام المنسق الذي يصف السلع والتعريفة الجمركية عند الانضمام وأثناء المرحلة الانتقالية وبعدها وتاريخها وتحديد البلدان أصحاب الحق التفاوضي الأول فيها.

6 –جدول الالتزامات الخاص بالخدمات:

أن الاتفاق العام حول تجارة الخدمات يغطي نشاطات البنوك، التأمينات، شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية، الفندقة، النقل وأخيرا الخدمات القانونية.

يجب أن يتضمن هذا الجدول المعلومات التالية:

- تحديد القطاعات ونشاطاتها الخدمية المراد إدخالها في الجدول؛
- مجموع التدابير المتناقضة مع دخول الأسواق والعملة الوطنية؛
- مختلف المناهج والطرق الخاصة بتوريد الخدمات.

[1] سمير اللقماني، مرجع سبق ذكره، ص58.

7 –نهاية التفاوض وتوقيع بروتوكول الانضمام:

بعد الأشواط المذكورة الخاصة بالتفاوض يقدم فريق عمل المنظمة الخاص بالدولة طالبة الانضمام توصياته إلى المجلس العام أو المؤتمر الوزاري وترفق مجموع الجداول المتعلقة بالخدمات والسلع وكل الالتزامات مع بروتوكول الانضمام .

–وعلى المؤتمر الوزاري للمجلس العام للمنظمة أن يقر بأغلبية ثلثي الأعضاء هذا البروتوكول الذي يدخل حيز التنفيذ بعد مضي ثلاثين يوما على مصادقة حكومة الدولة المعنية عليه[1].

المطلب الثالث: المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمي للتجارة

منذ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة عقدت عدة مؤتمرات دولية وكان الغرض منها هو البحث في مسائل التجارة الدولية وتحقيق أهداف معينة من خلال كل مؤتمر ، وهذه المؤتمرات هي على التوالي كالآتية:

1) مؤتمر سنغافورة:

انعقد فيما بين 09-13 ديسمبر 1996 بمشاركة أكثر من 20 دولة درست مسائل عديدة متعلقة بالاتفاقات السابق ذكرها واتفاقات تكنولوجيا المعلومات والمنتجات الصيدلانية وجوانب البيئة والدول الفقيرة والمنافسة، وكانت أهم النتائج المتوصل إليها هي[2]:

- تقييم تنفيذ التزامات المنظمة؛
- متابعة التطورات التجارية العالمية؛
- مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية؛
- توسيع المبادلات في ما يخص تكنولوجيا المعلومات.

2) مؤتمر جنيف بسويسرا 1998:

تضمن جدول أعمال المؤتمر الوزاري الثاني[3]:

- الموافقة على الاتفاق الخاص بعمل المنظمة؛
- تصريح رئيس المجلس العام حول تقرير المجلس، وتصريح مدير عام المنظمة حول التطورات في نظام التجارة الدولية ونتائج ومتابعة الاجتماع الخاص بالدول الفقيرة؛
- استعراض أنشطة المنظمة ومناقشات بين الوزراء حول تنفيذ اتفاقات المنظمة في الاجتماع المغلق؛
- الإجراءات المتخذة من قبل الوزراء.

---

[1] نفسه، ص 59.

[2] عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[3] سمير اللقماني، مرجع سبق ذكره، ص 49.

–الإعلانات الصادرة عن المؤتمر الثاني[1] :

أولا: الإعلان الوزاري الخاص بنظام التجارة بين أكثر من دولتين:

يؤكد هذا الإعلان على أهمية مساهمة هذا النظام خلال 50 عاما في النمو والتوظيف والاستقرار من خلال تشجيع تحرير التجارة الدولية وفقا للأهداف المتضمنة في ديباجات الاتفاق العام حول التعريفات والتجارة واتفاق منظمة التجارة العالمية.

ثانيا: الإعلان الوزاري الخاص بالتجارة الالكترونية العالمية:

يؤكد هذا الإعلان على نمو التجارة الالكترونية العالمية وفتحها آفاقا جديدة للتجارة وحاجة الدول النامية لها على الصعيد الاقتصادي والمالي والتنموي، كما يؤكد الإعلان على ضرورة قيام المجلس العام بتقديم تقرير حول تقدم برنامج العمل ومواصلة الدول الأعضاء في ممارستها الحالية بعد فرض رسوم جمركية على أجهزة الإرسال الالكترونية.

3) المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل:

جاء المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة في سياتل عام 1999 وسط تناقضات كبيرة وكان لثلاث متغيرات أساسية[2] :

أ –المؤشرات غير الايجابية في الاقتصاد العالمي والتي يتمثل أهمها في انخفاض معدل النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات نمو التجارة الدولية حيث بلغت الصادرات العالمية عام 1998 ماقيمته 5225 مليار دولار بانخفاض قدره 2 بالمائة بالعام السابق في نفس الوقت الذي فيه الانخفاض في صادرات الدول النامية 07 بالمائة ،تدهور أسعار السلع الأولية حيث انخفضت السلع غير البترولية عام 1998 بواقع 15 بالمائة .

ب –صراع مصالح بين الشريكين الكبار في المنظمة الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي خاصة في الملف الزراعي، مما خلق مساحة مناورة أمام دول الجنوب لتخفيف الضغوط عليها، والتمسك بمواقفها التفاوضية.

ت –تبني إدارة كلينتون لسياسة الهروب للأمام في مواجهة التناقضات في مؤتمر سياتل ،بالضغط ليس فقط من أجل بدء المفاوضات التجارية ،ولكن لتشمل أيضا موضوعات جديدة لم يسبق الاتفاق عليها(ولم ترد حتى ضمن موضوعات سنغافورة سابقة الذكر) على رأسها موضوع معايير العمل ،مما ولد إجماعا لدى الدول النامية ضد هذا الموقف واستعدادا للوصول بهذا الإجماع إلى إفشال المؤتمر.

خروج حركة المقاومة في شوارع ضخمة ضد المنظمة تقوده أكثر من 700 منظمة غير حكومية تنتمي إلى أكثر من 75 دولة، من خلال مشهد مظاهرات سياتل الشهيرة، التي اعتبرها الكثيرون نقطة ميلاد حركة مناهضة العولمة ككيان مؤثر.

كل هذه العوامل أدت إلى فشل هذا المؤتمر الذي يعتبر من أشهر مؤتمرات المنظمة وأعمالها

–الموضوعات التي طرحت أمام المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل:

[1] نفسه ، ص 49.

[2] بن مسعود عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص 50.

المناقصات الحكومية، التجارة الالكترونية، تمديد فترات السماح الممنوحة للدول النامية، معايير العمل، المعاملة التفضيلية للدول الأقل نموا، البيئة والتجارة، الزراعة، المنافسة والتجارة، تسهيل التجارة.

4) مؤتمر الدوحة:

الذي انعقد في قطر بين 09 و 13 نوفمبر 2001 والذي واصل دعمه لتطبيق اتفاقيات جولة الأورجواي وشهد حضور المنظمات غير الحكومية، شهد المؤتمر خلافات واعتراضات وطالب الدول النامية برفع الدعم عن المزروعات المعدة للتصدير والمنتجة في الدول الصناعية وفتح أسواقها لزراعات الدول النامية، رغم ما خلفه المؤتمر من خيبة أمل للدول النامية التي لم ترى الازدهار والنمو الموعود ولم يتحقق مرادها بفتح أسواق الدول الصناعية أمام منتجاتها إلا أن المؤتمر خرج ببيان حول اتفاقيات تخص السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية وتحديد مدة الحماية وسياسة الإغراق وغيرها من المواضيع[1].

5) مؤتمر كانكون: المكسيك (10–14 سبتمبر 2003):

يعتبر هذا المؤتمر ثاني مؤتمر ينهار، بعد مؤتمر سياتل، بسبب عدم اتفاق البلدان الأعضاء على البيان الختامي للمؤتمر، والذي يعكس بدوره عدم الاتفاق على بعض القضايا الخاضعة للنقاش وهي: الاستثمار، المنافسة، المشتريات الحكومية وشفافية التسهيلات التجارية.

وكان موقف البلدان النامية (مجموعة دول الباسفيكية والكاريبية الإفريقية، والاتحاد الإفريقي، مجموعة الدول الأقل نموا، والبلدان الآسيوية مثل الهند وماليزيا) هو اتخاذ قرارات من قبل البلدان المتقدمة بشأن هذه الموضوعات، وليس التفاوض بشأنها كما هو مطلب البلدان المتقدمة خاصة الاتحاد الأوروبي، وقد تمثلت وجهة نظر البلدان النامية في أن التفاوض بشأن هذه القضايا الأخرى التي تمثل الاهتمام المباشر لتجارة البلدان النامية الدولية، ويشكل محدد الزراعة، والسلع الصناعية، ومن الأسباب الأخرى لفشل المؤتمر هو الصيغة غير الديمقراطية التي تمت بها صياغة مقترح البيان الختامي[2].

6) مؤتمر هونغ كونغ 2005:

انعقد هذا المؤتمر السادس في خلال الفترة 13–18 ديسمبر 2005 في هونغ كونغ وسط مخاوف متصاعدة من فشل المباحثات نتيجة للخلافات بين الدول الغنية من جانب وبين الدول النامية الكبيرة مثل الهند والبرازيل والصين من جانب آخر، وحضره ممثلون عن 149 دولة في العالم، تعتبر المملكة العربية السعودية أحدثهم انضماما للمنظمة، وجاء انعقاد هذا المؤتمر بعد انتهاء الفترة الانتقالية وإلغاء العديد من اتفاقيات الجات، كان على قمة الموضوعات الخلافات حول رفض الدول الغنية مثل أمريكا واليابان ودول الاتحاد الأوروبي تقليص الدعم الذي يقدمونه لمزارعيهم، هذا وطالبت الدول الغنية الدول النامية ومنها العربية بتخفيض إجراءاتها الحمائية وفتح أسواقها في مجالات الخدمات مثل البنوك والتأمين وأمام البضائع، وتطالبهم كذلك باحترام حقوق

[1] عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2] أحمد الكواز، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الملكية الفكرية، ودفع رسوم للشركات الغربية، غير أن بعض الدول النامية كالبرازيل والهند ترى أن هذه الإجراءات أحادية المنفعة لصالح الدول المتقدمة، وهو ما يهدد الوصول إلى اتفاق عالمي قد يخرج من المؤتمر[1].

المبحث الثالث: تأثير المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في حالة الانضمام

قررت الجزائر كباقي دول العالم الانضمام لهذه المنظمة العالمية التي أصبحت ضرورة حتمية لا مفر منها فبدأت في إجراءات الانضمام، والذي طال مسير انضمامها الذي تجاوز 25 سنة، ومازالت الجزائر لم تنظم .لكن لا يمكن أن ننفي الأشواط الكبيرة التي حققتها الجزائر من خلال مجموعة من الإصلاحات التي باشرت بها منذ البدء بالتفكير في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والعراقيل التي تواجهها:

يرى أصحاب القرار في الجزائر أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أمرا حتميا تتطلبه مصالح الجزائر الاقتصادية فالتأخر عن الانضمام إلى هذه الهيئة الدولية سوف يعرضها إلى عدة مخاطر، ويبعدها إلى الانسجام مع المجموعة الدولية. وعلى المستوى الضريبي سوف تتعرض على الأقل لمخاطرين:

أولهما: أن الجزائر ستكون مضطرة إلى إدخال تعديلا ضريبيا يتماشى مع الأنظمة الضريبية الدولية دون أن يكون لها الحق في فرض شروط التعامل الثنائي مع البلدان التي تربطها علاقات تبادل اقتصادي وتجاري معها؛

ثانيهما: لن تستفيد من التسهيلات الجمركية في إطار الاتفاقيات التجارية الدولية.

الفرع الأول: مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

من خلال إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة مرت الجزائر بمجموعة من المراحل تمثلت في:

1/ لمحة حول الطلب الأولي للجزائر:

- لقد بدأت الجزائر نيتها في الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجات منذ1987[2]؛
- قبول طلب الجزائر الانضمام من طرف مجلس ممثلي أعضاء الجات في 17 جوان 1987 وتنصيب فوج عمل خاص بالجزائر[3]؛
- في الفاتح جانفي 1995 تم تحويل جميع أفواج العمل للانضمام لـ الجات إلى أفواج مكلفة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة[1]؛

[1] عبيدلي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2] شامي رشيدة، المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراء دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (غير منشورة)،جامعة الجزائر،2007،ص219.

[3] 10 جولات من المفاوضات و 1640 سؤالا في ظرف 24 سنة،متوفرة على الموقع:
www.elkhabar.com/ar/autres/dossiers/274497.html تاريخ الاطلاع:2012/04/01 على الساعة:09:52

–اتبعت الجزائر الإجراءات المعمول بها للانضمام والمتمثلة في[2]:

- تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية؛
- الدراسة المعمقة لنظام التجارة الخارجية من طرف فوج العمل، على أساس الإجابة على الأسئلة المطروحة من قبل الأعضاء؛
- الإجابة على الأسئلة المطروحة من قبل الأعضاء؛
- تقديم عروض أولية حول التعريفة و حول الخدمات ؛
- التحولات القانونية بغرض توافقها مع قوانين المنظمة.

2/ انطلاقة مسار الانضمام[3]:

- قامت لجنة وزارية مشتركة سنة 1995 بصياغة مذكرة حول التجارة الخارجية، ثم على إثرائها طرح حوالي 500 سؤال من طرف الأعضاء؛
- صياغة مشاريع الأجوبة وتقديمها لمجلس الحكومة الذي صادق عليها سنة 1997؛
- عقد أول اجتماع لفوج العمل المكلف بانضمام الجزائر في 22 و 23 أفريل 1998؛
- فوج العمل يطلب من الجزائر تقديم عروض أولية حول التعريفة وتجارة الخدمات.

3/ إعادة بعث المسار[4]:

- تم مراجعة مذكرة التجارة الخارجية للجزائر سنة 2001؛
- أرسلت نسخة منها إلى أمانة المنظمة في يوليو 2001؛
- تشكيل هيكل تنظيمي جديد لمتابعة ومعاينة مسار الانضمام؛
- عقد الاجتماع الثاني لفوج العمل في 7 فيفري 2002؛
- تم تقديم العروض الأولية لأمانة المنظمة يوم 28 فيفري 2002 والمعلومات الإضافية أرسلت في مارس 2002؛
- تعهدت الجزائر بإعداد برنامج واسع للتحولات القانونية والتنظيمية، تمس المسائل التالية:
  - حقوق الملكية الفكرية؛
  - الإتاوات الجمركية؛
  - الحواجز التقنية للتجارة؛

---

[1] نفسه.

[2] مسار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، متوفرة على الموقع: http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/procsomcar.pdf تاريخ الاطلاع:01/04/2012،على الساعة: 10:06

[3] 10 جولات من المفاوضات و 1640 سؤالا في ظرف 24 سنة،متوفرة على الموقع: www.elkhabar.com/ar/autres/dossiers/274497.html تاريخ الاطلاع: 2012/04/01 على الساعة:09:52.

[4] مسار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره.

- الوسائل القانونية للحماية التجارية؛
- إجراءات محاربة الغش والقرصنة.

- تم تحقيق البرنامج كليا، إضافة إلى ذلك، تم تقديم برنامج إضافي في نوفمبر 2004، يتشكل هذا الإجراء من 36 نص قانوني، 17 منه متعلق بحقوق الملكية الفكرية؛
- انعقاد ما بين 2005 و 2009 جولات جديدة للمفاوضات في إطار مجموعة العمل وإجابة الجزائر على 1640 سؤال[1]؛
- وأجابت الجزائر في 2010 على 96 سؤال للدول الأعضاء في مجموعة العمل[2]؛
- ودعت الجزائر إلى تبسيط وتسهيل مسار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة بالنسبة للبلدان النامية والأقل تقدما خلال الندوة الوزارية للمنظمة المنعقدة في منتصف ديسمبر 2011 بجنيف[3]؛
- أكد وزير التجارة مصطفى بن بادة بالجزائر العاصمة أن سنة 2012 ستكون حاسمة بالنسبة للجزائر فيما يتعلق بمسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وأوضح الوزير على هامش لقاء مع إطارات القطاع أن 2012 ستكون سنة الاستئناف الجدي للمفاوضات مع هذه المنظمة بحيث سنقوم بخطوة هامة وحاسمة ، وأشار بن بادة إلى أن ملف الجزائر كامل، وهو الرأي الذي يشاطره كل من رئيس مجموعة العمل المكلفة بملف الانضمام فرانسوا رو، والمدير العام للمنظمة باسكال لامى، واعتبر بن بادة أن الدعم من قبل الولايات المتحدة والتحاد الأوروبي من شأنه تمكين الجزائر من الانضمام إلى هذه المنظمة بسرعة أكبر، وخلال شهر مارس جرت اتصالات غير رسمية مع أعضاء مجموعة العمل لتحضير الجولة ال 11 من المفاوضات المتعددة الأطراف المزمع انعقادها خلال شهر جوان أو سبتمبر 2012[4].

–إن تأخر بلادنا عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قد تسبب في عدم استفادتنا من الفترة الانتقالية الممنوحة لمدة خمس سنوات للدول التي في طريق النمو من أجل تعديل تشريعاتها الداخلية لتنسجم مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة، لقد استفادت عدة دول من ذلك الامتياز ومنها الدول المجاورة كتونس والمغرب وبعض الدول العربية كمصر ومن ثمة تجاوزت عقبة المطابقة مع أحكام المنظمة مع الأنماط الداخلية بكل سهولة[5].

الفرع الثاني: الصعوبات والعراقيل المواجه لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

يعتبر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لا يستند إلى شروط واضحة ومحددة بل يبقى هذا يعتمد على التفاوض بين الدول الأعضاء لهذا تلقى الدول التي تسعى إلى الانضمام مجموعة من العراقيل والصعوبات من أهمها[6]:

[1] 10 جولات من المفاوضات و 1640 سؤالا في ظرف 24 سنة،متوفرة على الموقع: [1]
www.elkhabar.com/ar/autres/dossiers/274497.html تاريخ الاطلاع: 2012/04/01 على الساعة:09:52

[2] اجتماع في 30 مارس لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، 2012/03/13، متوفرة على الموقع:
www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com content&view=article&id=14204&catid=27&ltemid=82
تاريخ الاطلاع: 2012/04/01، على الساعة:10:48.

[3] نفسه.

[4] بن بادة: الحسم في انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة سيكون في 2012/02/2012،23، متوفرة على الموقع:
www.ennaharonline.com/ar/national/90455 تاريخ الاطلاع: 2012/04/01، على الساعة: 10:48.

[5] محفوظ لعشب، مرجع سبق ذكره، ص45.

[6] ناصر دادي عدون، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، العدد الثالث، 2005 ، ص ص 75-78.

- صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية أو الأقل نموا: نظرا لما تقدمه هذه الصفة من مزايا ، وكذلك الاستفادة من المعاملة التفضيلية، حيث أصبحت هذه الصفة لا تمنح بسهولة حتى ولو كانت الدولة نامية فعلا؛
- العراقيل التي تحد من الاستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية: لقد استفادت الدول النامية والأقل نموا التي انضمت خلال جولة الأورغواي من مرونة خاصة. لكن الدول النامية التي تتفاوض حاليا من أجل الانضمام، تتلقى عدة عراقيل في الاستفادة من هذه المرونة. وأصبحت المعاملة الخاصة للدول النامية لا تنتقل بصفة مباشرة إلى كل الدول النامية التي ترغب في الانضمام، بل يجب عليها أن تتفاوض مع أعضاء المنظمة كي تحصل على المزايا المرخصة، وفي بعض الأحيان ليس كلها؛
- العراقيل التي تحد من الاستفادة من الاستثناءات الخاصة بالدول النامية: لقد تم الاتفاق على منح الدول النامية الاستفادة بعدة استثناءات من القواعد، فمثلا يمكن للدول النامية الأعضاء بالمنظمة، أن تستخدم قيودا كمية أو جمركية، بهدف الحفاظ على مستوى معين من الاحتياطي المالي، لمواجهة ضروريات تنفيذ برامج التنمية المحلية مثلا؛
- كيفية دعم الدول العربية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: لقد تم التأكيد على ضرورة دعم الدول العربية التي تقدمت بطلبات الانضمام إلى المنظمة ومساندتها، وكان ذلك خلال اجتماع وزراء الاقتصاد والتجارة والمالية العرب في القاهرة في جويلية2001.

المطلب الثاني: دوافع وأهداف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

لم تبدي الجزائر نيتها في الانضمام إلى هذه المنظمة ، إلا بعد أن تأكدت أن لا جدوى من تفاديها والبقاء على هامشها، خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق، الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية، وهو شرط أساسي من شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. فهي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف من وراء ذلك وأهمها ما يلي[1]:

1 **إنعاش الاقتصاد الوطني** : مع انضمام الجزائر إلى المنظمة ، سيرتفع حجم وقيمة المبادلات التجارية ، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى ، و الامتناع عن استعمال القيود الكمية ،مما ينتج زيادة في الواردات من الدول الأعضاء ، باحتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية ،وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة،والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج . وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستعملها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني ، عن طريق تحسين المنتجين المحليين منتجاتهم من حيث الجودة، الفعالية والكفاءة والتسيير الجيد من أجل البقاء في السوق،وهو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني.

2 **تحفيز وتشجيع الاستثمارات** : وهذا مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصاد في الجزائر،التي انطلقت في أواخر الثمانينات،وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو أجانب،حيث أن قانون النقد والقرض90-10 الصادر في سنة 1990 ،تضمن عدة تحفيزات كالمساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين في مجال الامتيازات، والإعفاءات الضريبية، إلا أنه

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ،ص70-72.

لم يتم التوصل إلى الهدف المنشود، إذ أن من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي بلغ عددها 48 ألف من سنة 1993 حتى سنة،2001، تم تجسيد 10% منها فقط.

وبالتالي فان انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة، سيفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3 -**مسايرة التجارة الدولية**: يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج، وذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات، الذي يقدم أكثر من 95% من الصادرات الجزائرية، ومن جهته، يتميز الجهاز الإنتاجي الجزائري بضعفه وعد قدرته على المنافسة من ناحية مدخلاته من السلع الوسيطة والمعدات الإنتاجية التي تستورد في أغلبها، وعدم مسايرته للتطورات الحديثة، مما تسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج.

لذا فإن لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية و الجهوية للحصول على احتياجاتها المختلفة خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة، لا يسمح لها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه الأخيرة، من المواد الغذائية. ومن جهة أخرى فاعتبار الجزائر مستوردا صاف للغذاء، والتجارة الخارجية تلعب دورا فعالا في الاقتصاد الوطني، فلا يمكن للجزائر أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية، إذا أرادت أن تساير التطورات الحديثة.

4 -**الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة**: إن المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء بها، تعتبر بمثابة دوافع ومحفزات للانضمام إليها، ومن أهم المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء هي حماية المنتج الوطني من المنافسة، خاصة في المدى القصير، وذلك بالسماح لها بالإبقاء على تعريفة جمركية مرتفعة نوعا ما، وكذلك مدة التحرير والتي قد تصل إلى 10 سنوات، بدلا من 06 سنوات للدول المتقدمة.

–وانضمام الجزائر إلى هذه المنظمة، حسب وزير التجارة السابق، قد يمنح لها عدة مزايا نذكرها في النقاط الأساسية التالية:

أ –الاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية، والتي تمس عدة قطاعات؛

ب –يمكن مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لفترة تصل إلى 08 سنوات؛

ت –يمكن فرض شرط استعمال نسبة من السلع المحلية، لإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية لمدة تصل إلى08 سنوات؛

5 -**البعد الشمولي للمنظمة العالمية للتجارة**: إن أثار النظام الجديد للتجارة العالمية، ليست مقتصرة على الدول الأعضاء بالمنظمة فقط، بل ستشمل جميع دول العالم إيجابا وسلبا وبدرجات مختلفة.وبما أن الدول غير الأعضاء بالمنظمة لا تستفيد من المزايا الخاصة بالدول الأعضاء، فان العديد من الدول انطلقت في تحضير نفسها للانضمام إلى هذه المنظمة.

المطلب الثالث: آثار المنظمة العالمية للتجارة على الجزائر في حالة الانضمام

قد ينجر على الجزائر الكثير من الآثار التي قد تؤثر على اقتصادها سلبا أم إيجابا ويمكن تلخيصها فيما يلي:

الآثار الايجابية:

- إجراء إصلاحات كبيرة خاصة القانونية (قوانين متفق عليها دوليا) وهذا بغرض توفير محيط ملائم من أجل تحقيق السير الحسن لمجموعة من العوامل منها: الاستثمار، الإنتاج، التوزيع، تبادل السلع والخدمات وحقوق الملكية؛
- رفع نظام التجارة الخارجي الجزائري إلى مستوى مقبول دوليا ؛
- إتاحة فرص لإمكانية دخول المنتوج الجزائري للسوق العالمية ، في حال توفر شروط النوعية والمنافسة والجودة، مما يؤكد ضرورة الإسراع في عملية التأهيل وإصلاح مخططات الإنتاج[1]؛
- يحق للدولة بموجب اتفاقيات المنظمة استخدام الوسائل المناسبة لحماية الاقتصاد الوطني من خطر المنافسة غير العادلة سواء تعلق الأمر بحدوث إغراق من جانب بعض الدول، أو تقديم هذه الدول دعما إلى منتجاتها المصدرة، وقد حدد الاتفاق الخاص بمكافحة الإغراق قواعد وشروط حدوث الإغراق، وإجراءات المواجهة اللازمة له،كما وضع كذلك اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية القواعد الخاصة بفرض رسوم تعويضية واتخاذ التدابير الحمائية اللازمة لمواجهة الدعم غير المسموح به[2] ؛
- يحق للجزائر كدولة نامية أن تلجأ إلى تقييد وارداتها باستخدام تدابير غير جمركية، سواء كانت تدابير وقيود كمية أو حتى اختراق الحواجز الجمركية السابق الالتزام بها، كما ورد ذلك في المادة (18) من اتفاقية جات 1994، وذلك في حالة تعرض ميزان المدفوعات إلى خلل خطير، أو في حالة تعرض إحدى الصناعات لأضرار جسيمة نتيجة لزيادة الواردات، وهو ما يعني حق الدولة في حماية صناعتها المحلية من خطر المنافسة الأجنبية وفقا لقواعد المنظمة شريطة أن يكون ذلك بصفة مؤقتة[3] ؛
- انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم في ظل السوق المشتركة، وبالتالي دخول المؤسسات الجزائرية في منافسة مع المؤسسات العالمية، مما يدفع إلى تطوير المنتجات وخلق مزايا نسبية ستسمح لها بدخول الأسواق الأجنبية وتعظيم أرباحها[4]؛

الآثار السلبية:

باعتبار أن الجزائر لم تحصل بعد على العضوية في المنظمة العالمية للتجارة، إلا أنه يمكن استنتاج سلبيات الانضمام لهذه المنظمة من خلال تجارب بعض البلدان العربية ذات الخصوصية المتشابهة مع الجزائر والتي هي عضو في المنظمة، وعليه يمكن إيجاز هذه السلبيات فيما يلي[5]:

- تزايد حدة المنافسة الأجنبية في السوق الجزائرية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق، وهو ما سيؤثر سلبا على بعض الصناعات الوطنية لعدم قدرتها على المنافسة، سواء كانت منافسة سعرية أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة وكفاءة استخدامها؛

---

[1] بلال أحميدة، **دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات ص و م الجزائرية في ظل الشراكة الأوروعربية** ، ملتقى سبق ذكره، الشلف، ص449.

[2] الصادق بوشنافة، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية** ، حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: تخطيط،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص217.

[3] نفس المرجع، ص217.

[4] بلال أحميدة، مرجع سبق ذكره، ص449.

[5] الصادق بوشنافة ، مرجع سبق ذكره، ص218.

- بفعل هذه المنافسة سوف تضطر بعض المؤسسات إلى غلق أبوابها وهو ما يؤدي إلى تزايد معدل البطالة خاصة في المدى القصير؛
- إن تطبيق اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة سوف يؤدي إلى دخول الشركات الدولية للاقتصاد الوطني ومزاحمة الاستثمار الوطني، وهنا ما يعني تزايد أنشطة الدمج والاستحواذ وانتشار الكيانات الكبرى المسيطرة على حركة الاستثمارات؛
- سوف يؤدي تحرير قطاع الزراعة إلى ارتفاع فاتورة الواردات من السلع الزراعية والغذائية في الجزائر، وذلك باعتبارها مستورد صافي للغذاء حيث أن أكثر من 24.41% من وارداتنا مواد غذائية، الأمر الذي سيؤثر سلبا على أداء الميزان التجاري الجزائري؛
- تنطوي جميع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على شرط المعاملة الوطنية، وهو ما سيترتب عليه إلغاء أي معاملة تفضيلية تمنحها الجزائر إلى المنتجات الوطنية، وهو ما يعني تركها دون حماية حكومية أو تفضيل وهو ما سينعكس سلبا على استمرارها؛
- تحرير قطاع الخدمات وفقا لجداول الالتزامات سوف يترتب عليه اختفاء بعض الأنشطة الخدماتية في المجالات التي لا تقوى على المنافسة، خاصة ونحن نعلم أن هذا القطاع في الجزائر ضعيف من ناحية التكنولوجيا المستخدمة ونقص اليد العاملة المؤهلة (كقطاع الاتصالات)، كذلك مجالات النقل البحري والجوي لعدم وجود وسائل نقل حديثة وقدم الأسطول الجزائري؛
- أن تطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية سيترتب عنه ارتفاع النفقات التي تتحملها الجزائر، خاصة الحقوق المتعلقة برخص الإنتاج في قطاعات كالأدوية والكيماويات وبرامج الحاسوب...إلخ؛
- ارتفاع نفقات الحصول على الخبرة والمعرفة الفنية من الدول المتقدمة، وهو ما سينعكس على نفقات الإنتاج والمزايا النسبية للصناعات التي تعتمد على هذه المعرفة؛
- سوف يترتب على استمرار التخفيضات الجمركية على الواردات وفقا لجداول الالتزامات المقدم من طرف الجزائر، انخفاض في حصيلة الموارد الجبائية نظرا لأنها تمثل نسبة أكثر من 25% من مجموع المداخيل الجبائية في الجزائر، والتي أصبحت سنة 2003 تمثل فقط نسبة 8.15%.

– حيث يجب أن تنتبه الجزائر إلى أهمية استغلال فرصة انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما عليها النهوض باقتصادها الهشّ قبل تحقيق الخطوة الأولى، أيضا لا يجب النظر إلى آثار الانضمام في الأجل القريب لأنّها حتما ستكون سلبية، بل يجب ضمان الاستفادة من الإيجابيات على المدى البعيد[1].

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تعرفنا على المنظمة العالمية للتجارة التي انبثقت من جملة من المفاوضات التي تميزت بتيارات متعاكسة ، بين مجموعة من الدول الغنية والفقيرة. التي حاولت كل منها أن تشارك في هذه المنظمة . كي تضمن ولو جزء بسيط

---

[1] سليم سعداوي في مؤلّف اقتصادي مميّز، "**الجزائر ومنظمة التجارة العالمية**"، المساء : 26 – 05 – 2009،متوفرة على الموقع: http://www.djazairess.com/elmassa/21485 تاريخ الاطلاع: 03\05\2012 على الساعة: 15:22

السير الحسن لمصالحها. رغم عالمية هذه المنظمة ومدة مشاركتها في تسيير الاقتصاد الدولي. تبقى هناك انتقادات وأفكار خاطئة عن المنظمة تعيق القيام بدورها الذي جاءت من أجله، لكن هذا لا ينفي التسارع الكبير الذي تقوم به الدول من اجل الانضمام للمنظمة. والجزائر دولة كباقي الدول التي تيقنت من ضرورة الانضمام إلى هذه المنظمة التي لازالت تواجه العديد من العراقيل للانضمام إليها سواء كانت هذه العراقيل سياسية أو اقتصادية، أو عراقيل تفرضها الدول الأعضاء .

مقدمة الفصل:

أثناء قيام الجزائر بعملية تأهيل مؤسساتها تبنت ثلاث برامج البرنامج الأول برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية و جاء بغية دعم وتعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية العمومية والخاصة وكان تحت إشراف وزارة الصناعة، والبرنامج الثاني برنامج التعاون الجزائري- الأوروبي لتأهيل المؤسسات ص و م في إطار برنامج ميدا تحت إشراف وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، أما الثالث فهو البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات ص و م الذي تشرف عليه وزارة المؤسسات ص و م والصناعات التقليدية التي أصبحت تسمى بوزارة الصناعة والمؤسسات ص و م وترقية الاستثمار.

و سنتناول في هذا الفصل البرامج الثلاث بشيء من التفصيل من خلال مبحثين:

المبحث الأول: برامج التأهيل الذي تبنتها الجزائر

المبحث الثاني: تحليل نتائج برامج التأهيل

المبحث الأول: البرامج الذي تبنتها الجزائر لتأهيل مؤسساتها

عندما تأكدت الجزائر بأنها في حاجة ماسة لتأهيل مؤسساتها وهذا لتحسن من قدراتها التنافسية وكفائتها وفعاليتها في الأسواق لتكون قادرة على مجاراة المؤسسات العالمية .

المطلب الأول: برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية

بادرت الحكومة الجزائرية انطلاقا من سنة 1996 بإيجاد برنامج لتأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية تزامنا مع بداية التفاوض بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث باشرت وزارة الصناعة في انطلاق برنامج التأهيل الصناعي سنة 2000، بمشاركة كل من برامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) ومنظمة الأمم المتحدة من أجل التنمية الصناعية (ONUDI) وبعض الدول المقدمة للأموال (بريطانيا، ألمانيا، فرنسا،..........)، وذلك في إطار البرنامج المتكامل لدعم ومرافقة إعادة الهيكلة الصناعية وتقويم المؤسسات الصناعية في الجزائر.

حيث نص قانون المالية لسنة 2000 على إنشاء حساب خاص موجه لتغطية المساعدات المالية المباشرة لتأهيل المؤسسات الصناعية ومؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة من أجل ترقية تنافسية الصناعة تحت عنوان صندوق ترقية التنافسية الصناعية، وتسيير هذا الصندوق اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية[1].

أهداف برامج تأهيل المؤسسات الصناعية

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من النقاط، وعلى مستويات مختلفة كلية ،جزئية، وقطاعية، ويمكن تلخيصها كالتالي[2]:

- على المستوى الكلي:عصرنة المحيط الصناعي بما يتناسب والمطلوب دوليا:

تهدف توجهات السياسة العامة لوزارة الصناعة في اطار برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية إلى البحث عن مصادر القدرة التنافسية على المستوى الكلي، وبصفة عامة يتوجب على الدولة الجزائرية المبادرة بمجموعة من التعديلات والتغييرات على المحيط الذي تنشط فيها المؤسسات حتى تتمكن من مسايرة الظروف الجديدة والمنافسة العالمية التي تساهم في تأهيل المؤسسات ورفع قدرتها التنافسية.

- على المستوى القطاعي: تدعيم وتقوية قدرات هياكل الدعم ودفع الصناعات المنافسة:

إن نجاح برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية مرهونا بمدى قوة وقدرة هياكل الأطراف المشاركة والمساهمة في تقديم الدعم عند التنفيذ من اجل ضمان ترقية وتطوير صناعة تنافسية قوية، من هذا المنطلق نجد برنامج تأهيل المؤسسات يهدف على تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة، من حيث مهامها وامكانياتها وتأكيد مدى كفاءتها في دعم عملية التأهيل للمؤسسات وترقيتها، وبهذا نستنتج بأن الهدف الأساسي على المستوى القطاعي يكمن في تدعيم امكانيات الهيئات المساعدة للمؤسسة ومحيطها بما يسمح بتحسين المنافسة بين المؤسسات.

- على المستوى الجزئي: تحسين وتطوير تنافسية المؤسسة:

---

[1] ابتسام بوشويط،**آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية)** ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، تخصص: إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010،ص35.

[2] نفس المرجع، ص35.

برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية يهدف تحضيرا جيدا لمحيط المؤسسات من أجل اندماجها في محيط المنظمة العالمية للتجارة وفضاءات التبادل الأورومتوسطي، ويتمثل ذلك في دعم القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال عصرنة أدوات إنتاجها وأنظمة تسييرها التي تحقق من خلالها الجودة في المنتجات للحصول على شهادات المطابقة للمواصفات العالمية والتكوين الإداري، وتطبيق المخططات التسويقية والاتصالية.

هيكلة برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية:

تسهر على تنفيذ هذا البرنامج عدة هيئات ومؤسسات وهذا لضمان سير عمل هذا البرنامج بطريقة أكثر نظاما و تحقيق الأهداف التي أسس من اجلها هذا البرنامج ومنه يمكن حصر هذه الهيئات فيما يلي:

- وزارة الصناعة (المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية)؛
- اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية؛
- صندوق ترقية التنافسية الصناعية؛
- البنوك والمؤسسات المالية؛
- مصالح ومكاتب الدعم، بالأخص المراكز التقنية المتخصصة، ومكاتب الدراسات والاستشارات الفنية.

المطلب الثاني:برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

لقد بدأت مختلف برامج التعاون الدولي التي يستفيد منها قطاع المؤسسات ص و م تؤدي ثمارها، وخاصة ما تعلق منها بالتعاون المتعدد الأطراف، و خاصة برنامج ميدا المندرج في إطار التعاون الأورو_متوسطي، خاصة بعد أن تم تفعيله بإعادة النظر في الاتفاقية المنظمة له، إذ وانطلاقا من هدفه الأساسي المتمثل في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات ص و م عن طريق إعادة تأهيلها، وتأهيل محيطها[1].

حيث دشن برنامج ميدا سنة 1995، حيث تمنح مساعدات ميدا الثنائية للجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين.

يستخدم الدعم الذي يقدمه البرنامج لهذه الدول في تحقيق ثلاثة أهداف[2]:

- تعزيز الاستقرار السياسي والديمقراطي في منطقة مشتركة للسلام والأمن؛
- إقامة منطقة للرخاء المشترك ولدعم إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطين بحلول عام 2010.
- توثيق العلاقات بين شعوب هذه الدول عن طريق الشراكة الثقافية والاجتماعية والإنسانية.

يعد برنامج ميدا الثانية (2000_2006) خليفة لبرنامج ميدا الأولى (1995_1999)، حيث انه في ظل ميدا الثانية تم توفير مبلغ قدره 5.35 مليار أورو مقارنة بـ 3.4 مليار أورو في ظل ميدا الأولى، كما يرافق هذه المنح من الاتحاد الأوروبي فرصة إمكانية اقتراض مبالغ معادلة من بنك الاستثمار الأوروبي.

[1] سلطاني محمد رشدي، **التسيير الاستراتيجي في المؤسسات ص و م بالجزائر: واقعه، أهميته وشروط تطبيقه، حالة الصناعات ص و م بولاية بسكرة** ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، (غير منشورة)، تخصص: إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2006، ص104.

[2] غدير أحمد سليمة، **تأهيل م ص و م في الجزائر (دراسة تقييميه لبرنامج ميدا)** ، مرجع سبق ذكره، ص72.

برنامج دعم وتطوير المؤسسات ص و م في الجزائر EDPME :

لقد جاء هذا البرنامج ضمن إطار الفصل الثاني للتعاون الثنائي لبرنامج ميدا الثانية، ومعد خصيصا لدعم وتطوير المؤسسات ص و م الجزائرية وقد أخذ اسم: أورو_ تنمية المؤسسات ص و م الجزائرية EURO_ Développante PME . Algérienne

أهداف البرنامج:

ومقسم إلى جزئين، هدف إجمالي وأهداف خاصة[1]:

1) الهدف الإجمالي: ويتمثل في تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات ص و م الخاص، ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي للجزائر؛

2) الأهداف الخاصة: وتمثلت فيما يلي:

- تطوير قدرات المؤسسات ص و م الخاصة للسماح لها بالتكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق؛
- تطوير طرق الحصول على المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص؛
- المساهمة في الإشباع الجيد للاحتياجات المالية لـ م ص و م؛
- تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات المتعلقة مباشرة بقطاع المؤسسات ص و م.

محتوى البرنامج:

I. المساعدات[2]:

_ القيام بتشخيص استراتيجي شامل للمؤسسة والذي يسمح بالتعرف على نقاط القوة والضعف الداخلية، وعلى الفرص والمخاطر الناجمة عن المحيط ؛

_ إعداد خطة فاعلة لجميع العمليات التي يجب على المؤسسة القيام بها عند تأهيلها، والتي يتم ترجمتها على أهداف إستراتيجية بالنسبة للمؤسسة؛

_ دعم المؤسسة ومساعدتها على إعداد وتقديم مخطط تمويلها إلى البنك ومساعدتها على الحصول على القروض.

II. أشكال المساعدات الممنوحة:

تتمثل أشكال المساعدات الممنوحة من البرامج الأورو متوسطي لتنمية م ص و م فيما يلي[3]:

1) تقديم الخبرات والكفاءات الإدارية في جميع مجالات نشاط المؤسسة وأهمها:

- إدارة الأعمال؛
- التسويق؛
- الإنتاج والمسائل التقنية؛

---

[1] نفس المرجع، ص 73.

[2] بن يعقوب الطاهر، **آثار اتفاق الشراكة الأورو_جزائرية على المؤسسات ص و م**، الملتقى الدولي حول:آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات ص و م،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13_14 نوفمبر2006،ص13.

[3] نفس المرجع، ص13.

- الإدارة المالية.

2) تكوين إطارات المؤسسة من ناحيتين:

- تكوين خارج المؤسسة بتنظيم ملتقيات؛
- تكوين داخل المؤسسة بفضل دورات تدريبية مبرمجة.

3) دعم المؤسسات فيما يتعلق بالمعلومات كالتالي:

- المعلومات المتعلقة بالمنتجات(منتجات المنافسين والسلع البديلة)؛
- المعلومات المتعلقة بالتطورات التكنولوجية؛
- المعلومات المتعلقة بالموردين؛
- المعلومات المتعلقة بالتسويق؛
- الدعم والمساعدة في البحث عن الشركاء.

III. القطاعات الصناعية المعنية بالبرنامج:

المؤسسات ص و م الخاصة بالإنتاج الصناعي والخدمات التي لها علاقة بالصناعة، أي التي تمارس نشاطاتها في القطاعات التالية[1]:

- الصناعات الميكانيكية والحديدية؛
- مواد البناء؛
- الصناعات الغذائية؛
- الكهرباء والصناعات الالكترونية؛
- الصناعات الكيميائية؛
- قطاع النسيج وصناعة الملابس؛
- قطاع الجلود وصناعة الأحذية؛
- قطاع الخشب وصناعة الأثاث.

IV. شروط الاستفادة من البرنامج:

لتستطيع أي مؤسسة ص و م أن تستفيد من هذا البرنامج إذا توفرت فيها الشروط التالية:

- أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل؛
- عدد العمال أكثر من 20 عاملا دائما؛
- يجب أن يكون على الأقل 60% من رأس مالها الإجمالي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية؛
- أن تكون المؤسسة مسجلة على الصعيد الجبائي ومنخرطة في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الثلاث سنوات الأخيرة؛

[1] قاسمي محمد رضا، **متطلبات تأهيل م ص و م في ظل الانفتاح الاقتصادي دراسة تحليلية لنتائج برنامج التعاون الثنائي الجزائري الأوروبي**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، (غير منشورة)، تخصص: تسيير م ص و م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص56.

- الالتزام بدفع مشاركة قدرها 20% من التكلفة الإجمالية للتدخلات المتوقعة لأجل التأهيل(الباقي80% يمول من طرف الاتحاد الأوروبي).

المطلب الثالث: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات ص و مAND PME:

إن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية مستوحى و مبرر من قبل الديناميكية و الأهمية المتزايدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها المتزايد كمحرك للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

حيث تعاني المؤسسات ص و م في الجزائر من تناقضات كبيرة. و يمكن تلخيصها في[1]:

- تنظيم لا يتماشى مع معطيات المؤسسة الحديثة؛
- نمط التسيير العائلي مرتبط بشخصية المالك؛
- نقص رأس المال الذي يضخ في المؤسسة؛
- نسبة التأطير ضعيفة و التي تعرقل تحسين الأداء بالرغم من الوضع القوي في السوق؛
- عدم التكفل ببعض الوظائف الحيوية مثل التسويق ؛
- غياب شبه كلي فيما يخص الاستثمار في البحث و التنمية.

ومن هنا استدعت الضرورة لإشراك و بعزم برنامج طموح لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1_ بطاقة تقنية للبرنامج[2]

العنوان: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الهدف: 20 000 مؤسسة.

فترة التنفيذ: خمسة (05) سنوات.

الفئة المستهدفة:

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- محيط المؤسسة الصغيرة و المتوسطة.

التكلفة الإجمالية للبرنامج:

- التكلفة الإجمالية للبرنامج و التي تتحملها الدولة، تصل إلى 385 736 000 000 دج.
- تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة و المدعمة من طرف الدولة 19 287 000 دج.

مصدر التمويل:

ميزانية الدولة:الصندوق التخصيص الخاص رقم 124-302 المعنون الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أداة التنفيذ:

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: على هذه الوكالة نشر هياكل إقليمية(المندوبيات)الواقعة في المناطق ذات الكثافة العالية من النسيج الصناعي.

المتابعة و التقييم:

---

[1] موساوي رشيد (المدير العام)، **عرض البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ص 3.

[2] نفس المرجع، ص4.

اللجنة الوطنية للتأهيل :هيئة المراقبة و الإدارة الإستراتيجية و المتابعة و التقييم.
اللجنة الوطنية لتنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل: هيئة الاستفادة من المساعدات.

2_ معايير المرافقة و التسهيل[1]

⇦ إنشاء «اللجنة الوطنية للتأهيل» :وهي هيئة للمراقبة و المتابعة و تقييم البرنامج و التي عليها بالتقدم في انجاز البرنامج و اقتراح معايير تسمح بتحسين الأداء، بناءا على تقارير مرحلية معدة من طرف الوزارة. يترأس اللجنة الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تشكيلتها تكون مفتوحة للوزارات المعنية و بالأخص تلك المكلفة بالمالية، تهيئة الإقليم، الصناعات التقليدية، تكنولوجيات الإعلام والاتصال ، البحث العلمي زيادة على ممثلي المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.

⇦ تنسيق آليات التمويل العمومي (بعد تقييم الأموال العمومية القائمة):ضرورة التنسيق في جهاز تمويل التأهيل. في حالة ما إذا ثلاثة(03) صناديق عمومية، منشاة على شكل حساب تخصيص الخاص للخزينة، تساهم في دعم و بدرجات متفاوتة في عمليات التأهيل. هذا التنسيق يتمثل في احتواء ، في إطار الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المصاريف المماثلة و الموجودة في الصناديق العمومية الأخرى.

⇦ آليات الزيادات في نسبة الأرباح: إن تمويل هذا التدخل المالي للدولة، و المقدر بـ 136 مليار دينار جزائري يؤمن على توفر حساب التخصيص الخاص « زيادة نسبة الأرباح و التي تبلغ 15 مليار دينار في نهاية مارس 2010 » يتم دفع التدعيمات الإضافية سنويا و ذلك في إطار قوانين المالية.

3_ هدف البرنامج

هدف البرنامج الوطني للتأهيل هو مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحسين تنافسيتها بالإضافة إلى دعم وضعية التسويق المحلي و الخارجي.

إن بلوغ هذا الهدف يتطلب تنفيذ برامج عملية منظمة في عمليات داخلية للمؤسسة و عمليات موجهة نحو تحسين محيط المؤسسة و أيضا نحو تحسين شروط التسيير الاقتصادي.

4_ هذه البرامج العملية ترمي إلى[2]:

_ تأهيل قدرات التسيير و التنظيم؛
_ تأهيل قدرات إتقان المعرفة و الابتكار؛
_ تأهيل نوعية المؤسسة؛
_ دعم الاستثمارات المادية للإنتاجية؛
_ تأهيل الموارد البشرية.

1. تأهيل قدرات التسيير و التنظيم: بالتدريب و النصائح و التكوين في التسيير لتعلم ثقافة المؤسسة المعرضة للإخطار لاتخاذ القرار والمنافسة

[1] نفس المرجع، ص 5.
[2] نفس المرجع، ص 5.

2. تأهيل قدرات إتقان المعرفة و الابتكار: لتطوير قدرات استقطاب تكنولوجيات و ذلك للحصول على خدمات الإعلام و الذكاء الاقتصادي و إنشاء مخبر البحث و التنمية و إنشاء بنوك معلومات ووحدات اليقظة التكنولوجية و مراقبة الأسواق و لا سيما بالنسبة للمؤسسات الكبرى.
3. تأهيل نوعية المؤسسة: عن طريق دعم نوعية نظام تسيير الإنتاج و المساعدة على الحصول على شهادات المطابقة و الحث لوضع مخابر التحاليل و التجارب
4. دعم الاستثمارات المادية للإنتاجية: دعم الاستثمارات المادية للإنتاجية. ينبغي لهذا الدعم التركيز على الاستثمارات التي تزيد من الكثافات التكنولوجية للعمليات وتكثف من نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . و هي عمليات تكنولوجية للإنتاج و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و الأجهزة المستخدمة في البحث و التطوير و تعزيز قدرات التصدير و التكامل بين الصناعات.
5. تأهيل الموارد البشرية: تسبقه مراجعة حسابات الموارد البشرية، و هذا الإجراء يهدف إلى دعم وضع خطة لتطوير الموارد البشرية تناسب إستراتيجية الاستثمار للمؤسسة.دعم التكوين في التسيير و تقنيات التصدير و استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

5_ شروط الاستفادة من البرنامج:

_ أن تكون المؤسسة تنشط في القطاعات التالية: الصناعة، البناء والأشغال العمومية والري، الصيد البحري، السياحة و الفندقة، الخدمات، النقل، خدمات تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛

_ المؤسسات التي بها 10 عمال دائمين أو أكثر. إلا قطاع البناء والأشغال العمومية والري فالعدد الأدنى 20 عامل؛

_ المؤسسات الجزائرية؛

_ في النشاط منذ عامين؛

_ لديها هيئة مالية متوازنة.

6_ إجراءات المرافقة و التسهيل[1]

- هيئات ضمان القروض البنكية: لتعزيز البنوك في علاقاتها مع المؤسسات المؤهلة للتأهيل، ضمان صندوق ضمان القروض الاستثمار (CGCI) سوف يوافق على تغطية قروض الاستثمار الموضحة في هذا الإطار.
- لا مركزة في هذا الإطار: أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هياكل جهوية(مندوبيات) في المناطق ذات كثافة صناعية عالية.

عدد هذه المندوبيات مبدئيا هي ثمانية (8) و تقع في كل من وهران، الجزائر، البليدة، سطيف، قسنطينة، عنابة، غرداية و تلمسان.

- هياكل التأهيل بالنسبة لمحيط المؤسسة: هذه العمليات تتضمن وضع هياكل الدعم لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. هذه الهياكل تتكون من أرضية للجودة .

بالإضافة إلى هياكل جديدة المنتظر إنشاءها و هي ثمانية(8) مراكز التقنية و هياكل التكوين في التسيير.

[1] نفس المرجع، ص ص 8_9.

- تدريجية البرنامج: من الضروري تطابق كلفة البرنامج مع نسق التنفيذ لكل السنة في هذه الحالة يمكننا اعتماد خيارين لسنة 2011:
  - الخيار الحذر أو الواقعي والذي يهدف إلى المعالجة التدريجية لـ 1000 مؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار الأجل المرتقب لانطلاق البرنامج ووضع الهيكلة المؤسساتية (ANDPME).
  - الخيار التطوعي و الهادف إلى 2000 مؤسسة والتي تفرض اجتماع كل الشروط المؤطرة للتنفيذ
- اعتماد هياكل الدراسات و الإستشارة المساهمة في البرنامج: لضمان تنفيذ برنامج ذو نوعية في الآجال المحددة لابد من إنشاء قائمة محدودة للهيئات المشاركة في تنفيذ البرنامج(مكاتب الدارسات، الاستشاريون مدارس التكوين، مكاتب النوعية (الجودة) .....). وسوف يستند تدخلهم على العلاقات التعاقدية مع دفتر الشروط.

المبحث الثاني: نتائج ملف التأهيل الذي تبنته الجزائر

قدمت الجزائر جهود عظيمة لنجاح ملف التأهيل الذي قامت به سواء بالشراكة مع أطراف أجنبية أو مجهودات داخلية.

المطلب الأول: نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية

حسب وزارة الصناعة فمنذ انطلاق برنامج التأهيل وإلى غاية 30 جوان 2010 فقد تمثلت حصيلته فيما يلي[1]:

- **مرحلة التشخيص الاستراتيجي**: تقدمت 492 مؤسسة (منها 253 مؤسسة عمومية و 239 خاصة) بطلبات الانخراط، وتمت معالجة 491 مؤسسة واحدة في طور المعالجة حيث تم رفض طلب 136 مؤسسة (منها 86 مؤسسة عمومية و50 مؤسسة خاصة) بينما تم قبول 355 مؤسسة (منها 168 مؤسسة عمومية و187 مؤسسة خاصة). ويعود السبب الرئيسي لرفض طلبات العديد من المؤسسات إلى وضعيتها المالية، حيث تعاني تلك المؤسسات من اختلالات مالية تجعلها غير مؤهلة للحصول على مساعدات من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية في إطار برنامج التأهيل.

- **مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل**: فيما يتعلق بتنفيذ برنامج التأهيل فقد تم قبول 175 مؤسسة (منها 97 مؤسسة عمومية و78 مؤسسة خاصة) للاستفادة من الإعانات والمساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية من إجمالي 181 مؤسسة. ويمكننا تفسير العدد القليل من الملفات المعروضة وهي 181 ملف مقارنة بالملفات المقبولة والتي بلغت 332 ملف إلى قصر آجال التسجيل وإتمام الملفات من طرف المؤسسات، إضافة إلى التأخيرات المسجلة في معالجة طلبات الحصول على القروض من طرف البنوك. وبالنسبة للمؤسسات المقبولة والبالغ عددها 175 مؤسسة فقد تم اتخاذ إجراءات التأهيل ل 151 مؤسسة بينما اقتصرت 24 مؤسسة الأخرى على دراسات التشخيص فقط. كما بلغ عدد عمليات التأهيل المتعلقات بتنفيذ مخطط التأهيل للمؤسسات المقبولة وهي 151 مؤسسة (الاستثمارات التي تضمنها مخطط التأهيل) 2230 عملية منها 1273 عملية لا مادية (بما في ذلك الدراسات التشخيصية)، أما 957 عملية فهي إجراءات مادية.

---

[1] سهام عبد الكريم،**سياسة تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر مع التركيز على برنامج PME II** ، مجلة الباحث،عدد09\2011،جامعة ورقلة،2011، ص145.

المطلب الثاني: تأثير برنامج ED PME على مجموعة من المؤسسات ص و م

تقدمت 685 مؤسسة ص و م الانضمام للبرنامج من مجموعة 2150 مؤسسة ص و م ، أي بنسبة 33,3% من مؤسسات القطاع الصناعي كما تم الإعلان عن برنامج ميدا الثانية بداية 2008 يهدف إلى تأهيل 5 آلاف مؤسسة ص و م وخصص له مبلغ 40 مليون أورو[1].

1) المؤسسات ص و م المنخرطة في البرنامج:

حيث سمح البرنامج من تأهيل 455 م ص و م، من بين 685 مؤسسة أي ما يعادل 65% من إجمالي المؤسسات المنخرطة في البرنامج ، حيث انسحبت مجموعة من المؤسسات بعد قيامها بعملية التشخيص الأولي وقدرت ب179 مؤسسة أي بنسبة 26%، أما 61 مؤسسة ص و م قامت بالتشخيص النهائي وفقط وهي بنسبة 9%.

شكل (3): درجة تقدم 685 مؤسسة ص و م في مراحل برنامج التأهيل:

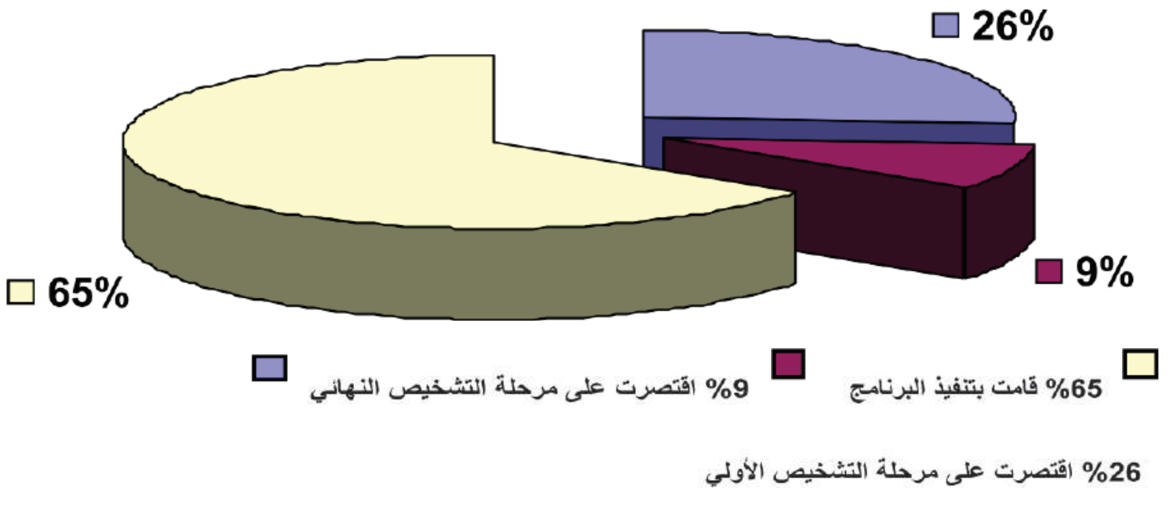

المصدر: rapport final euro développement pme_ programme d'appuiaux pme/pmi ,des résultats et une expérience a transmettre ,décembre 2007,P11

[1] أوشن ليلى، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير في القانون** ، (غير منشورة)، تخصص: قانون التعاون الدولي، كلية الحقوق، مدرسة الدكتوراه للعلوم القانونية والسياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص133.

نلاحظ من خلال الشكل أن النسبة التي استفادت من البرنامج استفادة كاملة تعكس صورة نجاح هذا البرنامج حتى وان انسحبت نسبة 35 من البرنامج بين مرحلة التشخيص الأولي والتشخيص النهائي وهذا لأسباب عدة يمكن أن نذكر منها مايلي:

- طول فترة تطبيق البرنامج على المؤسسات ومعرفة نتائجه أدت إلى تخوف مسيري المؤسسات ص و م على الانتظار و الاستفادة من النتائج؛
- تكاليف التأهيل التي أرهقت مسيري المؤسسات ص و م؛
- عدم توفر المرونة الكافية لهياكل المؤسسة وهذا للاستجابة إلى البرنامج من خلال مراحله؛
- كذلك فقدان القدرة على التحكم في الأمور المالية للمؤسسة والحفاظ على توازنها.

2) توزيع المؤسسات ص و م حسب قطاعات النشاط:

من خلال هذا البرنامج تأهلت 445 مؤسسة ناشطة في مجموعة من القطاعات وهي مقسمة كالتالي:

شكل(4):توزيع المؤسسات ص و م حسب قطاع النشاط:

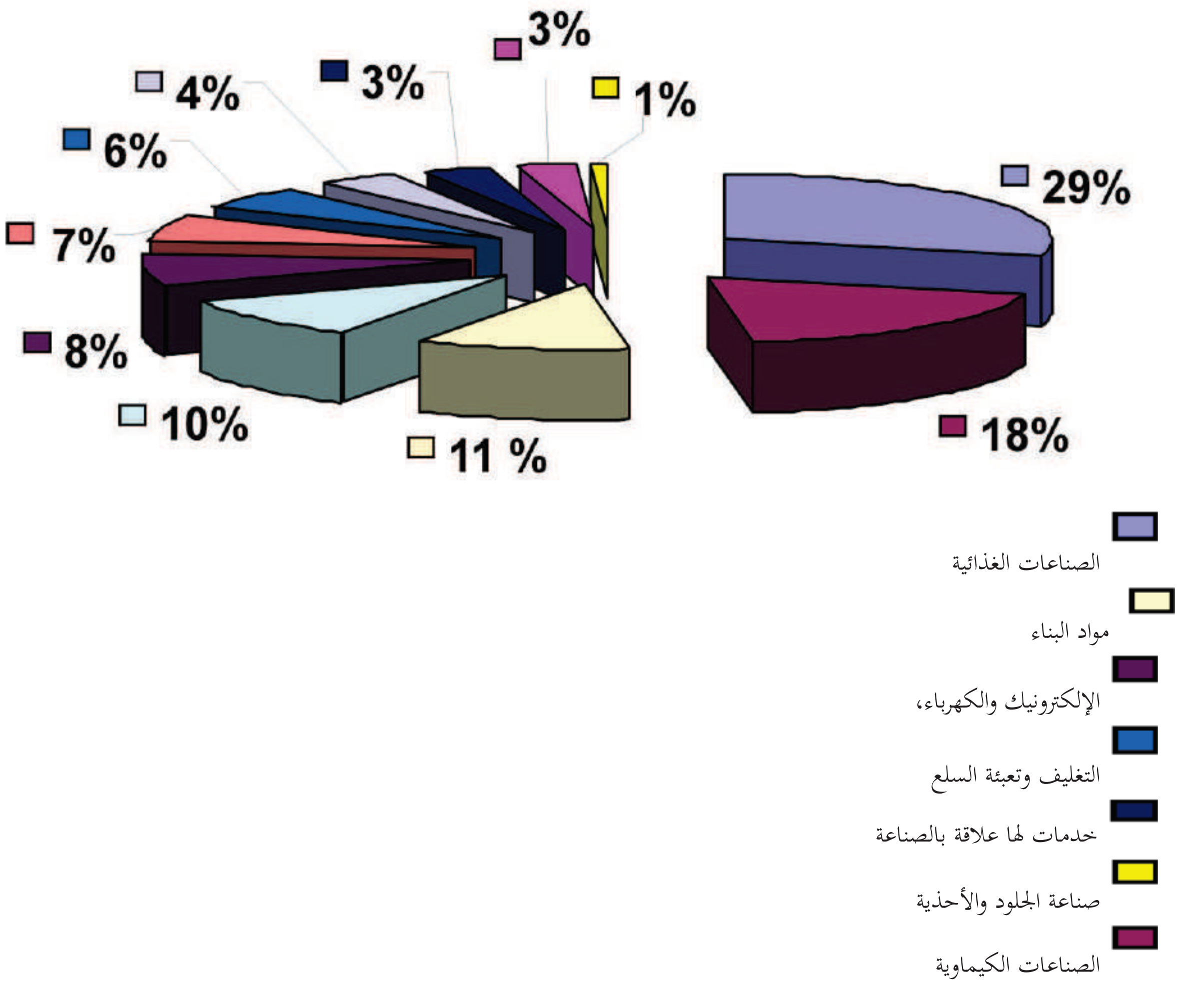

الصناعة الميكانيكية والتعدين

النسيج وصناعة الألبسة

صناعات متنوعة

الخشب وصناعة الأثاث

المصدر: rapport final,edpme, op_cit ,P13

- من خلال الشكل يتضح لنا أن نسبة المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية هي الأكثر وهذا راجع إلى أن أغلب المؤسسات في هذا النشاط ليس لديها مشكل بالنسبة لتصريف منتجاتها لأنها مطلوبة دوما وهدفها الأساسي من الانضمام إلى هذا البرنامج هو تحسين أدائها لمقاومة المنافسة الأوروبية وتوفير منتجات بالمعايير العالمية . وتليها الصناعات الكيمياوية ، واحتلت صناعة الجلود والأحذية المرتبة الأخيرة في الاستفادة من هذا البرنامج .

3) العمليات التي مسها التأهيل في المؤسسة:

عند القيام بتنفيذ برنامج EDPME مس العديد من المصالح في المؤسسة منها: المالية، التسويق، الجودة، الإنتاج، إدارة الأعمال. وهذا للرفع من قدرات المؤسسة وتمكينها من امتلاك نقاط قوة لها لتتمكن من الاستفادة من الفرص المتاحة أمامها وتجنب المخاطر التي قد تقع فيها.

شكل(5): طبيعة عمليات التأهيل الموزعة على 445 مؤسسة ص و م

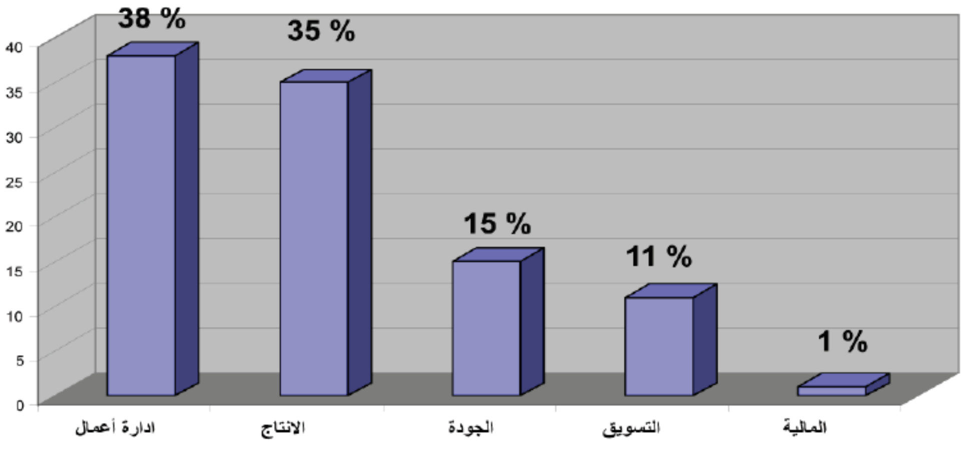

المصدر:
rapport final,edpme, op_cit ,P14

– من خلال الشكل يتضح لنا أن العمليات الخاصة بإدارة المؤسسة وتسيير مصالحها أخذت النسبة الأكبر 38 % .وهذا لأن دائما يحرص مسيري المؤسسات ص و م أن يكون تسييرهم جيد وفعال ليحقق الأهداف المسطرة وبالتالي ضمان السير الجيد للمصالح الأخرى مثل التسويق والمالية.وبالتالي ضمان مسار إنتاج جيد وجودة كافية للمنافسة به في الأسواق الداخلية أو الخارجية.

4) توزيع المؤسسات ص و م المؤهلة عبر الوطن:

حيث كانت المؤسسات ص و م المؤهلة موزعة توزيع غير عادل على أنحاء الوطن وهذا حسب كثافة المؤسسات ص و م في كل جهة وكذالك الفهم الجيد للبرنامج من قبل المسيرين.

شكل(6): توزيع 455 مؤسسة ص و م حسب المناطق في الوطن.

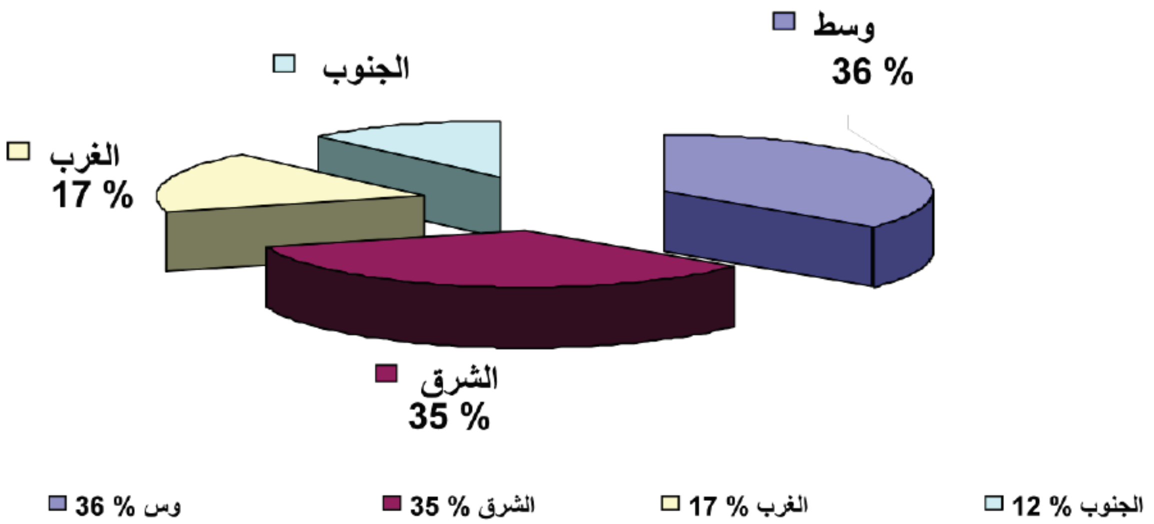

المصدر: rapport final,edpme, op_cit ,P24

_ من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة المؤسسات المؤهلة في الوسط أكثر من باقي المناطق36%، وهذا راجع لحركية المؤسسات ص و م في هذه المنطقة مقارنة بالمناطق الأخرى . ثم تلتها الشرق حيث كانت نسبة35% ، وبعدها الغرب بنسبة 17% .ثم احتلت الجنوب نسبة ضعيفة قدرت ب 12% وهذا راجع إلى تمركز نشاط المؤسسات ص و م في الشمال وهذا لتوفر الظروف المناسبة لانتاج منتجاتها وكذا تصريف هذه الأخيرة عبر قنوات توزيع مضمونة.

5) دراسة حالة على مجموعة من المؤسسات التي قامت بتبني برنامج EDPME:

حيث سنحاول القيام بدراسة على مجموعة من المؤسسات التي قامت بالتصريح بالنتائج التي وصلت إليها بعدما قامت بالانخراط والاستفادة من برنامج EDPME . سنبين من خلال الجدول التالي التغيير الحاصل في مؤشر من مؤشرات المؤسسة الذي يبين تطورها من عدمه وهذا المؤشر هو رقم الأعمال خلال سنتين 2003 و 2004.

جدول(11): نسبة التغيير في رقم الأعمال لخمس مؤسسات ص و م خلال سنتين2003 و 2004

اسم المؤسسة ص و م	نسبة التغيير
NCA	15%
ANJELEC	15%
MRI	23%
EIS	50%
FRIMEZ	50%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات من وزارة الصناعة والمؤسسات ص و م وترقية الاستثمار.

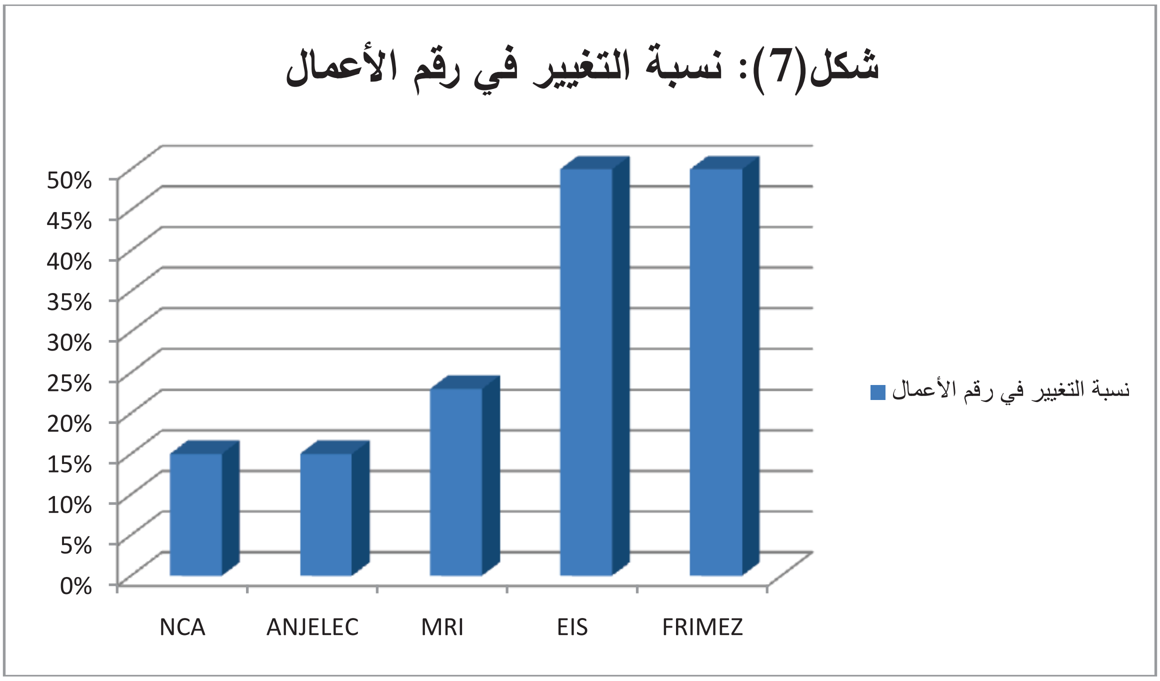

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات من وزارة الصناعة والمؤسسات ص و م وترقية الاستثمار.

تحليل نتائج كل مؤسسة ص و م على حدى[1]:

1) مؤسسة NCA : هي مؤسسة تتميز بالخصائص التالية:

- تأسست في 1966 في الجزائر؛
- شركة ذات مساهمة؛
- تنشط في المنتجات الغذائية ؛
- رأس مالها السنوي 1,8 مليار دج؛
- عدد العاملين 358 عامل؛
- لديها 7 خطوط إنتاج.

مجموعة التصريحات التي قامت بها المؤسسة بعد الاستفادة من برنامج EDPME:

- تغيير في نمط التسيير والتوجيه؛
- زيادة في مستوى التسيير لدى الإطارات المسيرة للمؤسسة؛
- تنظيم جيد من حيث الهيكلة والإنتاج ؛
- توفر مرونة جيدة تتوافق ما بين الهيكل التنظيمي والموارد البشرية الشيء الذي أدى إلى فعالية في العمل ؛
- مستويات جيدة مدروسة لثمن البيع أدى إلى تقسيم مستويات وفوارق ربح حسب مختلف الأسواق؛
- تم ضمان تعدد تقني لعمال وإطارات المؤسسة ؛
- تطور رقم الأعمال في سنة 2004 بنسبة 15%؛
- فتح رأس مال المؤسسة لشركاء جدد؛
- مجال تصدير منتجات المؤسسة زاد من بلدين في 2002 إلى 6 بلدان في 2004.

2) مؤسسة INJELEC: تتميز بالخصائص التالية:

- تأسست عام 1982 ؛
- لديها اسم آخر SIPA ؛
- متخصصة في صناعة الآلات الكهربائية؛
- رأس مالها 134 مليون دج؛
- تشغل 280 عامل؛
- تحقق رقم أعمال متوسط أكثر من 350مليون دج.

مجموعة التصريحات التي قامت بها المؤسسة بعد الاستفادة من برنامج EDPME:

- التكوين والتأهيل الجيد من ناحية تسيير موظفي المؤسسة؛
- يحوزون على إمكانيات تقنية لتحليل وتصنيف السوق، مما ينتج عنه دراسة جيدة للبيئة التنافسية للمؤسسة؛
- دراسة مسار المنتوج الذي يؤدي إلى التجديد في تشكيلات المؤسسة؛

---

[1] Ministére de la PME et de l'artisanat et commission,histoires d'entreprise,algeria,juin2005,p9,

- استخدام نظام ERP الذي يعتبر نظام عملي يؤدي إلى استغلال الوقت جيدا والمعطيات التجارية والانتهاء إلى قرارات تستجيب ايجابيا فعليا إلى متطلبات المستهلك؛
- رقم الأعمال ارتفع من 10 إلى 15% حسب المنتوجات؛

3) مؤسسة MRI: تتميز بالخصائص التالية:

- تأسست سنة 1985؛
- موقعها في بومرداس؛
- متخصصة في صناعة الالكتروميكانيك.

مجموعة التصريحات التي قامت بها المؤسسة بعد الاستفادة من برنامج EDPME:

- إن التطورات الايجابية التي أصبحت في فكر العاملين هي نتيجة لتحفيزهم من قبل الخبراء؛
- تحسن ملحوظ في جودة المنتجات؛
- نظام تسجيل الطلبيات يوفر أساسا في برمجة الإنتاج والمتابعة التجارية؛
- رقم الأعمال زاد بنسبة 23% في 2004 مقارنة ب 2003؛
- التحضير لدمج تدريجي في إدارة المشروع بالمؤسسة .

4) مؤسسة EIS: تتميز بالخصائص التالية:

- تأسست في سنة1989؛
- متخصصة في إنتاج البطاريات؛
- رأس مال قدره 1مليون دج؛
- عدد العمال 102 عامل؛
- رقم أعمال أكثر من 300 مليون دج؛

مجموعة التصريحات التي قامت بها المؤسسة بعد الاستفادة من برنامج EDPME:

- انتقال المعارف مابين خبراء برنامج EDPME وموظفي المؤسسة؛
- نظام المحاسبة التحليلي معرف وعملي؛
- العمل على شكل مجموعات صغيرة وبالتالي التحكم في الوقت والسعر؛
- تصدير المنتوجات نحو أوروبا يعتبر فعال جدا؛
- طلبيات ضخمة من طرف زبائن عالميين؛
- القدرات الخاصة في مجال التسيير دعمت بتوظيف مهندسين صناعيين.

5) مؤسسة FRIMEZ: تتميز بالخصائص التالية:

- تأسست سنة 1987 في تيزي وزو؛
- متخصصة في خدمات التبريد؛
- عدد العمال 40 عامل؛
- رقم الأعمال 43 مليون دج؛

مجموعة التصريحات التي قامت بها المؤسسة بعد الاستفادة من برنامج EDPME:

- المسئولون كانت لهم رؤية أحسن عن تسيير مؤسساتهم وتبنوا سبل كثيرة للتحسين؛
- كل الانجازات والإيرادات سمحت اليوم بتطور ملحوظ ومهم للغاية؛
- وضع ترشيد للتدفقات الإنتاجية و قنوات توزيعها.

ـ من خلال هذه التصريحات للمؤسسات ص و م التي تبنت برنامج EDPME نلاحظ أن هذا البرنامج كان له دور كبير في تحسين تسيير المؤسسات وتحسين أدائها وبالتالي استطاعت أن تملك خبرات مهمة من خلال استفادتها من التعامل مع الخبراء الأوروبيون.

المطلب الثالث: واقع برنامج AND PME في الجزائر

واجه هذا البرنامج عدة مشاكل ومعوقات حالت بينه وبين تحقيق الأهداف التي جاء من اجلها كما تناولت الجرائد الجزائرية تصريحات لمسئولين من الدولة منها[1]:

وجه منتدى رؤساء المؤسسات انتقادات لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المخصص له أكثر من380 مليار دينار.

واعتبر المنتدى في رسالة وجهها لوزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، محمد بن مرادي، أن البرنامج غير قابل للتحقيق خلال المدة التي تفصل الانطلاقة الفعلية للبرنامج عام 2014 .

وأسرّ مصدر عليم بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، أن المنتدى أشار في الرسالة إلى استحالة تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فالوسائل والأدوات القانونية والمادية المتوفرة حاليا لن تمكّن من تأهيل20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة قبل نهاية 2014.

جاء في الرسالة أن معالجة هذا الكم الهائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتاج الاعتماد على الخبرات وإجراء الدراسات في فترة جد محدودة ستجعل مكاتب الدراسات التي تم اختيارها وكذا الهيئات العمومية المشرفة على تحقيق الهدف المذكور عاجزة عن تنفيذ البرنامج.

وأوضح المنتدى أن القانون الأساسي للوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير ملائمة لإتمام مهمة بهذا الحجم، فهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري غير مرنة ولن تتمكن من تحقيق تحوّل عميق لوضع مؤسسات اقتصادية جزائرية. كما أن

---

[1] سليم بن عبد الرحمان،11_05_2011، متوفرة على الموقع: http://www.elkhabar.com/ar/economie/253052.html تاريخ الاطلاع:06 /2012/05 على الساعة: 10:23.

الوسائل المادية والبشرية التي تمتلكها الوكالة لن تمكّن من تسيير ميزانية بقيمة تتجاوز380 مليار دينار وهي ميزانية أكبر بعشرين مرة من الميزانية السنوية الممنوحة لوزارة الصناعة حسب ما جاء في الرسالة. وعليه دعا المنتدى إلى مراجعة القانون الأساسي للوكالة بما يجعله قادر على الإشراف على برنامج ضخم مثل هذ.

وأضاف المنتدى أن إجراء الخبرة لـ 4 آلاف مؤسسة صغيرة ومتوسطة يحتاج إلى جيش من الخبراء لتغطية حجم ساعي ضروري لإتمام مختلف عمليات التأهيل، منها ما قبل التشخيص والتشخيص ووضع مخطط تأهيل. وقد استبعد المنتدى أن تتوفر هذه الخبرة في مدة تمتد من 2010 إلى 2014.

1. عدد المؤسسات ص و م التي قدمت ملفاتها للاستفادة من البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات ص و م

عدد المؤسسات ص و م مبين في الجدول التالي وهو مقسم حسب قطاعات النشاط:

جدول (12): عدد المؤسسات التي قدمت ملفها للاستفادة من البرنامج حسب القطاعات:

قطاع المؤسسات ص و م	عدد المؤسسات
البناء والأشغال العمومية	936
الصناعة	324
الخدمات	207
مواد غذائية	52
سياحة وفندقة	31
النقل	24
الصيد	14
الفلاحة	6
خدمات الاعلام والاتصال	3
أخرى	41
المجموع	**1638**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات ص و م

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات ص و م التي تنشط في قطاع البناء والأشغال العمومية التي قدمت ملفاتها للاستفادة من هذا البرنامج كبير مقارنة مع القطاعات الأخرى وهذا راجع إلى أن أغلب المؤسسات ص و م في الجزائر تنشط في هذا المجال.

2. عدد المؤسسات التي درست ملفاتها مقسمة حسب الولايات

جدول (13): عدد المؤسسات ص و م التي قدمت ملفها للاستفادة من البرنامج حسب المديريات الجهوية:

الولايات	عدد المؤسسات ص و م
عنابة	537
سطيف	476
الجزائر	319
وهران	264
غرداية	42
المجموع	**1638**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات ص و م.

من خلال الجدول نلاحظ أن المديرية الجهوية لعنابة كانت لها الحصة الكبرى للاستفادة من البرنامج على عكس المديريات الجهوية الأخرى وهذا راجع لاقتناع أصحاب المؤسسات ص و م إلى أهمية الانضمام إلى هذا البرنامج الذي يمكنها من التحسين من مستويات أدائها والعمل بطريقة سليمة تمكنها من اكتشاف اختلالات المؤسسة ومحاولة تعديلها.

المطلب الرابع: تحليل مقابلة مع المكلف بملف المنظمة العالمية للتجارة في وزارة التجارة

عند زيارتي لوزارة التجارة قمت بمقابلة مع السيد خالد بوشلاغم: نائب مدير مديرية العلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة حيث قمت بإجراء نقاش معه حول علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة ومسار الانضمام لها وهذا عن طريق طرح مجموعة من الأسئلة وكانت كالتالي* :

- السؤال الأول: ماهو رأيك في المنظمة العالمية للتجارة؟
  - ✓ الجواب: هي منظمة عالمية تتميز بالشفافية والعدالة في القيام بمهامها
- السؤال الثاني: ماهي أهداف انضمام الجزائر إلى المنظمة؟
  - ✓ الجواب: أهداف انضمام الجزائر كثيرة ومن أهمها:
    - توحيد القوانين الوطنية العامة والعالمية؛
    - توفير الحماية القانونية.

_ حيث بتوحيد القوانين الوطنية مع العالمية وتوفير الحماية القانونية يمكن العديد من المؤسسات أن تقوم باستثمار أموالها في الجزائر وهي مطمئنة من أن القوانين لن تتغير وبالتالي لا تتأثر مصالحها.

- السؤال الثالث:ماهي الآثار المرتقبة للجزائر في حالة الانضمام؟
  - ✓ الجواب: ستظهر آثار من خلال انقسام المؤسسات ص و م إلى ثلاث مجموعات:
    - المجموعة الأولى من المؤسسات ستزول وهذا لهشاشتها وعدم قدرتها على مقاومة المنافسة العالمية؛
    - المجموعة الثانية ستتطلب وقت إضافي وهذا لتتمكن من مسايرة الوضع الجديد؛

* مقابلة شخصية مع السيد: بوشلاغم خالد، نائب مدير مديرية العلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة ، وزارة التجارة ، الجزائر، يوم 12 أفريل2012.

- المجموعة الثالثة ستكون ناجحة وقادرة على مجاراة المؤسسات العالمية وهذا لأن منتجاتها تطابق المعايير الدولية.

_ ومن هنا يتضح لنا أن بالإضافة إلى الايجابيات التي تتوفر في حالة الانضمام هناك سلبيات وهي زوال مجموعة من المؤسسات ص و م التي تجد نفسها عاجزة أمام الكم الهائل من التقنيات والخبرات التي تملكها المؤسسات العالمية.

- السؤال الرابع: ما رأيكم في المدة التي استغرقتها الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟
- ✓ الجواب: المدة ليست بالقصيرة لكننا وصلنا إلى نتائج متقدمة وقطعنا شوطا كبير لا يستهان به وهذا خلال10 مفاوضات كانت الأخيرة سنة2008، ونحن بصدد التحضير إلى المفاوضات الحادي العشر التي ستكون في جوان أو جويلية 2012.

_ ومن خلال مسار انضمام الجزائر إلى OMC الذي تناولناه في الفصل الثاني (المطلب الأول من المبحث الثالث) بشيء من التفصيل ، لا ننكر النتائج التي وصلت إليها الجزائر من خلال 10 مفاوضات حيث حققت نقاط مهمة سمحت لها بالحصول على صفة مراقب في المنظمة وقلص عليها الطريق لتكون دولة عضوة في المنظمة.

- السؤال الخامس:هل تأهيل المؤسسات ص و م الجزائرية ضرورة حتمية لا بد منها؟
- ✓ نعم أصبح التأهيل ضرورة حتمية وهذا لتقوم بحل مشكلاتها الداخلية والتخلص من العوائق التي تؤثر سلبا على تقدمها والخروج بمنتجاتها إلى الأسواق العالمية.
- السؤال السادس: هل المؤسسات ص و م الجزائرية قادرة على المنافسة العالمية؟
- ✓ نعم فالمؤسسات ص و م الجزائرية قادرة على المنافسة العالمية حتى ولو تطلب وقت لذلك لكن ليس بمشكل.

_ حيث كان السيد بوشلاغم متفائل لاستطاعة المؤسسات ص و م الجزائرية على اقتحام الأسواق العالمية.

خلاصة الفصل

من خلال هذا العرض لملف تأهيل الجزائر لمؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة والاطلاع على نتائجه التي مست العديد من الجوانب في المؤسسات التي استفادت من البرامج الثلاث وكان الهدف الأساسي من هذه البرامج هو التخلص من العقبات والمشاكل التي تعاني منها مؤسساتنا للوصول إلى العالمية بأدائها ومنتجاتها سواء من حيث السعر أو الجودة وبالتالي تحقيق شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة . ولا يتحقق هذا إلا باكتساب خبرات عالية ، إطارات كفؤة وفعالة تدفع بالمؤسسات إلى التسيير الأكثر تطورا واستخدام تقنيات تكنولوجية جديدة ومطورة. وبالتالي لا يمكن لنا أن ننفي النتائج الايجابية التي حققها ملف الجزائر للتأهيل لكن ما استنتجته أن الوقت لازال مبكر على المؤسسات ص و م الجزائرية أن تدخل بنشاطها العالمية وهذا لمحدودية مواردها خاصة التكنولوجية منها.

أسئلة المقابلة مع المكلف بملف المنظمة العالمية للتجارة في وزارة التجارة :

- السؤال الأول: ماهو رأيك في المنظمة العالمية للتجارة؟
- السؤال الثاني: ماهي أهداف انضمام الجزائر إلى المنظمة؟
- السؤال الثالث:ماهي الآثار المرتقبة للجزائر في حالة الانضمام؟
- السؤال الرابع: ما رأيكم في المدة التي استغرقتها الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟
- السؤال الخامس:هل تأهيل المؤسسات ص و م الجزائرية ضرورة حتمية لا بد منها؟
- السؤال السادس: هل المؤسسات ص و م الجزائرية قادرة على المنافسة العالمية؟

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا أن ندرس مدى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. وهذا لكون الجزائر قد قدمت ملف إلى المنظمة العالمية للتجارة ، لتكون دولة عضوة فيها ، وبالتالي قمنا بالتطرق إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، لنميز من خلال ذلك قدرات هذه المؤسسات على المنافسة الداخلية أو الخارجية، وما تحققه هذه المؤسسات من نتائج ايجابية على مستوى الاقتصاد الوطني.

وكذا البرامج التي ضخت لها الدولة أموال وإمكانيات ضخمة لتتمكن من تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المنظمة العالمية للتجارة وما هي أهم الآثار التي ستنجر على الجزائر في حالة الانضمام وقمنا بدراسة ملف التأهيل الذي اتبعته الجزائر الذي اتبعته الجزائر الذي كان له الفضل الكبير في تطور المؤسسات التي استفادت من هذه البرامج وزيادة مؤشرات تنافسيتها .

وكانت الإشكالية المطروحة هي: ما مدى تأهيل المؤسسات ص و م الجزائرية في ظل الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة؟

1) الاستنتاجات:

1.1 إثبات صحة الفرضية:

- الفرضية الأولى: تمثل المؤسسات ص و م عامل أساسي في تحقيق التنمية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

حيث استنتجنا من خلال الفصل الأول مايلي:

- تساهم المؤسسات ص و م في خلق مناصب شغل والقيمة المضافة وتساهم بدرجة كبيرة في التنمية الاقتصادية؛
- الدولة الجزائرية تقوم بمجهودات كبيرة لتطوير المؤسسات ص و م ومحاولة تذليل الصعوبات التي تواجهها ؛
- المؤسسات ص و م لا زالت تعاني من عدة مشاكل تعيق نشاطها سواء كانت صعوبات داخلية أو خارجية في محيطها؛
- لا زالت المؤسسات ص و م غير قادرة على المنافسة العالمية بعد، وهذا لما تتميز به من خصوصيات خاصة هشاشتها.

وبالتالي نثبت صحة الفرضية الأولى .

- الفرضية الثانية: انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، يسمح لها بالتمتع بعدة مزايا وهذا لا ينفي الآثار السلبية التي قد تقع عليها.

حيث استنتجنا من خلال الفصل الثاني ما يلي:

- المنظمة العالمية للتجارة تعتبر من أصغر المنظمات العالمية سنا حيث تعتبر خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (الجات) ؛
- شهدت الفترة الأخيرة نموا ملحوظا في التجارة العالمية ، وساعدت المنظمة على إنشاء نظام تجاري قوي ومتطور؛
- في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكنها هذا من الاستفادة من مزايا عدة مثلا: توحيد القوانين الوطنية مع القوانين العالمية لتسهيل انتقال نشاط المؤسسات من دولة إلى أخرى ، وهذه المزايا التي ستستفيد منها الجزائر لا ينفي أنها ستكون هناك آثار سلبية على الاقتصاد الوطني من بينها تلاشي بعض المؤسسات التي يمتاز نشاطها بالهشاشة ، وكذا نقص إيرادات الدولة من خلال التخفيضات الجمركية.

ومن خلال هذه الاستنتاجات نثبت صحة الفرضية الثانية.

- الفرضية الثالثة: المؤسسات ص و م في الجزائر لم يتم اكتمال تأهيلها بعد للدخول إلى المنافسة الدولية ، وهذا من خلال واقع مساهمة هذه المؤسسات في السوق الجزائرية.

حيث استنتجنا من الفصل الثالث ما يلي:

- كثرة العراقيل بالنسبة للمؤسسات التي تحول دون الاستفادة الفعالة من برامج التأهيل ؛
- عدم التحكم الجيد في إدارة برامج التأهيل وهذا لتعددها؛
- نقص الخبرات الكافية لتطبيق برامج بهذا الشكل؛
- تخوف المؤسسات من الانضمام للبرامج وهذا راجع لعدم الفهم الجيد، أو تكاليف التأهيل، والوقت الطويل المستغرق في تكملة البرامج؛
- عدم الاستغلال الجيد للموارد المتاحة لانجاز برامج التأهيل؛
- رغم هذه الانتقادات لبرامج التأهيل لكن لا يمكن لنا أن ننفي النتائج الايجابية التي حققتها المؤسسات المؤهلة؛
- رغم الشوط الكبير الذي قطعته الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لكنها مازالت مؤسساتها تحتاج إلى وقت إضافي لتكون قادرة على المنافسة العالمية.

ومن هذه الاستنتاجات يمكن أن نثبت الفرضية الثالثة.

2) **التوصيات:**

- لا بد للجزائر من أدوات فعالة وكفاءات عالية لتقوم بتطبيق برامج التأهيل تطبيقا جيدا ؛
- الحملات التحسيسية التي تقوم بها الدولة لتعريف برامج التأهيل وإقناع أصحاب المؤسسات ص و م بالانضمام لها غير كافية وهذا ما يعكسه عدد المؤسسات المحدود المنظمة للبرامج ؛
- الاهتمام بمحيط المؤسسات ص و م وجعله أكثر قوة لتستطيع المؤسسات ص و م النشاط فيه.

3) **آفاق الدراسة:**

- دراسة البرنامج الجديد البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات ص و م الذي تقوم بتنفيذه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات ص و م ، والنتائج التي يمكن أن يحققها خلال تطبيقه على ارض الواقع؛
- دراسة مقارنة بين نتائج برنامج التعاون الأوروبي الجزائري والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات ص و م.

أولا باللغة العربية:

1. الكتب:

1) أحمد رحوني، **المؤسسات ص و م ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري** الطبعة الأولى، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2011.
2) أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح، **الجات تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002/2003.
3) بهاجيرات لال داس، تعريب: أحمد يوسف الشحات، **مقدمة لاتفاقات منظمة التجارة العالمية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.
4) توفيق عبد الرحيم حسن،**إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**،دار الصفاء للنشر،عمان،2009.
5) جهاد عبد الله عفافة،قاسم موسى أبو عبيد،**إدارة المشاريع الصغيرة**،داراليازوني العلمية للنشر والتوزيع،الأردن،الطبعة العربية،2004.
6) رابح خوني،رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** ،الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
7) سمير اللقماني، **منظمة التجارة العالمية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2003.
8) عبد الحميد مصطفى أبو ناعم،**إدارات المشروعات الصغيرة**،الطبعة الأولى،دار الفجر للنشر والتوزيع،2002.
9) ماجدة العطية،**إدارة المشروعات الصغيرة**،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان.
10) محفوظ لعشب،**المنظمة العالمية للتجارة**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2006.
11) محمد الشريف كتو، **قانون المنافسة والممارسات التجارية وفقا للأمر03-03 والقانون 04-02**،دار بغدادي للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2010.
12) محمد عمر أبو دوح، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية،2003.
13) هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي في الإسلام للمشروعات ص و م**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

2. المذكرات:

1) أوشن ليلى، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في القانون، (غير منشورة)، تخصص: قانون التعاون الدولي، كلية الحقوق، مدرسة الدكتوراء للعلوم القانونية والسياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011.
2) ابتسام بوشويط،**آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، تخصص: إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2010.

3) بن مسعود عطا الله، **أثر المنظمة العالمية للتجارة على تحرير القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية** مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،(غير منشورة)، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،2009.

4) بوطمين سامية، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، (غير منشورة)، فرع: نظرية التحليل الاقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير،جامعة الجزائر، 2001.

5) زويتة محمد الصالح ، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر**،مذكرة ماجستير في العلوم التسيير ، (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر ، 2007.

6) سعدية السعيدي،**واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و أفاق تنميتها**، مذكرة ماجيستر (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة ورقلة، 2003.

7) سلطاني محمد رشدي،**التسيير الاستراتيجي في المؤسسات ص و م بالجزائر: واقعه، أهميته وشروط تطبيقه، حالة الصناعات ص و م بولاية بسكرة**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، (غير منشورة)، تخصص: إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2006.

8) سهام عبد الكريم،**دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة مجمع صيدال)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)،تخصص: إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سعد حلب،البليدة، 2007.

9) عبيدات عبد الكريم، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات ص و م في عصر العولمة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص:نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب،البليدة2006.

10)عبيدلي عبد القادر، **التحرير التجاري وقضايا مكافحة الإغراق مع الإشارة إلى تجربة بعض الدول** مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2009.

11)علالي مليكة، أهمية الجودة الشاملة ومواصفات الإيزو في تنافسية المؤسسة دراسة حالة: مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرةENICAB–،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير(غير منشورة)،تخصص:تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيثر،بسكرة،2004.

12)غدير أحمد سليمة ، **تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر ، دراسة تقييمية لبرنامج ميدا** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، (منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، 2007.

13)قاسمي محمد رضا، **متطلبات تأهيل م ص و م في ظل الانفتاح الاقتصادي دراسة تحليلية لنتائج برنامج التعاون الثنائي الجزائري الأوروبي_**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، (غير منشورة)، تخصص: تسيير م ص و م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2011.

14)قاسم محمد عبده، **محاولة تقييم تنافسية المؤسسات ص و م في ظل الانفتاح الاقتصادي في الجزائر**– دراسة حالة مؤسسات إنتاج مواد البناء والآجر لولاية ورقلة– مذكرة ماستر في علوم التسيير (غير منشورة)، تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،ورقلة، 2011.

15)لمجد بوزيدي،**إدارة المخاطر في المؤسسات ص وم دراسة حالة ش.ذ.م.م للخدمات العامة والتجارة (DOUDAH)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس،2008-2009.

16)محسن عواطف، **إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات ص و م في الجزائر**، دراسة ميدانية للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بورقلة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،ورقلة، 2008.

17)موستيري مريم ، **برنامج إعادة التأهيل كنموذج للتغيير التنظيمي بالمؤسسات ص و م** ، دراسة حالة مؤسسة ريبو للكهرباء بحاسي مسعود – ورقلة – مذكرة ماستر في العلوم التسيير ، (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،ورقلة 2011.

3. الأطروحات:

1) الصادق بوشنافة، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية** حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: تخطيط،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

2) شامي رشيدة، **المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير(غير منشورة)، جامعة الجزائر،2007.

3) لخلف عثمان، **واقع المؤسسات ص و م وسبل دعمها وتنميتها** –دراسة حالة الجزائر– أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر2004.

4) يوسف قريشي،**سياسات تمويل المؤسسات ص و م في الجزائر" دراسة ميدانية"**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،تخصص:علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادبة و علوم التسيير،الجزائر،2005.

4. الملتقيات:

1) أحمد الصديق جبريل، دور **بنك فيصل الاسلامي السوداني في تمويل المؤسسات الصغيرة(تجربة تمويل قطاع الصناعات الصغيرة والمهنيين والأسر المنتجة)**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006.

2) الأخضر عزي ، هواري خيثر ، **محاولة لدراسة خيارات تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر – خلال الفترة المرجعية (1992–2008)** ، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000–2010 ، بومرداس ، يومي 19.18 ماي 2011 .

3) الداوي الشيخ، **دور التسيير الفعال لموارد وكفاءات المؤسسة في تحقيق الميزة التنافسية** الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية 09 – 10 مارس 2004، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة ورقلة.

4) بابا عبد القادر ، **مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معوقاتها في الجزائر** ، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006.

5) بلال أحمية، **دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات ص و م الجزائري في ظل الشراكة الأوروعربية** الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006.

6) بلعزوز بن علي،اليفي محمد،**إشكالية تمويل المؤسسات ص و م في ظل مقررات لجنة بازل 2**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006.

7) بلوناس عبد الله،**المؤسسات ص و م والقدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006.

8) بن عزة محمد أمين، زوهيري جليلة، **إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية**: مفهوم جديد لمواكبة متطلبات التنافسية المعاصرة، ملتقى علمي وطني حول استراتيجيات التدريب في ظل ادارة الجودة الشاملة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية،10-11 نوفمبر 2009، سعيدة،2009.

9) بن يعقوب الطاهر، **آثار اتفاق الشراكة الأورو_جزائرية على المؤسسات ص و م**، الملتقى الدولي حول:آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات ص و م،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13_14 نوفمبر2006.

10) بوخاوي اسماعيل، عطوي عبد القادر، **التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية الدولية حول:تمويل المشروعات ص و م وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية ،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ،الكويت ،25-28 ماي 2003.

11) بوزيان عثمان،**قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر**:متطلبات التكيف وآليات التأهيل، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006.

12) بوشناقة أحمد،بوسهمين أحمد، **متطلبات تأهيل وتفعيل إدارات المؤسسات ص و م في الجزائر**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006.

13) تشام فاروق ، تشام كمال ، **دور و أهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات** ، دراسة مقارنة الجزائر – تونس – المغرب ، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006.

14) جمال بلخباط جميلة، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006.

15) حطاب زينب، كروش نعيمة، **تطور المنظومة القانونية الخاصة بتنظيم المؤسسات ص و م في الجزائر، وتقييم آليات الإنشاء والتمويل خلال الفترة200،2010**، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010 ، بومرداس ، يومي 19.18 ماي 2011 .

16) حضر مداح ، ماجي عبد المجيد ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية** ، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010 ، بومرداس ، يومي 19.18 ماي 2011 .

17)خالد الخطيب ، خليل الرفاعي ، **المنشآت الصغيرة في الأردن ، أهميتها و المعوقات التي تواجهها و أساليب تمويلها** ، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006.

18)رايس حدة، نوي فطيمة الزهرة، **حوكمة المؤسسات ص و م،قراءة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في 2009**، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010 ، بومرداس ، يومي 19.18 ماي 2011 .

19)ساري أحلام ، بوعلاق نوال ، **أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاد الجزائري**، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة2000-2010 ، بومرداس ، يومي 19.18 ماي 2011 .

20)ربيعة بركات ، سعيدة دوباخ ، **مساهمة المؤسسات ص و م في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة2000-2010 ، بومرداس ، يومي 19.18 ماي 2011 .

21)سعيد عيمر، **تكنولوجيا المعلومات والاتصال: حافز أم عائق أمام تأهيل المؤسسات العربية الصغيرة والمتوسطة** الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006.

22)شبايكي سعدان ، **معوقات تنمية و ترقية المؤسسات ص و م في الجزائر** ، الملتقى الوطني الأول حول : المؤسسات ص و م و دورها في التنمية ، ، الاغواط ،8-9 افريل 2002.

23)شوقي جباري ، **الابتكار أداة فعالة لنجاح المؤسسات ص و م الجزائرية**، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة2000-2010 ، بومرداس ، يومي 19.18 ماي 2011 .

24)ضحاك نجية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم، آفاق تجربة الجزائر**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006.

25)عبد الحق بوعتروس ، محمد دهان ، **تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، ملتقى دولي حول السياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات — دراسة حالة الجزائر و الدول النامية ، بسكرة،يومي 22/21 نوفمبر 2006 .

26)عبد الله بلوناس، قدايفة أمينة ، **دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال**، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة2000-2010 ، بومرداس ، يومي 19.18 ماي 2011 .

27)علي سام ارمبص، مدى تنافسية المؤسسات ص وم في الدول العربية، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006.

28) كورثل فريدة ، بوغليطة الهام ، بوغاري فريدة ، **تقييم أداء الموارد البشرية في المؤسسات ص و م** ، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010 ، بومرداس ، يومي 19.18 ماي 2011 .

29) لدرع خديجة ، ماضي بلقاسم ، **تعزيز دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، مع الإشارة إلى تجربة الجزائر و المغرب، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010 ، بومرداس ، يومي 19.18 ماي 2011 .

30) معطى الله خير الدين،كواحلة يمينة،**إشكالية تمويل المؤسسات ص و م في الجزائر**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006.

31) مغاري عبد الرحمان ، بوكساني رشيد ، **مساهمة المؤسسات ص و م في توفير الشغل دراسة حالة الجزائر** ، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010 ، بومرداس ، يومي 19.18 ماي 2011 .

32) مناور حداد،**دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات ص و م (اضاءات من تجربة الأردن والجزائر)**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006.

33) نعيمة محمد يحياوي، **دور نظام ABC بالتكامل مع نظام Jit في تهيئة المنظمات لاكتساب المزايا التنافسية** ، ملتقى علمي وطني حول استراتيجيات التدريب في ظل ادارة الجودة الشاملة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية10-11 نوفمبر 2009،سعيدة.

34) يوسف قريشي ، سليمة غدير أحمد ، **تأهيل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر برنامج EDPME** ، مداخلة ضمن الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولاتية و التنمية المستدامة ، 18/17 أفريل 2007 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،ورقلة.

35) يوسفات علي ، عبد الرحمان عبد القادر ، **نظرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتمويل الإسلامي ، دراسة حالة مؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من البنك البركة الجزائري**، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010 ، بومرداس ،يومي 19.18 ماي 2011 .

5. المجلات والجرائد:

1) أحمد الكواز، **النظام الجديد للتجارة العالمية**، مجلة جسر التنمية، العدد36، الكويت، 2010.

2) الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصادية، ملحقة الخروبة، الجزائر.

3) ايت عيسى عيسى ، **المؤسسات ص و م في الجزائر آفاق و قيود** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس ،الشلف.

4) بوسهمين أحمد، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد26، العدد الأول، 2010.

5) سهام عبد الكريم،**سياسة تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر مع التركيز على برنامج PME II** ، مجلة الباحث،عدد09\2011،جامعة ورقلة،2011.

6) عادل محمد خليل، **منظمة التجارة العالمية إنشاؤها وآلية عملها**، مجلة جسر التنمية، مجلد4، الاصدار37، الكويت،2005.

7) عدنان فضل أبو الهجاء ، **المقدرة التنافسية للصناعات الغيرة الأردنية**، مجلة المنارة، المجلد13، العدد2، الأردن،2007.

8) عياش قويدر، إبراهيم عبد الله، **آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم** مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2، الشلف.

9) غدير أحمد سليمة ،**تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر"دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**"،مجلة الباحث، العدد9 ،ورقلة ،2011.

10)ناصر دادي عدون، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، العدد الثالث،2005.

6. التقارير والنشريات:

1) موساوي رشيد (المدير العام)، **عرض البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2) إسراء خضر العبيدي، **المنافسة والممارسات المقيدة لها في ضوء أحكام قانون المنافسة ومنع الاحتكارالعراقي رقم(14)لسنة 2010**

3) نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، العدد18، العدد19، العدد20.

4) القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص و م.الصادر عن وزارة الصناعة والمؤسسات ص و م وترقية الاستثمار،2001.

باللغة الفرنسية:

1) Abdellatif TAGHZOUTI, Alliances Stratégiques et Compétitivité des P.M.E :Cas du Maroc, op .cit , Chlef
2) CHAIB BOUNOUA, Développement des petites et micro-entreprises algériennes et gouvernance, Colloque international : Gouvernance et développement de la PME Alger, ,Organisé avec le soutien de la Fondation Konrad Adenauer Stiftung KAS Allemagne, Algérie,23-24-25 juin 2000
3) Jean ranscher,pmereussiral'international,Groupe Express, éditions, paris ,2008
4) Ministére de la PME et de l'artisanat et commission,histoires d'entreprise,algeria,juin2005
5) Mustapha ACHIBANE, Mohammed Elhadj EZZAHID, Les petites et moyennes entreprises au Maroc:réalité et problèmes،opicit, Chlef
6) Mouloud didane ,code de la concurrence, belkeise édition,alger,2009
7) rapport final euro développement pme_ programme d'appuiaux pme/pmi ,des résultats et une expérience a transmettre ,décembre 2007
8) Recueil de textes legislatifs et reglementeaires relatifs au droit de la concurrence, Journal officiel de la republiquealgerienne n^0 43,2003

مواقع الأنترنت:

1) اجتماع في 30 مارس لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة،2012/03/13، متوفرة على الموقع:

www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com
content&view=article&id=14204&catid=27&ltemid=82
تاريخ الاطلاع:2012/04/01، على الساعة:10:48.

2) بن بادة: الحسم في انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة سيكون في23،2012/02/2012، متوفرة على الموقع:
www.ennaharonline.com/ar/national/90455 تاريخ الاطلاع:2012/04/01، على الساعة: 10:48

3) حسن عبد المطلب الأسرج،**المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية**،متوفرة على الموقع:http://mpra.ub.uni-muenchen.de/22300/ تاريخ الاطلاع:2012/03/11 على الساعة : 11:44.

4) سليم سعداوي في مؤلّف اقتصادي مميّز،"الجزائر ومنظمة التجارة العالمية"، المساء : 26 – 05 – 2009،متوفرة على الموقع:http://www.djazairess.com/elmassa/21485 تاريخ الاطلاع: 2012\05\03 على الساعة: 15:22

5) سليم بن عبد الرحمان،11_05_2011، متوفرة على الموقع:
http://www.elkhabar.com/ar/economie/253052.html تاريخ الاطلاع:06 /2012/05 على الساعة: 10:23.

6) http://lahona.moheet.com/show_news.aspx?nid=338085&pg=38 تاريخ الاطلاع:2012/02/28 على الساعة:12:51.

7) http://www.sawtalahrar.net/online/modules.php?name=News&file=article&sid=1619
تاريخ الاطلاع:2012/02/28 على الساعة: 11:57

8) http://www.veecos.net/portal/index.php?option=com_content&view=article&id=6513:2011-07-26-08-31-14&catid=232:economy-dev&Itemid=315

تاريخ الاطلاع:2012/02/28 على الساعة: 12:00.

9) www.wtoarab.org تاريخ الاطلاع: 18/ 2012/03 على الساعة: 10:50.

10)عدنان فرحان الجوارين، **منظمة التجارة العالمية وآثارها على الدول النامية** ، متوفرة على الموقع:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=269827 تاريخ الاطلاع:2012/03/28 على الساعة:09:51.

11)عشر مزايا لنظام التجارة الخاص بمنظمة التجارة العالمية،متوفرة على الموقع:
http://www.wtoarab.org/page.aspx?page_key=the_merits_tens&lang=ar
تاريخ الاطلاع:2012/04/29، على الساعة:15:05.

12) عشر أفكار خاطئة تتعلق بمنظمة التجارة العالمية، متوفرة على الموقع:
http://www.wtoarab.org/uploadfiles/2011/ten_missing.pdf

تاريخ الاطلاع:2012/04/29، على الساعة: 15:15.

13)10 جولات من المفاوضات و 1640 سؤالا في ظرف 24 سنة،متوفرة على الموقع:

www.elkhabar.com/ar/autres/dossiers/274497.html تاريخ الاطلاع:2012/04/01 على الساعة:09:52

14)مسار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، متوفرة على الموقع:

http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/procsomcar.pdf تاريخ

الاطلاع:01/04/2012،على الساعة: 10:06

15)http://www.djazairess.com/elmassa/21485 تاريخ الاطلاع: 2012\05\03 على الساعة:

15:22